مصرفيون يرصدون أثر «حصائل التصدير» علي الحصيلة الدولارية لمصر و دورها في تعزيز الاحتياطي النقدي

رغم التحديات الراهنة

مصر تستأنف خطة الإصدارات الدولية من الصكوك السيادية وتطرح الإصدار الثاني بمليار دولار

ورقة بردى

مع ظهور دورهم المؤثر في الحرب الإيرانية الأسرائيلية..

كيف فطنت ثورة ٣٠ يونيو لمحاولات زرع الخونة لاختراق الشعوب و تدميرها

في ذكري ٣٠ يونيو .. انطلاقة جديدة لقطاعات اقتصادية عديدة في إطار الجمهورية الجديدة

الأحد
٢٩ يونيو ٢٠٢٥

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٩٧ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

alhassad.com.eg

بالأرقام .. مصر تستعيد ريادتها في سوق الدواء داخل إفريقيا

.. أزمة غاز المصانع تفاصيل البداية وبشائر الحل

لأول مرة منذ عقود.. الاكتفاء من صناعة السكر علي رادار الاهتمام الحكومي

الصناعة والطاقة والبنية الرقمية علي رأس أولويات الحكومة

مصر تعزز حضورها الاقتصادي في قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية بأنجولا ٢٠٢٥ بحزمة اتفاقيات استثمارية جديدة

القاهرة بكين .. حزمة اتفاقيات مشتركة تعيد صياغة خريطة الاستثمار في مصر

الرئيس السيسي يوجه بطرح مطار الغردقة للشراكة مع القطاع الخاص

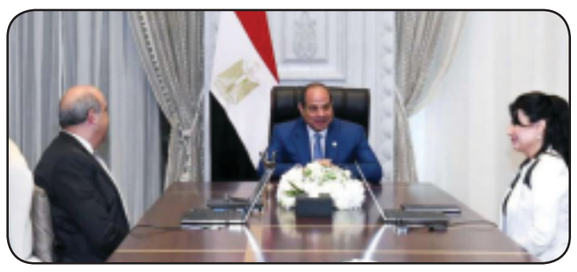

كتبت – رضوى عبدالله

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع الدكتور سامح الحفني وزير الطيران المدني، وسهير عبد الله رئيسة شركة مصر للطيران للخدمات الجوية في مدينة العلمين.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، أن الاجتماع شهد استعراضًا للرؤية الاستراتيجية الشاملة للنهوض بقطاع الطيران المدني في مختلف مكوناته، بما يشمل الملاحة الجوية، وأسطول الطائرات، وتطوير المطارات، وتنمية قدرات العنصر البشري، وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز كفاءة القطاع، وزيادة طاقته الاستيعابية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، دعمًا لمستهدفات الدولة في رفع أعداد السائحين إلى ٣٠ مليون سائح.

وأشار السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي، إلى أن الرئيس تابع الموقف التنفيذي لمشروع "بوابة الجمهورية الجديدة الجوية" بمبنى (٤) بمطار القاهرة الدولي، حيث عرض وزير الطيران المواصفات الفنية والتشغيلية للمشروع، الذي يهدف إلى إنشاء مبنى ركاب جديد وفقًا لأحدث المعايير العالمية، بسعة لا تقل عن ٣٠ مليون راكب، وبما يرفع الطاقة الإجمالية للمطار إلى أكثر من ٦٠ مليون راكب سنويًا، مع الالتزام الكامل بمعايير السلامة والأمن، ومفاهيم الاستدامة البيئية.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس وجه بالاستمرار في تطوير المطارات المصرية من خلال شراكات دولية تقوم على الكفاءة والاستدامة، إلى جانب تحفيز مشاركة القطاع الخاص، في إطار رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ الرامية إلى تحويل المطارات إلى مراكز إقليمية متقدمة تعتمد أحدث النظم التشغيلية العالمية، مع التأكيد على توفير بيئة استثمارية جاذبة تضمن الجدوى الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، استعرض الوزير ملامح الاستراتيجية الوطنية لإشراك القطاع الخاص في تشغيل المطارات، والتي أعدت بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بصفتها المستشار الاستراتيجي للوزارة،

رئيس الوزراء يفتتح أول مصنع شركة "BSH" المالكة للعلامة التجارية "بوش" للأجهزة المنزلية في مصر وأفريقيا

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس ، أول مصنع في مصر وأفريقيا لشركة BSH المملوكة لمجموعة "بوش" الألمانية والمالكة للعلامة التجارية "Bosch" الألمانية الرائدة في تصنيع الأجهزة المنزلية، والذي تم تصميمه وتجهيزه وإنشاؤه، وفقا لأحدث المعايير والتقنيات؛ ليمثل بداية مرحلة فارقة في قطاع التصنيع الأفريقي كأول منشأة تصنيع للمجموعة في القارة، ونقطة انطلاق لاستثمار استراتيجي للمجموعة في السوق المصرية والمنطقة.

ورافق رئيس الوزراء كل من: المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس/ حازم الأشموني، محافظ الشرقية، و حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك.

وفور وصوله، أعرب رئيس مجلس الوزراء عن سعادته للمشاركة في افتتاح هذا المصنع، إيمانًا من الدولة بأهمية قطاع الصناعة خلال المرحلة الحالية، وانطلاقا من السعي إلى أن يغطي القطاع الصناعي احتياجات السوق المصرية من مختلف المنتجات ولا سيما الأجهزة المنزلية، مؤكدًا أن الحكومة اتخذت إجراءات وتيسيرات كبيرة أسهمت في جذب كبريات الشركات العالمية المتخصصة في صناعة الأجهزة المنزلية إلى السوق المصرية.

مصر تنفي وجود أي دعم حكومي مخالف يتعلق بصادرات حديد التسليح إلى أمريكا

كتب – أسامة السيد

عقد قطاع المعالجات التجارية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بصفته سلطة التحقيق المختصة في مصر، جلسة مشاورات رسمية عبر تقنية الفيديو كونفرانس مع وزارة التجارة الأمريكية.

جاءت هذه المشاورات استجابة لدعوة الجانب الأمريكي لعقد مشاورات تمهيدية في ضوء شروعه في اتخاذ خطوات لفتح تحقيق رسمي ضد الصادرات المصرية من حديد التسليح، بدعوى تلقيها دعمًا حكوميًا غير مشروع.

تنفيذًا لتوجيهات السيدة انتصار السيسي

الهلال الأحمر المصري يقدم الدعم النفسي والمادي لضحايا حادث الطريق الإقليمي بالمنوفية

تنفيذاً لتوجيهات السيدة انتصار السيسي، حرم رئيس الجمهورية والرئيسة الشرفية للهلال الأحمر المصري، انطلقت فرق الهلال الأحمر المصري لتقديم الدعم النفسي والمادي لأسر ضحايا حادث الطريق الإقليمي الذي وقع في نطاق مركز أشمون محافظة المنوفية وأسفر عن مصرع العديد من الحالات وإصابة آخرين.

وتواصل فرق الهلال الأحمر المصري عملها، حيث يتم دراسة الحالة لكل أسرة لتقديم التدخلات والمساعدات اللازمة، بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي.

وكانت السيدة انتصار السيسي قد وجهتُ الهلال الأحمر المصري بسرعة تقديم الدعم النفسي والمادي لأهالي الضحايا.

الجدير بالذكر أن فرق الاستجابة أثناء الطوارئ التابعة للهلال الأحمر المصري بالمنوفية، قد توجهت ، إلى المستشفيات الثلاث اللاتي استقبلن ضحايا حادث الطريق الإقليمي بمركز أشمون، لتقديم خدمات الدعم النفسي للمصابين، والأسر التي فقدت فتياتهن في الحادث الأليم.

مصر تدين اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية

كتب – أحمد ابراهيم

أدانت جمهورية مصر العربية بأشد العبارات الاعتداءات المتكررة التى يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء فى عدد من المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، والتي كان آخرها قتل وإصابة عدد من الفلسطينيين في قرية كفر مالك.

ولا شك أن هذه الاعتداءات المنهجة ضد الشعب الفلسطيني تعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولى ولاتفاقيات جنيف الأربع وتقوض كافة الجهود الساعية لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار.

وشددت مصر في بيان لوزارة الخارجية على ضرورة تحرك المجتمع الدولى لوضع حد لهذه التجاوزات الصارخة، وأن يتحمل المسئولية في التصدي للظلم المستمر الذى يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتدعو الى تفعيل المحاسبة والعمل على حماية الشعب الفلسطيني من جرائم المستوطنين.

وجددت مصر موقفها الثابت بأن كافة المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة تعد غير شرعية وتمثل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وشددت على دعمها الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق لتحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

انطلاق فعاليات الدورة الرابعة من منتدى مصر الدولي للتعدين في ١٥ يوليو المقبل

تنطلق في الخامس عشر من يوليو ، فعاليات الدورة الرابعة من منتدى مصر الدولي للتعدين، الذي تنظمه وزارة البترول والثروة المعدنية على مدار يومين، ويضم مجموعة من كبرى الشركات والمستثمرين المحليين والعالميين في قطاع التعدين، وفي مقدمتهم شركة باريك جولد العالمية، ثاني أكبر منتج للذهب في العالم، والتي أعلنت مشاركتها في المنتدى بصفتها كشركة رائدة فى صناعة التعدين العالمية .

و يأتي المنتدي الذي سيفتتح أعماله المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، في إطار تنفيذ المحور الثالث من استراتيجية عمل الوزارة والمتعلق بتعظيم الاستفادة من الثروات التعدينية وزيادة مساهمة القطاع في الناتج القومي .

ويهدف منتدي مصر الدولي للتعدين لتقديم مصر كوجهة استثمارية تعدينية واعدة في ضوء التطورات والإصلاحات الكبيرة التي شهدها المناخ الاستثماري خلال العام الأخير لجذب المزيد من الاستثمارات في قطاع التعدين.

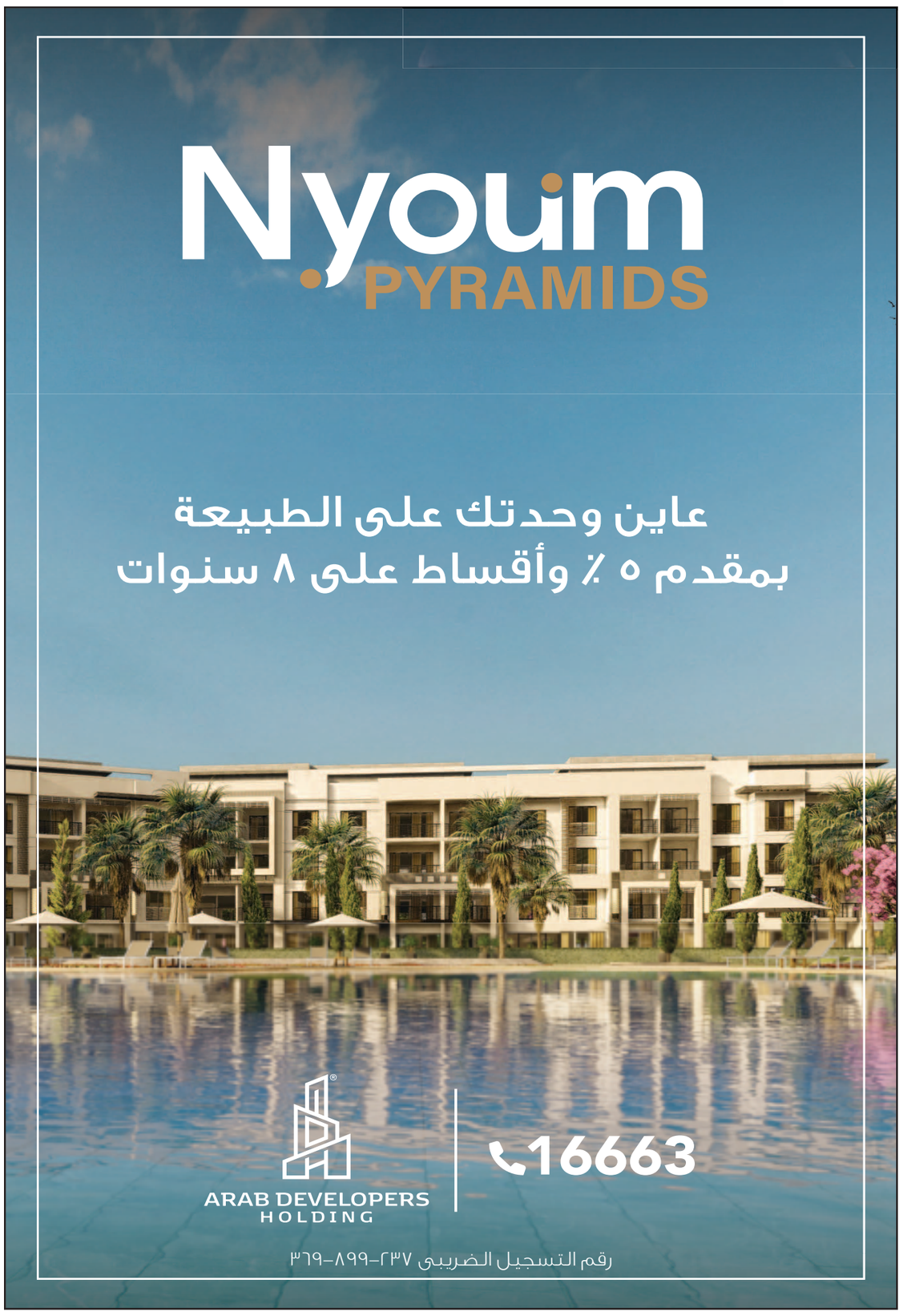

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 29 يونيو 2025 ● العدد 797

نجاح أعمال الحفر ببئر «ظهر ٦» وإضافة ٦٠ مليون قدم مكعب يوميًا إلى الإنتاج

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية، أن جهاز الحفر البحري «سايبم ١٠٠٠٠»، أتم بنجاح أعمال حفر إعادة المسار ببئر «ظهر ٦»، والتي أضافت إلى معدلات الإنتاج الحالية نحو ٦٠ مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز الطبيعي، في خطوة هامة لدعم منظومة الإمدادات بالغاز الطبيعي خلال الفترة الحالية.

وقالت وزارة البترول، إن ذلك يأتي استمرارًا للنتائج الإيجابية ضمن المحور الأول من استراتيجية عمل وزارة البترول والثروة المعدنية، الهادف إلى زيادة الإنتاج المحلي وتوفير موارد الطاقة والمنتجات البترولية لمختلف قطاعات الدولة وتلبية احتياجات السادة المواطنين، وفي أعقاب عودة الحفار البحري «سايبم ١٠٠٠٠» إلى حقل ظهر في شهر يناير ٢٠٢٥ لاستئناف أعمال الحفر وفق خطة التنمية المعتمدة.. وأضافت أنه في أعقاب إتمام أعمال الحفر بنجاح، توجه جهاز الحفر لاستكمال مهامه المخططة وبدء أعمال الحفر ببئر «ظهر ١٣»، والذي يتوقع أن يسهم بدوره في إضافة ٥٥ مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز وفق الدراسات الهندسية.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

مصر تعزز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة ..

في ذكري ٣٠ يونيو .. انطلاقة جديدة لقطاعات اقتصادية عديدة في إطار الجمهورية الجديدة

فـي الذكرى الثانية عشـرة لثورة ٣٠ يونيو، شـهدت العديد مـن القطاعات الاقتصادية فـي مصر انطلاقة كبـري وجددية نحو مسـتقبل واعد ، فـي إطار خطة تنموية متكاملة لإقامة الجمهورية الجديدة .

وشهد قطاع البترول والثروة المعدنية فى مصر انطلاقة جديدة نحو مسـتقبل واعد وثروة مستدامة، من خلال تعظيم مشروعات الاستكشاف والتنمية والإنتاج لتقليل الفاتورة الاستيرادية، ودعم التعاون الإقليمى لاستغلال موقع مصر الجغرافي المتميز والبنية الأساسـية التي تمتلكها من موانى وشبكات خطوط أنابيب لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.

وإيمانا من القيادة السياسية بأهمية دعم قطاع الطاقة والبتـرول في مصر، فقد شـهد الرئيـس عبد الفتاح السيسي، في السـابع عشر من شهر فبراير الماضي، فعاليـات مؤتمر ومعرض مصر الدولـي الثامن للطاقة "إيجبـس ٢٠٢٥"، تحت شـعار "بناء مسـتقبل آمن ومستدام للطاقة"، وبحضور الرئيس القبرصي نيكوس كريسـتودوليدس، وبمشـاركة عدد مـن وزراء الطاقة والبترول ورؤسـاء كبرى الشركات العاملة في القطاع على مستوى العالم.

وشـهد المؤتمـر - الذي يعـد منصة رئيسـية للحوار العالمـي حول الطاقة وتقـدم الصناعة - توقيع عدد من الاتفاقيـات المهمة فـي قطاع البتـرول، وبالأخص في مجالات كفاءة اسـتخدام الطاقة والطاقة المتجددة، بما يدعـم أطر التعاون ويعـزز دور مصر المحوري كمركز إقليمي للطاقة، حيث شـارك فـي المؤتمر نحو ٤٧ ألف مشارك وأكثر من ٣٠٠ من قادة صناعة الطاقة العالمية، مع ٢٥٠٠ موفد و٥٠٠ عارض، وبحضور ٨ مؤسسات بتـرول حكومية و١٧ شـركة بترول وطاقـة دولية، من بينها أباتشي وبريتش بتروليوم وشيفرون وإيني وشل، إضافة إلى مشـاركة واسـعة من شـركات الخدمات والتكنولوجيا.

وتعمـل وزارة البتـرول والثـروة المعدنيـة فـي ظـل برنامـج حكومـي جديد يسـتهدف مواصلة مسـار الإصـلاح الاقتصادي، مع التركيـز على جذب وزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبـذل كل الجهد لمزيد من التطوير الشـامل للأداء الاقتصـادي للدولة في جميـع القطاعات، وفى مقدمتها البترول والتعدين .

وشهدت الأشـهر القليلة الماضية جهودا مكثفة لزيادة الإنتـاج المحلـى من الثـروة البترولية (الزيت الخام والغاز الطبيعـي) من خلال الإسـراع بعمليات تنمية الآبار الجديدة المكتشفة ووضعها على خريطة الإنتاج، وتكثيـف أعمـال البحث والاستكشـاف فـى مناطق مصـر البرية والبحريـة، فضلا عن جـذب المزيد من الاسـتثمارات الجديدة في مجال البحث والاستكشاف والطاقات الجديدة كالهيدروجين.

وفي هـذا الصدد.. أعلنـت الوزارة عـن الانتهاء من تقييم العروض وترسية ٧ مناطق استكشافية وإنتاجية جديدة تابعة للهيئـة المصرية العامة للبترول، وذلك في إطار اسـتراتيجية الوزارة لجذب اسـتثمارات أجنبية ومحليـة جديدة ودعم الجهود الحاليـة لزيادة معدلات الإنتاج من النفط والغاز.

وتشـمل الاتفاقيات الجديدة التزام الشـركات الفائزة بضخ اسـتثمارات جديدة وحفر ١٧ بئرا استكشـافيا كحد أدنى، حيث فازت شركة كايرون بمنطقتي "شمال سترا" و"شرق سـيدي براني"، ومن المخطط أن تقوم بحفر ٤ آبار استكشـافية بهاتين المنطقتين، أما شركة أباتشـي، فقد أسندت إليها منطقة "غرب كنايس K"، حيث سـتقوم بحفر عدد من الآبار لدعم أعمال التنمية وزيادة الإنتاج ضمـن الاتفاقية المندمجـة بالصحراء الغربية.

ومن المقرر أن تتولى شـركة (فـاروس الفيوم) العمل في منطقة "جنوب أبوسـنان"، مع خطط لحفر ٣ آبار استكشـافية، كمـا تم إسـناد منطقة "جنـوب وادي الريان" لشركة أي بي أر (IPR)، والتي التزمت بحفر ٣ آبار استكشـافية هناك، أما تحالف شركتي NPC & GHP، فقـد فاز بقطاعي الحقـول المتقادمة « G وHNW» التابعين للشـركة العامة للبترول، حيث تم وضـع خطط لحفـر ٧ آبار لتعزيز وزيـادة الإنتاج في المنطقتين.

وفيما يتعلـق بالمحور الخاص بتعزيز التعاون الإقليمي لجذب الاسـتثمارات في مصر ضمن المحاور السـتة لاسـتراتيجية عمـل الوزارة، فقد عقـد المهندس كريم بـدوي وزير البتـرول والثـروة المعدنية، سلسـلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من المسؤولين رفيعي المستوى خلال الأشهر الماضية، كان أبرزها جلسة مباحثات مع وزير الطاقة القبرصي جورج باباناساسيو، وذلك على هامش مشاركته في فعاليات قمة "تحول الطاقة: شرق المتوسـط وجنوب شـرق أوروبا" بالعاصمة اليونانية أثينا.. تناول اللقاء استعراض الموقف الحالي والموقف التنفيذي لربط حقول الغاز القبرصية بجمهورية مصر العربية، لاسـيما ما يتعلق بمسـارات خطوط الأنابيب وتيسـير الإجراءات البيئية والتنظيمية وأعمال المسـح البحري الجارية لمسـارات تلك الخطوط، والتنسيق بين السلطات المختصة في البلدين لتسريع الجدول الزمني لمشـروعات الربط الثنائي واسـتمرار لقاءات التشاور الثنائي على أعلى مستوى للوقوف على آخر مستجدات مجموعـات العمل الفنية المنبثقة عن الاتفاقيات التي تم توقيعها في فبراير الماضي خلال معرض ومؤتمر مصر الدولي للطاقة "إيجبس" ٢٠٢٥.

أرقام قياسية لصادرات قطاع الصناعات الغذائية بلغت 6,1 مليار دولار
إيرادات قناة السويس تقارب ال 60 مليار دولار خلال 10 سنوات

أرقام قياسية للصناعات الغذائية

مـن بين القطاعات التي شـهدت نهضة كبري ، قطاع الصناعات الغذائية ، وفي تصريحات له قـال خالد عيش، نائـب رئيس اتحـاد العمال، رئيس النقابة العامـة للعاملين بـ الصناعات الغذائية، وعضو مجلس الشـيوخ، إن ثورة ٣٠ يونيـو والتي تُمثل رمز لصمود الشـعب ووعية في مواجهة مخططات الجماعة والتـي كانت لحظـة تاريخية فارقة أصطـف فيها كل أطياف الشـعب المصـري حول الوطن لإنقـاذة، وهي بمثابة أنطلاقة نحو بنـاء الجمهورية الجديدة وتحقيق الأسـتقرار الأمني والسياسـي والاجتماعـي وكذلك الاقتصادي.

وأكـد النائب خالد عيـش، في تصريحـات صحفية؛ منهج الجماعة في حكم مصر كان قائما علي الاقصاء والتمييـز بـين أطياف الشـعب علي اسـاس الانتماء للجماعة، وكان الولاء للمرشـد وليـس للوطن، وكانت محاولات "أخونة" مؤسسـات الدولـة قائمة علي قدم وسـاق، ولولا ثورة ٣٠ يونيو لما وصلنا اليوم إلي حالة الأسـتقرار التي انعكسـت علي بيئة الاسـتثمار التي اصبحت جاذبة لرؤوس الاموال العربية والاجنبية، لافتا الي أهمية حالة الاستقرار في تحقيق الأرقام القياسية التي حققها قطاع مثل الصناعات الغذائية والذي وصل اليوم الي ٦,١ مليار دولار صادرات.

إيرادات قناة السويس

نالت قناة السـويس في السنوات العشر الماضية حظا وفيـرا من عمليـات التطويـر من أجل تعظيـم العائد الاقتصـادي منها، والتحول إلى أكبر ممر تجاري على مستوى العالم، عن طريق التوسع في مفهوم الخدمات التي تليق بقناة السويس.

ومنـذ ثـورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ وحتى الآن شـهدت إيـرادات قناة السـويس نموا مضطرد وفقـا لبيانات الجهاز المركـزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي قدر القيمة الإجمالية لإيرادات قناة السـويس بنحو ٥٩,٧ مليار دولار خلال الـ ١٠ سنوات الماضية.

وتشـير بيانات الجهاز إلى أن إيرادات قناة السـويس توزعـت بين الأعـوام المالية بواقـع ٥,٣٧مليار دولار عـام ٢٠١٤/٢٠١٣، يليهـا ٥,٣٦ مليـار دولار عـام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسـبة انخفـاض بلغت ٠,١٪، ثم ٥,١ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسـبة انخفاض بلغت ٤,٥٪، و٤,٩ مليـار دولار عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ بنسـبة انخفاض بلغت ٣,٤٪ .

وفى العـام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، عـادت إيرادات قناة السـويس للارتفـاع لتسـجل ٥,٧مليـار دولار عام بنسـبة ارتفاع بلغت ١٥,٤٪ عن العام المالي السـابق لـه، ثـم حققت ٥,٧مليـار دولار عـام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسـبة ارتفاع بلغـت ٠,٤٪، و٥,٨مليـار دولار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسـبة ارتفـاع بلغـت ١,٣٪ عن العام السـابق له، و ٥,٩ مليـار دولار عـام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسـبة ارتفاع بلغـت ١,٨٪،و٧ مليارات دولار خلال عـام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسـبة ارتفاع بلغـت ١٨,٤٪،و ٨,٨مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة ارتفاع بلغت ٢٥,٢٪ .

أحمد ابراهيم

وزير البترول يتفقد المراحل النهائية لتجهيز سفينة التغيير «Energos Eskimo»

قام المهندس كريم بـدوي، وزير البترول والثـروة المعدنية، بجولـة تفقدية لمتابعة المراحل النهائيـة لأعمال تجهيز وتعديل سفينة التغيير «Energos Eskimo» بميناء العين السـخنة، إيذانـا لنقلها وربطهـا على رصيف ميناء «سـوميد» بالسـخنة، لاسـتقبال شـحنات الغاز المسال المسـتورد لإعادة تغييره وضخه فـي الشـبكة القومية للغـاز، وذلك في إطار حـرص الدولة المصرية على تعزيز أمن الطاقة وضمان استدامة واستقرار إمدادات الغاز الطبيعي للسـوق المحلية، وفى ضـوء المتابعـة المسـتمرة لأعمال التجهيـزات والتعديـلات الفنية اللازمة لسفن تغيير الغاز لدخولها الخدمة وفقًا للبرامج الزمنية المخططة.

وأكـد الوزير خـلال الجولـة، أن هذه الزيارة تأتي في سـياق المتابعة الميدانية المسـتمرة والتأكيد علـى جاهزية قطاع البتـرول لمواجهـة الطلـب المتزايد على الغـاز الطبيعي خلال فصـل الصيف، مشـيرًا إلى حرصه علـى التواجد بين العاملـين على أرض الواقـع للاطمئنان على خطـط وبرامج العمل والتعرف على أية تحديات قـد تعوق تنفيذ هذه الخطط والعمل على مواجهتهـا بدعم كامل من الدولـة، للانتهـاء منهـا لضمـان تلبية احتياجـات البـلاد من الغـاز الطبيعي خلال أشهر الصيف.

وتابع الوزير خـلال الجولة موقف تقدم الأعمـال والبرامـج الزمنيـة المحـددة للانتهـاء من هذه الأعمـال التي تنفذها شـركة بتروجت بالتعاون مع شـركتي إنبي وجاسـكو، وذلك تمهيدًا لاعتمادها من المؤسسـات الدوليـة المعنية بمعايير الجـودة العالميـة في هذا النشـاط من صناعة الغاز قبل مراحل التشغيل.

٤ سفن للتغيير

و كان مركـز المعلومـات ودعـم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء قد نشـر مقطع فيديو علـى منصاته بمواقـع التواصل الاجتماعي حـول جهود مصـر لتأمين إمـدادات الطاقـة، من خلال اسـتقبال سفن إعادة التغيير، والمشروعات الكبرى التـي نفذتهـا الدولة لربط تلك السـفن بالشبكة القومية للغازات الطبيعية.

وأشـار الفيديـو إلى أن مصـر لم يكن لديهـا إلا سـفينة واحـدة لـ "إعادة التغييـر" خلال الصيـف الماضي، لكن الصيف الجاري سيشهد تواجد ٤ سفن لإعادة التغيير، بإجمالي سعة تصل إلى ٢٧٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم.

وأكد حرص الدولة المسـتمر على تأمين احتياجات الطاقة لدى جميع المصريين، وتوفير الطلب المحلي على الغاز الطبيعي خـلال فصـل الصيـف، بمشـروعات اسـتراتيجية كبرى لاسـتيعاب كميات إعـادة التغيير وضخها بالكفاءة المطلوبة لصالـح مختلـف الأغراض السـكنية والصناعية وغيرها.

الاحتياط واجب

بقلم:
چرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

كابوس الكريبتو يهوي بنفوذ .. المؤثرين وصناع المحتوي؟!!!

كل شيء كان يبدو طبيعي..

متابعون يزدادون.. يوما بعد يوم،

حملات دعائية بالجملة.. تزيد الطلب على الأنفلونسـر وأعلام مؤثرين السوشـيال ميديا.

معدلات نمو للإعلانات الديجيتال، تتزايد عالميًـا بنسـب قياسـية تبلـغ ٢٢,٤٪، وتكهنـات بقفزة من ٩٩٦,٨١ مليار دولار إلى ٣,٣٥٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وفقـا لتقرير شـركة The Research Insights.

جلسـت "كيم كارداشـيان" بابتسامتها الكاميـرا والكثير من علب الهدايا. بدأت تفتحهـا واحـدة تلو الأخـرى. تتفحص المنتجـات بداخلهـا. وتجمـع كلماتها وتسـتعرض مميـزات كل منتج، لتبث منشوراتها التي ينتظرها ملايين المتابعين حول العالم. وكأنها ستحل بهذه المنتجات مشاكل البشرية كلها. فهي أدرى الناس بأن ٨٠٪ من توجهات شـراء المستهلكين يشكلها مشاهير السوشيال ميديا.

وطـوال مـدة التصوير والإعـداد للفلوج الإعلانـي، لم ترفـع "كيم كارداشـيان" عينهـا من على جهـاز موبايلها. تترقب جرس وصول رسـالة التحويل البنكي من العلامات التجاريـة، لتتأكد أن الدولارات دخلت في حسابها البنكي.

وفـي إحـدى الليالي، جاهـا عرض من أحد شـركات العملات المشـفرة باسـم (EMAX (EthereumMax تعدهـا بعمولة خرافية مقابل إعلان بسيط لبوست أو فلوج ينشر عبر حسابها.

انتفضت "كيم" معلنة أنها فرصة العمر!!

لم تسـأل نفسـها: من وراء هذه العملة؟ هل تتوافـق مع قوانين الإعلان الإمريكية؟ وما مدى مشـروعيتها؟!! هوس النجومية والثراء جعلها تتجاهل كل هذه الأسئلة في مقابل العرض الخيالي.

بحماس شديد ..

جهزت البوست .. ونشرت الإعلان ..

ودعـت متابعيهـا للاسـتثمار فـي عملة (EMAX (EthereumMax الرقمية، ووعدهم بأرباح خيالية.

ولكـن فجـاة !! تحولـت حيـاة "كيـم كارداشيان" لكابوس ..

فبعد أسـابيع قليلة، انهـارت هذه العملة (الكريبتو) وتهاوت معها ثقة المتابعين فيما تقوله "كيم"

وبـدلا مـن اسـتقبال صناديـق الهدايا والدعوات ..

وصـل لها .. في يونيو ٢٠٢١، اسـتدعاء رسـمي من الجهات الرقابية للتحقيق في تهمة تلقيها حوالي ٢٥٠ ألف دولار مقابل الترويـج للكريبتـو EthereumMax (EMAX)) ممـا يعـد اختـرق لقانـون الأوراق الماليـة الأمريكية (SEC)، والذي يلزم أي شخصية عامة أو مؤثر بالإفصاح الكامل والشـفافية عن العائد المالي الذي يحصل عليه مقابل الحملات الإعلانية.

تبـين فيمـا بعـد أن الكريبتـو ÉthereumMax جـزء مـن مخطـط ممنهـج للتلاعـب بالسـوق مسـتغلين العديد من مشـاهير المجتمـع مثل الممثلة Lindsay Lohan - المغنـي Akon - مغني الراب Soulja Boy. كذا مؤثرين السوشيال ميديا مثل : جايك بول (Jake Paul) اليوتيوبـر الأمريكـي الشـهير والملاكم المحترف، صاحب ملايين المتابعين على منصات السوشـيال ميديـا والذي قام بالترويج لعدد من العملات المشـفرة كـ SafeMoon- Yummy Coin- Refinable - Ethereum Max

استخدم مخطط التلاعب تقنية (Pump and Dump) الشـهيرة. والذي يرفع قيمة الكريبتو من خلال الحملات الترويجية للشـخصيات العامة والأنفلونسر. وعند زيـادة الطلـب (الوهمـي) عليهـا ترتفع قيمتهـا. فيتـم بيعها فجـاة. ومن هنا تأتي الأرباح ويخسـر صغار المستثمرون أموالهم.

ونتيجة لعمليـة الاحتيال حكمت المحكمة، في أكتوبر ٢٠٢٢، على "كيم كارداشيان" بغرامة ماليـة قدرها ١,٢٦ مليون دولار. كما ألزمتها بعدم الترويج لأي أوراق مالية مشـفرة لمدة ٣ سنوات. كذلك في مارس ٢٠٢٣ قام جاك بـول بدفع غرامة قدرها حوالي ١٠٠,٠٠٠ دولار لتسـوية الاتهام الموجه له، وفقا لموقع News BBC.

القصة لم تنتهي بعد ..

فأبعادها السلبية .. خيمت لفترة على كل من "كيم كارداشيان" و"جاك بول". حيث خسـرا الكثير من متابعيهم، الذين وثقوا في تجريتهم واشـتروا هذه العملات، ثم فقدوا أموالهم بعد انهيار أسعارها. مما أضر بسـمعتهم خاصة عقـب تعرضهم لانتقادات واسعة على منصات التواصل الاجتماعي والصحف بسـبب استغلالهم لجمهورهم.

للأسف الشديد .. في السنوات الأخيرة، تحول بعض المؤثرين من صانعي المحتوى إلى مغناطيس يجذب العديد من العلامات التجارية للإعلان المباشر عن منتجاتها أو خدماتها، بما في ذلك العملات المشـفرة أو الكريبتو.

ليزاح الستار عن كابوس.

فخ قانوني وأخلاقي يقع فيه الأنفلونسر طمعًا في الأرباح السريعة والسهلة.

فالعملات المشـفرة، ليست منتج عادي، بل أداة اسـتثمارية معقدة قد تتسـبب فـي خسـائر فادحة لحامليهـا. وحين يروج لها الأنفلونسر بلا معرفة أو وعي قانوني أو شـفافية، فهو يقامر بأموال متابعيـه وثقتهـم التي تعـد رأس ماله الحقيقـي في عالم السوشـيال ميديا، من أجل أرباح سـريعة أو مواكبة ترينـد العملات المشـفرة. فيتحول المؤثر من شخص موثوق به إلى طرف في جريمة ماليـة، وتحقيقـات قضائيـة وعقوبات دولية.

لهـذا فالحذر والوعـي مطلوب. فضلا عـن التعمق في معرفة الأبعاد القانونية والأخلاقيـة للحملات الإعلانية وقوانين الدولة قبل الترويج لأي منتج أو خدمة.

لأول مرة.. مصر تتولى نائب رئيس الاتحاد الدولي للغاز في ٢٠٢٨

أعلـن خالد أبـو بكر، نائـب رئيس الاتحاد الدولـي للغاز ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصريـة للغـاز والطاقـة، أن مصر فازت رسميًا بمنصب نائب رئيس الاتحاد الدولي للغـاز، علـى أن تتولـى الرئاسـة في عام ٢٠٢٨، لتكـون بذلك أول دولـة من أفريقيا والعالم العربي تتولى هذا المنصب في تاريخ الاتحاد.

أوضح أبو بكـر، أن مصر كانت قد أعلنت رسـميًا نيتها خوض الانتخابات في فبراير ٢٠٢٤، وتـم التصويـت خـلال الجمعيـة العمومية السـنوية للاتحاد التي عُقدت في القاهـرة خلال أكتوبر من العام نفسـه، في ظل تنظيم دقيق وشـفافية شهد لها الجميع، خاصة وأن الاسـتضافة كانت مخططا لها منذ ثلاث سنوات.

وأشار إلى أن فوز مصر جاء تتويجًا لمسيرة طويلة مـن العمل والتمثيل المشـرف داخل الاتحاد، موضحًا أن مصر ستتولى منصب نائب الرئيـس لمدة ثلاث سـنوات بالتعاون مع الجانب الإيطالي، لتتسـلم الرئاسـة في ٢٠٢٨.

واعتبر أبـو بكر، أن هذا الفـوز يُعد لحظة تاريخية غير مسـبوقة، مؤكـدًا أن التقارير الدولية والإشادات التي تلقاها الاتحاد عقب الإعلان عن فوز مصـر تجاوزت التوقعات، نظرًا لما تمثله هذه الخطوة من اعتراف دولي بمكانة مصر وخبرتها في قطاع الغاز.

التضامن والتنمية المحلية توقعان بروتوكول تعاون لدعم مشروع «أيادي مصر»

وقّعت الدكتورة مايا مرسـي، وزيرة التضامن الاجتماعـي ورئيس مجلس إدارة صندوق دعم الصناعـات الريفية والبيئيـة، والدكتورة منال عـوض، وزيرة التنمية المحلية، بروتوكول تعاون بشـأن مشـروع "أيادي مصـر"، وذلك بمقر مجلـس الوزراء فـي مدينة العلمـين الجديدة، بهدف دعم تسـويق المنتجات التراثية واليدوية وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة.

شهد مراسـم التوقيع المستشار كريم قلاوي، المستشـار القانوني لوزارة التضامن، وهشام محمد مديـر مكتـب الوزيرة، ورامـي عباس مستشار الوزيرة للمراسم والمعارض.

ويسـتهدف البروتوكول التعاون بين الوزارتين في مجالات التنميـة الاقتصادية المحلية، ودعم الفئـات الأكثـر احتياجًا من الشـباب والمرأة، وتعزيـز التكتـلات الاقتصاديـة بمحافظـات الجمهوريـة، بجانب توسـيع نطاق مشـروع "أيـادي مصـر" لتسـويق الحـرف اليدويـة والتراثية.

كمـا يتضمـن الاتفاق التوسـع في تسـويق المنتجات عبر منصة "أيـادي مصر الرقمية"، ضمن خطة التحول الرقمي باسـتخدام تقنيات المعلومات وتطبيقات الهاتف المحمول، لاسـيما في المناطق الريفية والحضرية، مع دعم انتشار الإنترنـت لضمان اسـتفادة المجتمعات المحلية من جهود التحول الرقمي.

مشاركة مصرية مميزة في مؤتمرات آسيوية وأفريقية للذكاء الاصطناعي

حضور مصري في المنتدى العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التابع لليونسكو في بانكوك في إطار دور القاهرة كممثل للدول النامية الساعية إلي الاستفادة من الفرص

شاركت مصر، ممثلةً في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في فعاليات المنتدى العالمـي لأخلاقيـات الـذكاء الاصطناعي، الـذي نظمته منظمة الأمـم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسـكو) في العاصمة التايلاندية بانكوك خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ يونيـو ٢٠٢٥، في إطـار حرص مصر على الإسـهام الفعّال في صياغة مسـتقبل دولـي قائـم علـى الاسـتخدام الأخلاقي والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وشـاركت الوزارة في الاجتماع التأسيسي لشـبكة الهيئـات الإشـرافية علـى الذكاء الاصطناعـي (GNAIS)، فـي اليـوم التمهيـدي للمنتـدى (٢٤ يونيـو) وذلـك بصفتها عضـوًا مؤسسًـا في هذه الشـبكة الدولية الناشـئة. وتُجسـد هذه المشـاركة الدور النشط الذي تضطلع به مصر كممثل للدول النامية السـاعية إلى الاسـتفادة من الفرص التنموية الواعدة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، مـع إدراك كامـل للتحديات الأخلاقيـة والتنظيميـة المصاحبـة لهـذه التكنولوجيا المتسارعة، والتي باتت حاضرة في كافة النقاشـات الدوليـة المعنية بالذكاء الاصطناعي.

وشـاركت الدكتورة هدى بركة، مستشـار وزيـر الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومات لتنميـة المهـارات التكنولوجيـة نيابـة عن الدكتـور عمـرو طلعـت وزيـر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجلسة الوزارية رفيعـة المسـتوى التـي عقـدت بعنـوان: «الحـوار حول التعـاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعـي»، والتي تناولت أهمية بنـاء جسـور التعـاون متعـدد الأطراف وتعزيـز تبادل الخبرات بـين الدول لوضع أطـر تنظيميـة وأخلاقية مشـتركة، تكفل الاسـتخدام الآمـن والعـادل والشـمولي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على المسـتوى العالمي.

وفـي كلمتهـا، أكـدت على أهميـة توجيه الـذكاء الاصطناعي نحو خدمة الإنسـانية ككل، وليس فقط خدمة الأسـواق أو الفئات المحدودة، مشددة على التزام مصر بتطوير وتوظيف الذكاء الاصطناعي بما يتسـق مع مبـادئ الكرامة والعدالة والدمج، وهي ذات المبادئ التي تقوم عليها توصية اليونسـكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والتي تدعمها مصر بقوة.

وقالـت «بركـة» في كلمتهـا: «في مصر، نؤمـن أن العدالة في الـذكاء الاصطناعي تبـدأ بتحقيق العدالة فـي إتاحة الوصول، والقـدرات، والمشـاركة الفعّالـة في وضع السياسات والمعايير العالمية. نواجه تحديات هيكلية تشـمل فجوات البيانات، ومحدودية البنية التحتية الحاسـوبية، والحاجة لتعزيز القدرات المؤسسـية والقانونيـة، ولكننا لا نعتبرهـا عوائق، بل دعـوات لتعاون أعمق يضمـن أن تكون التكنولوجيـا قوة للعدالة والازدهار الإنساني».

وأضافـت أن مصـر تواصـل جهودهـا مـن خـلال تطبيـق الإصـدار الثاني من الاسـتراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي ترتكـز على المبادئ الأخلاقية والتنمية الشـاملة، إلـى جانـب اسـتمرار العمل فـي مبادرات وطنيـة رائدة مثـل «مبادرة أجيـال مصر الرقمية» التـي تُعنى بتأهيل الكوادر فـي مختلف المراحـل العمرية في مجالات الذكاء الاصطناعـي والتعلم الآلي والسياسـات العامة ذات الصلة، مع تركيز خاص علـى الأبعـاد الأخلاقيـة والتأثير المجتمعـي. كما أشـارت إلى اسـتثمارات مصر في تطبيقـات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة كالكشف المبكر عن الأمراض في المناطـق النائية، ومجال الزراعة الذكية، ومعالجـة اللغـة العربية لتعزيز الشـمول الرقمي والثقافي.

وأكـدت وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، أن هـذه المشـاركة تأتي في إطار حرص مصر على الإسهام الفعّال في صياغة مستقبل دولي قائم على الاستخدام الأخلاقـي والمسـؤول لتقنيـات الـذكاء الاصطناعي.

وأفادت بأنها شاركت خلال اليوم التمهيدي للمنتدى، في الاجتماع التأسيسي لشبكة الهيئات الإشرافية على الذكاء الاصطناعي (GNAIS)، بصفتها عضوًا مؤسسًـا في هذه الشـبكة الدولية الناشـئة، تأكيدًا على الدور النشط الذي تضطلع به مصر كممثل للدول النامية السـاعية إلـى توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية، مع مراعاة التحديات الأخلاقيـة والتنظيمية المصاحبة لهذه التكنولوجيا المتسارعة.

كما شـاركت مستشـار وزيـر الاتصالات وتكنولوجيـا المعلومـات لتنميـة المهارات التكنولوجيـة الدكتـورة هدى بركـة، نيابة عن وزيـر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت، في الجلسـة الوزارية رفيعـة المسـتوى تحـت عنـوان: "الحوار حول التعـاون الدولـي في مجـال الذكاء الاصطناعـي"؛ إذ تناولت الجلسـة أهمية تعزيـز التعاون متعـدد الأطـراف وتبادل الخبـرات الدوليـة لوضـع أطـر تنظيمية وأخلاقيـة مشـتركة، تضمن الاسـتخدام العـادل والأمن والشـامل لتقنيـات الذكاء الاصطناعي على الصعيد العالمي.

شيماء مرسي

بـ٢ مليار دولار
الاتصالات تعلن طرح وتخصيص نطاقات ترددية جديدة لشركات المحمول

كشـفت وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات عـن تخصيص نطاقات ترددية جديدة لشركات الاتصالات بقيمة إجمالية بلغـت ٢ مليار دولار، ضمن جهود تعزيـز البنيـة التحتيـة لقطـاع الاتصالات في مصر.

كمـا أعلنت الـوزارة عن تضاعف عدد أبراج المحمول أكثر من خمس مرات منذ عـام ٢٠١٤، ليصل إلى ٣٧ ألف برج بنهاية ٢٠٢٥.

ووفقًا لتقرير صـادر عن الوزارة، فقـد تـم إطـلاق خدمـات الجيل الرابع في عـام ٢٠١٦، تلاها طرح خدمـات الجيل الخامـس في عام ٢٠٢٥، بعـد منـح التراخيـص اللازمـة لشـركات الاتصـالات بإجمالي ٦٧٥ مليون دولار.

وأشـار التقريـر إلـى أن سـوق خدمـات المحمول في مصر شـهد نمـوًا ملحوظًا، حيـث ارتفع عدد الاشـتراكات إلـى ١٢٠ مليـون اشتراك خلال عام ٢٠٢٤، في حين تجـاوزت نسـبة نمو اسـتخدام الإنترنـت عبر المحمول ١٠٪ خلال عام واحد، مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يتعدى ٢,٥٪.

وفـي إطـار تطويـر الخدمـات الرقميـة، أطلـق القطـاع، بدعـم مـن الجهـاز القومـي لتنظيـم الاتصـالات، خدمـات الشـرائح الإلكترونيـة المدمجـة (eSIM)، التي تتيح للمسـتخدمين التبديل بين شركات المحمول دون الحاجة لتغيير الشريحة الفعلية.

وتم تفعيـل خدمة المكالمـات عبر شـبكة الإنترنت الهوائي (WiFi Calling)، بهدف تحسـين جودة الاتصالات داخل المباني.

التحالف الوطني لتطوير حديقة الحيوان: خطة شاملة للارتقاء بمعايير الرعاية وفقا لأفضل الممارسات الدولية

أعلـن التحالف الوطنـي لتطوير حديقتي الأورمان والحيـوان بالجيزة عن الانتهاء مـن تدريـب ٦٠ متخصصًا فـي رعاية الحيوانات، تم اختيارهـم بعناية لضمان تطبيـق أعلى معاييـر الرعايـة الصحية والسلوكية للحيوانات داخل الحديقة.

جاء ذلـك في إطار جهود شـركة حدائق المسـتمرة لتطوير وإدارة وتشغيل حديقة الحيـوان بالجيـزة وتحويلهـا إلى وجهة عالمية متكاملة.

وأعلنـت الشـركة أنه تـم الاحتفاظ بـ١٢ من الخبرات القائمة ممن يمتلكون سجلاً متميزًا في رعايـة الحيوانات، إلى جانب تعيين ٤٨ فـردًا جديدًا تـم تأهيلهم وفقًا لأحدث المناهـج التدريبية الدولية في هذا المجال.

شـمل البرنامـج التدريبـي الذي خضع لـه الفريق عدة جوانـب منها بروتوكولات الصحة والسلامة المهنية، وأسس التعامل مع الحيوانـات، ومبادئ الرفق بالحيوان، وفهم سلوكيات

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 29 يونيو 2025 ● العدد 797

اتحاد شركات التأمين يعلن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة وفقًا للائحة المعتمدة .. وإعلان النتيجة النهائية ١٢ يوليو القادم

أعلـن اتحاد شـركات التأمين المصرية بأنه سـيتم إعـلان القائمة النهائية للمرشحين لعضوية مجلس الإدارة الجديدة ١٢ يوليو المقبل. و بدأ اسـتلام طلبات الترشح اعتبارًا من الساعة الثانية عشر ظهرً يوم الاثنين، ٢٣ يونيو، ويسـتمر حتى الساعة الثانية عشر ظهرً يوم الثلاثاء الموافق ٨ يوليو ٢٠٢٥، وذلك بعد أن تمت مخاطبة الشركات الأعضاء لفتح باب الترشح خلال يومي ٢٢ و٢٣ يونيو ٢٠٢٥ ، وفقا لمراحل العملية الانتخابية.

كان مجلس إدارة اتحاد شـركات التأمـين المصرية، قرر فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة الجديدة، وذلك وفقًا لمتطلبات لائحة النظام الأساسـي للاتحاد الصـادرة بقرار مجلـس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٢٥ والمنشورة فى الوقائع المصرية فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٢٥ .

بالأرقام .. مصر تستعيد ريادتها في سوق الدواء داخل إفريقيا

توقعات بنمو مبيعات سوق الدواء في مصر إلى ٤٠٠ مليار جنيه ..

قـدرت الشـركة العربيـة للأدويـة والصناعـات الكيماويـة، حجم مبيعات سـوق الـدواء المصري ليتجاوز ٣٥٠ مليار جنيه وقد يقترب من ٤٠٠ مليار جنيه خلال عـام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بمعدل نمو يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥٪، على أن يشـهد سـوق الدواء المصري منافسة شـديدة خلال العام المالي المقبل، جاء ذلك بتقريـر الموازنة التقديرية للشـركة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

وتعتزم الشـركة العربية للأدوية، تنفيذ مشروعات بنحـو ٢٠٨,٣ مليـون جنيـه خلال السـنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وتتمثل هذه المشـروعات في إنشاء قسـم جديد لاستنشـاق البودرات الجافـة بتكلفة تقديريـة بنحـو ١١٢,٦ مليون جنيه، واسـتكمال تطوير محطة الكهرباء بمبلغ ٥٠ مليون جنيه، وكذلك اسـتكمال تطوير محطة التكييف المركزي بمبلغ ٤٥ مليون جنيه، على أن يتم تمويل المشروعات المرتبطة بقواعـد التصنيـع الجيد الـGMP بنسـبة ٨٠٪ بقروض طويلـة الأجل، وتمويل باقي المشـروعات بنسبة ٢٠٪ تمويل ذاتي.

وقالت الشركة العربية للأدوية، إنه سيتم استكمال تنفيـذ مشـروعات بقيمـة ٤٤٣,٣٩١ مليون جنيه خلال السـنة الماليـة المقبلة ما بـين ٨٠,٩ مليون جنيه لتطوير مصنع الأشـربة، وشـراء خطين جدد للأشـربة وتنكات بقيمة ١٧٧,٦ مليون جنيه وذلك بهـدف تحقيق متطلبـات قواعد التصنيـع الجيد، وتطوير محطـة الكهربـاء بقيمة ٢٥ مليـون جنيه لزيادة القدرة الكهربائية لاستيعاب الآلات الجديدة، ومشـروع منظومة إطفـاء الحريق والإنـذار الآلي بقيمة ٣٠,٧ مليون جنيه تنفيذًا لمتطلبات السـلامة والصحة المهنية والحماية المدنية، ومشـروع إنشاء قسـم DPI بقيمة ١١٢,٦ مليون جنيه للتوسع في منتجات الشـركة، وبرنامج التحول الرقمي لإدارة مـوارد الشـركات ERP تنفيذًا لتعليمـات وزارة قطاع الأعمال العام.

وتسـتهدف الشـركة العربيـة للأدويـة، تحقيـق مبيعات بقيمة ١,٦ مليار جنيه خلال السـنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مقابل ١,١ مليار جنيه متوقعة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بنسبة نمو سنوي ٤١٪، ومقابـل ٧٨٤,٩ مليون جنيه محققـة خلال العام المالـي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسـبة نمـو ٩٩٪، متوقعـة استمرار تصنيع مستحضرات الأشربة والمضمضة والأمبـول لدى الغيـر حتى منتصف العـام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لحـين الانتهـاء مـن تطوير مصنع السوائل، والعمل على ترشـيد النفقات والتكاليف وخفض نسب الفاقد الصناعي بقدر الإمكان.

مركز تصنيع للقاحات

بدوره أكد الدكتور شريف الفيل رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للمسـتحضرات الحيوية واللقاحـات "فاكسـيرا" تطوير ورفع كفاءة المصانع القائمة بمقر الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا" وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقـات الإنتاجيـة، والطاقـات البشـرية المملوكـة للشـركة، وكذلـك التعـاون مـع الشركات الرائدة عالميا في مجال إنتاج اللقاحات لإدخـال منتجـات جديـدة، وإثراء باقة منتجات الشركة، مما كان له بالغ الأثر في تأمين احتياجات وزارة الصحة والسكان.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا" انه تم تطويـر، وتأهيل مصنع مبنى (٦٠) بفاكسـيرا طبقًـا لتوصيـات خبـراء منظمة الصحـة العالمية WHO، وهو مُخصـص لتعبئة اللقاحات المُجَفَّدَة (LYOPHILIZED) والسـائلة، ويسـهم في تغطية نسـبة كبيرة من احتياجـات التطعيمات في الدولة لـوزارة الصحة والسـكان بطاقـة إنتاجية (١٠٠) مليون جرعة سـنويًا على مسـاحة (٧١٠) متر مربع.

وقـال رئيـس مجلـس إدارة الشـركة القابضـة للمسـتحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا" : كل هذا بالإضافة إلـى مصنع مبنى (١)، حيث تم تطوير ورفع كفاءة المناطـق الإنتاجية ومحطة المياه ونظام الـHVAC، وهو مُخصص لإنتاج الأمصال المنقذة للحياة Life-Saving Antisera بدءًا من المراحل الأولية وحتـى المراحل النهائية، والتي تعد من العلاجات الأساسية في حالات لدغ الثعابين، والعقارب، والحيات بطاقة إنتاجية (٣) مليون جرعة سنويًا على مساحة (٢٤٣٥) مترمربع.

وأشـار رئيـس مجلـس إدارة الشـركة القابضة للمسـتحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسـيرا" الى تطوير ورفـع كفاءة المناطـق الإنتاجية لمصنع مبنـى (٢) طبقًـا لأحـدث متطلبات الـ GMP، وهـو مُخصص لإنتـاج المنتجـات البيولوجية من مسـتحضر الإنسـولين، ولقاح الكلـب Rabies Vaccine) بطاقـة إنتاجيـة ٣ مليـون جرعـة سـنويًا على مسـاحة ١٠٩٠ متر مربع، بالإضافة إلـى وجود مجمـع غرف التبريد يضـم ٩٦ غرفة مبـردة بحجـم ١٠٠٠ مترمربـع، مُخصص لحفظ الأمصـال، واللقاحات بطريقة آمنة من خلال أنظمة تحكم إلكترونية للمراقبة المستمرة لدرجات الحرارة بطاقـة اسـتيعابية ٦٠ مليـون جرعـة، ويخضع لاشتراطات التصنيع الجيد.

وأضـاف رئيس مجلـس إدارة الشـركة القابضة للمسـتحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسـيرا" انه تم تطوير قطاع إنتـاج البلازما الخام، واماكن التجـارب بحلـوان والذي يعـد من أهـم الركائز الداعمة لإنتاج الأمصال واللقاحات، ويساهم بشكل كبيـر في إنقاذ حيـاة المواطنين الذيـن يتعرضون للدغات الثعابين والعقارب والحيات، بالإضافة إلى دعـم القطاع البيطري، وتعزيـز الصحة الحيوانية من خـلال تطوير صناعة المسـتحضرات البيطرية مـن خلال توقيـع عقد نقـل تكنولوجيـا، وتعاون مشترك مع شركة كورفيدا الكندية في مجال إنتاج المستحضرات البيطرية.

ومـن جانبه اشـار الدكتور شـريف الفيل، رئيس مجلـس إدارة الشـركة القابضة للمسـتحضرات الحيويـة واللقاحات "فاكسـيرا"، إلى اسـتكمال الأعمال الخاصة بإنشـاء مصنـع إنتاج اللقاحات البيطريـة بمجمـع فاكسـيرا الصناعـي بمدينـة السـادس من أكتوبـر بطاقة إنتاجيـة ٤٠٠ مليون جرعة سـنويًا، بالتعاون مع شركة فابتيك الهندية، بالإضافة إلى إنشـاء ٨ معامل للرقابة على الإنتاج مـزودة بأحدث الأجهـزة الخاصة بقيـاس جودة الإنتاج في مراحله المختلفة، وإنشـاء مجمع التبريد المركـزي اللوجيسـتي على مسـاحة ٣١٨٠ متر مربع من خلال منحة مُقدمة من شـركة سـينوفاك الصينية SINOVAC بتنفيذ شـركة CSCEC الصينية، إحدى أكبر شركات التشييد عالميًا، بطاقة اسـتيعابية ١٥٠ مليون جرعـة، وذلك بهدف زيادة القـدرة التخزينيـة للقاحات فـي جمهورية مصر العربية وتحويل فاكسـيرا لمركـز إقليمي لتصدير اللقاحات للقارة الأفريقية.

أمـا في إطار جهود الشـركة نحـو توطين صناعة اللقاحـات، اكد "الفيـل" انه جـاري التعاون مع الشـركات الرائدة عالميا في مجال إنتاج اللقاحات لإدخـال منتجـات جديـدة، وإثراء باقـة منتجات الشركة، مما كان له بالغ الأثر في تأمين احتياجات وزارة الصحـة والسـكان، حيـث تـم توفير عدة لقاحـات وأمصـال مـن معهد سـيرم الهندي من ضمنها اللقاح الخماسـي، واللقاح الثلاثي، ولقاح التهاب كبدي ب كبار، ولقاح توكسـيد التيتانوس، ولقـاح ثنائي مدارس، ولقاح إم أر، ولقاح إم إم أر، بالإضافة إلـى قيام وفد من شـركة جرين كروس الكورية بزيارة مصر للاتفاق على تنفيذ مراحل عقد نقل تكنولوجيا التصنيع.

ريادة أفريقية

وكان الدكتـور علي الغمـراوي، رئيس هيئة الدواء المصريـة، أكـد أن ريادة مصر فـي مجالي الطب والصيدلـة تمتد لأكثر من سـبعة آلاف عام، تعود جذورهـا إلى فجر الحضارة ، ويتجلى هذا الإرث الاسـتثنائي في المخطوطات البردية القديمة، التي تُعد مـن أوائـل الوثائـق الطبية المسـجلة، حيث تضمنت وصفًا دقيقًا للأمراض وأساليب علاجها.

جاء ذلك خلال مشـاركة الغمـراوي في فعاليات افتتـاح المعـرض والمؤتمـر الطبـي الإفريقي في نسـخته الرابعة، الذي عقـد برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسـي ونظمته الهيئة المصرية للشـراء الموحد والإمداد والتموين الطبي، بحضور عدد من المسؤولين رفيعي المستوى وممثلي الدول الإفريقية والأجنبية والمنظمات الدولية.

وأشـار الغمراوي الي ان بردية إيبرس الشهيرة، التي تعود الي أكثـر من ٣٥٠٠ عام، وتحتوي على ٨٤٢ وصفـة طبية تغطـي ٢٠ مرضًا مختلفًا، منها أمـراض العيون، والطفيليات، والسـكري، وتنظيم النسل. وايضا بردية إدوين سميث التي تعود لأكثر مـن ٣٠٠٠ عام، وتوثق ٤٨ وصفـة طبية وجراحية دقيقة، مـا يعكس عمق الفهم التشـريحي والطبي الذي تميز به المصريون القدماء.

وأوضـح الغمراوي أن هذه الريـادة التاريخية تتواصـل فـي العصر الحديـث، حيث يُعد السـوق الدوائي المصري الأكبر إفريقيًا بقيمـة ماليـة تقـدر بـ ٦,٢ مليار دولار، ويضـم أكثر من ١٢ ألف مسـتحضر دوائي، بإجمالي مبيعات سنوية تتجاوز ٣,٥ مليار عبوة، ونمو سـنوي مركب بلـغ ١٥٪ في عام ٢٠٢٣، وهـو مـا يتجاوز المعدلات العالمية، مستحوذًا على أكثـر من ٢٧٪ من حجم السـوق الإفريقي، رغم أن مصر تمثل فقط ٨٪ من سكان القارة.

وأشـار إلـى أن هذه المكانـة تقوم على قاعـدة صناعية وتنظيميـة قوية تضم: ١٧٩ مصنعًـا للأدوية البشـرية، منهـا ١١ مصنعًا حاصلين على اعتماد مـن منظمات دولية مرجعية، ١٥٠ مصنعًـا للمسـتلزمات الطبيـة، و٤ مصانع للمستحضرات الحيوية،١٣٠ مصنعًا لمستحضرات التجميـل، و٥ مصانع للمـواد الخام. ما يقرب من ٢٣٧٠ خـط إنتـاج، منهـا ٩٩٠ مخصصًا لإنتاج الأدوية، أكثر من ١٦٠٠ شـركة توزيع دوائية، وما يقرب من ٨٠ ألف منشأة صيدلية.

وأضـاف أن هذه القدرات مكنـت الهيئة من وضع توطـين الصناعـة وتعزيز الاسـتثمار فـي مقدمة أولوياتها، لضمان اسـتقرار الإمـدادات الدوائية، وتحقيق الأمن الدوائي المصري. وقد نجحت مصر فـي الوصول إلى نسـبة اكتفاء ذاتـي تبلغ ٩١٪، كأعلى دولة في الشـرق الأوسـط وإفريقيا في هذا المجال.

ولفت إلى أن الاسـتراتيجية الوطنية للتوطين بدأت تثمر، حيث تم خفض معدل الاسـتيراد بنسبة ٣٪، ومن المسـتهدف أن تصل نسـبة الاكتفـاء الذاتي إلى ٩٤٪ خلال السـنوات الثلاث المقبلة، بدعم من مشروعات التوطين التي ترعاها الهيئة.

وأكـد الغمراوي أن القـارة الإفريقية تُعد من أغنى المناطـق بالفرص الاسـتثمارية، غير أن العجز في الميزان التجاري للقارة بلـغ ٨٩٪، بينما لا يتجاوز حجـم التبادل التجاري بين دولها نسـبة ٢٪، رغم الإمكانيات الهائلة. وأشـار إلى أن مصر تستحوذ على ٥٢٪ من صـادرات إفريقيا الدوائية، معظمها يخرج خارج القارة، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تفعيل آلية الشـراء الموحـد الإفريقية (APPM)، لضبط الميزان التجاري القاري.

وأوضح أن الدواء المصري يتمتع بسـمعة مرموقة عالميًا من حيث الجودة والمأمونية، وقد نجحت مصر مؤخرًا في دخول أسواق جديدة في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، وتعمل حاليًا على توسيع شـراكاتها مع عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، فـي إطار اسـتراتيجية وطنية لتعزيـز الصادرات الدوائيـة، التي تصل حاليًا إلى أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم.

وأشـار إلى أن الصادرات الدوائيـة المصرية إلى القـارة الإفريقية شـهدت ارتفاعًا بنسـبة ٣٧,٧٪ خـلال عـام ٢٠٢٤ مقارنـة بعـام ٢٠٢٣، ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا على جهود إصلاح الميزان التجاري الإفريقي، رغم أن الصادرات المصرية ما تزال أكثر توجهًا نحو آسـيا وأوروبا مقارنة بالدول الإفريقية الشقيقة.

وأكـد الدكتور الغمـراوي أن التكامل التنظيمي والصناعـي المشـترك هو السـبيل لتحقيق نهضة دوائية شـاملة وتمكين القارة الإفريقية من مواجهة تحدياتها الصحية، مـن خلال تحولات حقيقية في قـدرات التصنيع المحلي وتوفيـر دواء آمن وفعال للمواطن الإفريقي.

فاكسيرا تطلق خطة جعل القاهرة مركزًا إقليميا لتصنيع اللقاحات

رضوى عبدالله

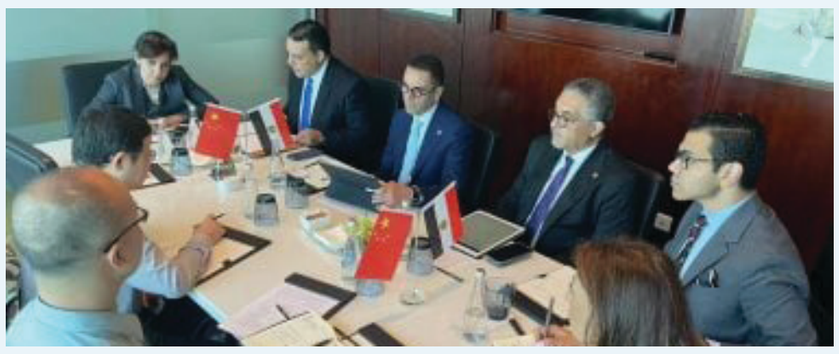

القاهرة بكين .. حزمة اتفاقيات مشتركة تعيد صياغة خريطة الاستثمار في مصر

وزير الكهرباء يدعو الشركات الصينية للاستثمار في مصر

العلاقـة بين مصـر والصين لم تعد مجـرد تبادل تجـاري أو تعاون اسـتثماري تقليدي، بل تحولت إلى شراكة استراتيجية شاملة تصب في مصلحة التنمية المسـتدامة للبلدين ، و في الوقت الذي تسعى فيه القاهـرة إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع، تبدو بكين شـريكًا مسـتعدًا لتقاسم الرؤية والمخاطر معًا.

وبينما تتسـارع وتيرة التغيرات فـي الاقتصاد العالمي، يبدو أن مصر والصين تسـيران معًا على طريق طويل نحو مسـتقبل أكثر استقرارًا وتكاملا ونموًا.

وفي ظل تحولات المشـهد الاقتصادي العالمي، تواصل مصر ترسـيخ موقعها كلاعب إقليمي فاعل من خلال شـراكات استراتيجية مع قوى اقتصادية كبرى، وعلى رأسها الصين ، وخلال مشاركتها في المنتدى الاقتصـادي العالمي بمدينة تيانجين الصينية، أوضحت الدكتورة رانيا المشـاط، وزيرة التخطيـط والتنمية الاقتصادية والتعـاون الدولي، أن العلاقـات المصرية الصينية تجاوزت حدود التعاون التقليدي، لتتحول إلى نموذج متكامل من الشراكة المبنية على المصالح المشتركة والتنمية المستدامة.

أكـدت الوزيرة أن المنطقـة الصناعية الصينية في مصـر باتت تمثل نموذجًـا حيًـا لهـذا التعاون، حيـث تحتضن أكثر من ١٥٠ شـركة صينيـة تعمل في مجـالات متعددة، وتوفر أكثر مـن ١٠ الاف فرصة عمل للمصريين ، وهو ما يعكس ثقة الشـركات الصينية في السـوق المصري، ويُشـير إلى مناخ استثماري جاذب تدعمه الحكومة المصرية بإصلاحات اقتصادية وتشريعية واسعة.

تصريحات المشاط جاءت خلال مشاركتها

في جلسة رفيعة المستوى بعنوان: "أين وصلت مبادرة الحزام والطريق في ٢٠٢٥؟"، ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي تحت شـعار: "سياسـات اقتصادية مرنة لمواكبة التغييرات العالمية"، بمشاركة أكثر من ٩٠ دولة .

وأوضحـت الوزيرة أن مبادرة الحزام والطريـق التي أطلقتها الصين قبل أكثر من عشر سنوات، تمثل إطارًا تنمويًا مرنًا لا يفرض توجهات أو مشـروعات بعينها على الدول، بل يتكامل مع الأولويات الوطنية لكل دولـة على حدة. وفي حالة مصر، جاءت المشـاريع المنفذة تحت مظلة المبادرة متسـقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، خصوصًـا في قطاعات النقل والطاقة المتجددة والموانئ.

لفتـت الوزيرة إلى الـدور المحوري الذي تلعبه وكالـة التعاون الدولي الصينيـة (CIDCA) في دعم أجندة التنمية المصرية، كما أشـارت إلى اتفاقيات التعاون بين الجانبـين مثل اتفاقية تبادل الديون ، كما شـددت على أن التمويـل التنموي منخفض التكلفة لعب دورًا رئيسـيًا في دعم المشاريع الكبرى في مصر، لا سيما في مجالات النقل المستدام والطاقة النظيفة، حيث تم حشد موارد كبيرة من القطاع الخاص.

أبـرزت المشـاط أهمية العلاقـات المصرية الصينيـة، مشـيرة إلـى أن الزيـارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصيني إلـى القاهـرة عـام ٢٠١٤ كانت نقطة تحـول مهمـة، تبعهـا توقيـع مذكرة تفاهم بشـأن مبادرة الحزام والطريق، ما أرسـى قواعد شراكة اسـتراتيجية بين البلدين تشـمل الاسـتثمارات المباشرة والتعاون الحكومي في التنمية .

وأكدت أن الصين لا تسعى إلى فرض نموذج واحد للتنمية، بل تتيح للدول حرية تصميم مشـروعاتها بما يتماشـى مع رؤاها الوطنية، ثم يتم إدماج هذه المشروعات ضمن الإطار الأوسـع للمبادرة، وهو مـا يمنح الدول النامية فرصة حقيقية للانطلاق دون قيود.

شراكة مصرية صينية

من جانبه، أوضح الدكتور هاني الشـامي، عميـد كلية إدارة الأعمال بجامعـة المسـتقبل، أن الشـراكة المصرية الصينية تمثـل أحد أبرز تحـولات السياسـة الاقتصادية المصرية خلال السـنوات الأخيرة ، وأشـار إلى أن هذه العلاقة تأتي في سـياق توجـه مصر نحو تنويع شـركائها الدوليين وتعزيز قدرتها على جذب الاسـتثمارات المباشرة، خاصة تلك التي ترفع من الكفاءة الصناعية والإنتاجية.

يرى الشـامي أن وجود هذا العدد من الشـركات الصينية في مصر يعني تدفقات مالية بمليارات الـدولارات، وهو ما يُخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة ،

كمـا شـدد علـى أن التواجـد الصناعـي الصيني يشـكل فرصة حقيقيـة لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى السـوق المصري، في مجالات اسـتراتيجية مثل، الإلكترونيات، صناعة السيارات، البتروكيماويات، وهي قطاعات تسعى مصر لتطويرها لتقليل الاعتماد على الاستيراد .

أوضح الشامي أن التعاون مع الصين يدعم استراتيجية الدولة المصرية لتوطين الصناعة، خاصة من خلال مشـروعات إنتاجية مشتركة داخل المناطق الصناعية، بما يعزز من نسبة المكون المحلي في المنتجات ويزيد فرص التصدير للأسواق الإقليمية والدولية.

اعتبر الشامي أن الشراكة مع الصين تمثل فرصة لمصر لتعيد التوازن فـي علاقاتها الدوليـة، خاصة على الصعيد الاقتصـادي. فهي تمنح القاهـرة بدائـل تنموية وتمويلية بعيـدًا عن الحلـول التقليدية، وتفتح الباب أمام تحول مصر من مجرد سوق استهلاكي إلى مركز صناعي إقليمي قادر على المنافسة.

تعاون في الكهرباء

في إطار العلاقات الممتدة والمتميزة، وفي ضوء الشراكة والتعاون بين مصر وجمهورية الصين الشعبية، وخلال مشاركته في مؤتمر شنغهاي للطاقـات المتجددة وحلول الطاقـة النظيفة والتحـول الطاقي ، التقي الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة مـع وانج هونـزو رئيس هيئة الطاقة الصينية، وتم عقـد اجتماع بين الجانبين، لبحث سـبل دعم وتعزيز التعاون والشـراكة بـين الدولتين فى جميع المجالات المتعلقة بقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الاسـتثمارات الصينية فى مجالات الطاقة المتجددة فى مصر وتشـجيع الشـركات الصينية على إقامة مقراتها الإقليمية فى مصر فى ظل اسـتراتيجية وزارة الكهربـاء والطاقة المتجددة لتحويل مصر إلى مركزا اقليميا وممرا استراتيجيا للطاقة.

مـن ناحيـة أخري ، دعـا الدكتور محمـود عصمت وزيـر الكهرباء والطاقة المتجددة، الشركات الصينية إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر، خاصـة في مجالات توطين الصناعات المغذية لمشـروعات الطاقة المتجددة مثل مكونات محطات الطاقة الشمسـية وطاقة الرياح، وبطاريات تخزين الطاقة، مشـيدًا بالتجربة الصينية الرائدة في مجال الطاقـة، مؤكدًا حرص مصر على الاسـتفادة مـن الخبرات الصينية المتقدمة.

ناقـش الاجتمـاع الذى انعقد بمدينـة نيمبو الصينيـة أهمية التحول الطاقـي وتنويـع مصادر توليـد الكهرباء ومزيج الطاقـة وأهمية ذلك لضمان الاسـتدامة وتأمين التغذيـة الكهربائية، وكذلـك أهمية توليد الكهرباء من المياه ومشـروعات الضخ والتخزين لتحقيق الاسـتقرار للشبكات فى ظل زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى بطاريات تخزين الكهرباء المتصلة بمحطات التوليد والمنفصلة.

وتطـرق الاجتمـاع إلى الخطـة الطموحـة والاسـتراتيجية المصرية للطاقة والمشـروعات التنفيذية المنبثقة عنها ودور الشـركات الصينية والتكنولوجيـا والمعـدات والمهمـات الكهربائيـة الصينية فـي الوفاء بمتطلبات الاستراتيجية المصرية للطاقة، وشمل الاجتماع أهمية العمل المشـترك على نقل التكنولوجيا وتوطين صناعة المهمات فى مصر فى ظل حجم الأعمال واسـتحواذ المهمات الصينية على نسـبة كبيرة من السـوق المصرية وإمكانية الانطلاق إلى الأسـواق المحيطة فى أوروبا وأفريقيـا، واتفق الوزيران علـى دعم التوجه المصـرى لنقل وتوطين التكنولوجيا الصينية فى مجال الطاقات المتجددة.

وقال الدكتور محمود عصمت، إن الشـركات الصينية شـريك نجاح موثوق به وأن هناك تعاون وشـراكة فى مختلف مجالات العمل داخل قطاع الكهرباء ، لاسيما فى قطاع الطاقات المتجددة، مشيدا بالعلاقات العريقة بين الشعبين المصرى والصينى.

تعاون استثماري

وخلال زيارته مؤخرا إلى الصين ، التقي المهندس حسـن الخطيب، وزير الاسـتثمار والتجـارة الخارجية، نظيره الصينـي وانج وينتاو، وزير التجارة، حيث ناقش الجانبان سـبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والصين.

واتفق الوزيران على التنسـيق لتنظيم منتدى للترويج للاسـتثمار في مصر خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى التعاون المشـترك في مجالات سلاسل التوريد، وغيرها من القطاعات ذات الأولوية.

كمـا اتفـق الطرفـان علـى تعزيـز التعاون فـي عدد مـن المجالات الاسـتراتيجية، من بينها: السـيارات الكهربائية، الصناعات المغذية، الصناعـات الإلكترونيـة، تحلية الميـاه، الألواح الشمسـية، والذكاء الاصطناعي.

وأعرب الوزير حسن الخطيب عن تطلعه إلى زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لمصر الشـهر المقبل، مشيرًا إلى أنها ستكون فرصة لترجمة ما تم الاتفاق عليه إلى مشروعات واستثمارات ملموسة .

وأكـد على أهميـة تعميق التعاون مع الصين علـى مختلف الأصعدة، خاصة من خلال تعظيم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، في ظل ما يشهده العالم من تقلبات اقتصادية، داعيًا إلى المزيد من الاستثمارات المشتركة.

واستعرض الوزير المزايا التنافسية التي تتمتع بها مصر، بما في ذلك موقعها الاسـتراتيجي، وعضويتها في العديد من الاتفاقيات التجارية مـع تكتلات اقتصادية كبـرى، وهو ما يجعلها مركـزًا مثاليًا للإنتاج والتصدير.

وأشار إلى أن الشركات الصينية التي تنشئ مراكز إنتاجية في مصر يمكنها الاسـتفادة من هذه الاتفاقيات، بما يعزز قدرتها على الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ولفت الخطيب إلى التزام الحكومة بتحسـين مناخ الاسـتثمار، ورفع تنافسـية الاقتصاد المصري، بهدف أن تحتل مصر مكانة متقدمة في مؤشـرات التنافسية العالمية، مشـيرًا في الوقت ذاته إلى التزام مصر بقواعـد منظمـة التجارة العالميـة، وخاصة في ما يتعلـق بالمعالجات التجارية.

كما استعرض نتائج الدورة التاسعة للجنة المشتركة المصرية الصينية، التـي عُقدت في ديسـمبر الماضي، واقترح عقد الدورة العاشـرة في مصـر خلال العـام الجاري، مؤكـدًا ضرورة زيادة حجـم التبادل التجاري ليعكس قوة ومتانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

من جانبه، أشـاد الوزير وانج وينتـاو بوصول حجم التبادل التجاري بين مصر والصـين إلى ١٧ مليار دولار، مؤكدًا أن الصـين لا تزال تحتفـظ بمكانتها كأكبر شـريك تجاري لمصر.

وزيرة التخطيط: العلاقات المصرية الصينية تحولت إلي نموذج متكامل من الشراكة المبنية على المصالح المشتركة والتنمية المستدامة

وأكد الوزيـر الصيني حرص بلاده على تعزيز التعـاون مـع مصر فـي مجـالات التجارة الإلكترونية، البنية التحتية، والطاقة المتجددة، مشـيرًا إلى أن هذه القطاعـات تمثل فرصًا واعدة لتحقيق المصالح المشتركة.

وعقد المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، سلسلة من اللقاءات المهمة مع مسـؤولى ٦ شـركات صينية كبرى بمدينة شنغهاى، وذلك لبحث فرص تعزيز الاسـتثمارات الصينية بالسوق المصـرى، فى ضوء ما توفره مصر مـن مقومات اقتصادية ومزايا تنافسـية، وما تشـهده من جهود حكوميـة لتطوير بيئة الاستثمار وتحقيق التنمية الصناعية.

و التقى الوزير مو بينجرون، رئيس مجلس إدارة شـركة "تشـجيانغ القابضة"، حيث استعرض الجانبان خطة الشركة للاستثمار فى مصر فى قطاع الملابس والنسيج بالسوق المصرى، باستثمارات مبدئية تقدر بـ ٢٠ مليون دولار، مع التوسـع مسـتقبلا إلى ٥٠ مليون دولار خلال خمس سنوات، مؤكدا ترحيب الحكومة المصرية بالاستثمارات الجديدة فى هذا القطاع الحيوى، لا سيما فى ظل المزايا التنافسية التى توفرها مصر فى تكلفة الطاقة والبنية التحتية وسـهولة النفاذ إلى الأسـواق الدولية.

كما عقد «الخطيب» اجتماعا مع شـو هـاريـون، رئيس مجلس إدارة شركة "جيانغسو هيت للأزياء والنسيج"، التى أبدت رغبتها فى إنشاء مصنـع جديد لإنتاج الملابس والنسـيج باسـتثمارات أولية بقيمة ٢٠ مليـون دولار، موجهة نحو التصدير، خاصة إلى الأسـواق الأوروبية والأمريكيـة، عبـر اتفاقيات التجـارة الحرة التـى أبرمتها مصر مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية.

وفـى قطاع خدمات البترول، التقى الوزير لى يوان، نائب مدير إدارة التجارة الدولية" بمجموعة تشـونغمان للبترول والغاز الطبيعي. وذلك ضمن فعاليات قطاع خدمات البترول والحلول الصناعية المتقدمة، حيث تناول اللقاء الفرص الاستثمارية المتاحة فى مجالات استكشاف وإنتاج البترول والغاز، وخدمات الحفر المتكاملة.

كمـا التقـى الوزير بروس كاو، نائب رئيس شـركة "جوشـى مصر لصناعة الألياف الزجاجية"، حيث عرضت الشـركة خطتها لتوسـيع اسـتثماراتها فى مصر، من خلال إنشاء قاعدة صناعية جديدة تضم أربعة خطوط إنتاج بطاقة سنوية تبلغ ٥٠٠ ألف طن ، وناقش الجانبان أهمية استمرار التنسيق مع الجهات المعنية فى مصر والصين لضمان نجاح المشروع.

تعاون في دعم المشروعات الصغيرة

وفـي إطـار مشـاركة مصر كضيف شـرف فـي المعـرض الدولي للمشـروعات الصغيرة بالصين بمدينة جوانـزو / مقاطعة جواندونج فـي الفترة من ٢٧-٣٠ يونيو، قام باسـل رحمـي الرئيس التنفيذي لجهـاز تنمية المشـروعات و عصام النجار الوزيـر المفوض التجاري ورئيس مجلس إدارة الهيئـة العامة للمعارض بعقد عدد من اللقاءات مع الجهات المعنية بالصين لبحث تعميق أوجه التعاون وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ودراسـة فرص توسـع المشروعات المصرية للوصول للأسواق الصينية .

و ناقـش رحمـي مع الجانب الصيني سـبل اسـتفادة جهـاز تنمية المشـروعات من تجربـة الصين في دعم المشـروعات الصغيرة والتي نجحـت من خلالها في تحقيق طفرة نوعية أسـهمت في توفير الملايين من فـرص العمل لمواطنيهـا ودفعتها إلى مصاف أهـم الاقتصادات العالمية مشـيرا إلى أن التنسيق مسـتمر بين الجانبين للعمل على نقل تجربة الصين للسوق المصري مع التركيز بوجه خاص على المشروعات الصناعية والإنتاجية وذلك تنفيذًا لتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز لاسـتغلال قدرات هذا القطاع الواعد في زيادة الفرص الاستثمارية و الحد من الاستيراد و تعظيم مساهمته في دعم الاقتصاد الوطنى و توطين الصناعة وتوفير سلاسـل الإمداد وزيادة اعتماده على التكنولوجيا للوصول إلى منتج يتفـق مع معايير الأسـواق العالمية ممـا يزيد من قدرتـه علي توفير الاحتياجات الداخلية ورفع قدراته التنافسية في التصدير

وأكد عصـام النجار الوزير المفوض التجـاري ورئيس مجلس إدارة الهيئـة العامة للمعارض أن مشـاركة مصر كضيف شـرف في دورة المعرض الدولي للمشـروعات الصغيرة بالصين هـذا العام إنما تؤكد عمـق العلاقات بين الجانبين مشـيرا إلى أن العلاقـات التجارية بين البلدين تشـهد تطورا مسـتمرا موضحا أن مصر تسـعى إلى زيادة الاسـتثمارات الصينية فـي مصر والوقوف على فـرص جديدة تتيح للمنتجات المصرية الوصول للسـوق الصيني للاسـتفادة من الفرص المتنوعـة المتاحة به وذلك من خلال المشـاركة فـي مختلف الفاعليات والمعارض التي تنظمها الصين وتضم المئات من الشركات من مختلف دول العالم الأمر الذي يسـمح للمشـروعات المصرية بإبرام تعاقدات جديدة تسمح لها بالتوسع والتطوير .

محمد محيي الدين

أزمـة غـاز المصانـع .. تفاصيل البداية وبشائر الحل

الحكومة تستأنف ضخ الغاز لعدد من المصانع وتخصص ٩,٥ مليار دولار لاستيراد شحنات الغاز المسال

بعـد أيام من معاناة عـدد كبير من المصانع من أزمـة الغـاز ، أعلـن رئيس الـوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، استئناف ضخ الغاز لعدد من المصانع المتوقفة بسبب نقص الإمدادات، ابتداءً من صباح يوم الجمعة الماضي .

وأكد مدبولي، الأسـبوع الماضي، خلال رئاسته اجتماع الحكومة الأسبوعي، حرص الدولة على توفير مختلف متطلبات العملية الإنتاجية، سعيا لاستمرار عجلة الإنتاج والدفع بها لتحقيق المزيد من المعدلات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وأشـار رئيس الوزراء، خـلال الاجتماع، إلى الجـولات الميدانية التي شـملت تفقـد الأع

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 29 يونيو 2025 • العدد 797

بزيادة ٧٧,١% عن العام السابق

البنك المركزي: ٢٩,٤ مليار دولار تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الشهور العشرة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج حققت خلال عشرة شهور (الفترة يوليو/إبريل من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤) قفزة تاريخية غير مسبوقة حيث ارتفعت بمعدل ٧٧,١٪.

وأوضحت البيانات أن التحويلات ارتفعت خلال الفترة لتصل إلى نحو ٢٩,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٦ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق).

كما شهدت الفترة يناير/إبريل ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ارتفاعاً بمعدل ٧٢,٣٪ على أساس سنوي لتصل إلى نحو ١٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٢ مليار دولار).

وعلى المستوي الشهري، ارتفعت تحويلات شهر إبريل ٢٠٢٥ بمعدل ٣٩,٠٪ على أساس سنوي لتصل إلى نحو ٣,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٢ مليار دولار).

تأكيداً لريادة السوق المصرفي المصري

بنك مصر وسي آي كابيتال يحصدان ٢١ جائزة من مؤسسة ايميا فاينانس الدولية عن عام ٢٠٢٤

توجت أعمال بنك مصر وشركة سي آي كابيتال مؤخراً بحصد ٢١جائزة مميزة من مؤسسة EMEA Finance الدولية، حيث قامت المؤسسة والتي تعد من أبرز المؤسسات المتخصصة في تقييم الأداء المصرفي والتمويلي على مستوى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وأحد أهم المؤسسات العالمية في مجال المال والبنوك بإعلان جوائزها عن عام ٢٠٢٤، في الاحتفال المهيب الذي نظمته المؤسسة يومي الأربعاء والخميس الموافقان ١٨ و ١٩ يونيو ٢٠٢٥ في لندن بالمملكة المتحدة، بحضور لفيف متميز من قادة القطاع المصرفي ومجتمع الاستثمار حول العالم، وتمنح جوائز مؤسسة ايميا فاينانس الدولية بناءً على عملية تقييم دقيقة وشاملة تستند إلى الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات المالية، إلى جانب قدرتها على تقديم حلول تمويلية مبتكرة وفعالة تدعم الاقتصاد وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتخضع كل عملية تمويلية مرشحة للتقييم المستقل، مما يضمن أعلى مستويات الشفافية والمهنية.

وقد قام فريق عمل قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر باستلام الجوائز التي توج بها البنك خلال الاحتفالية، حيث حصد بنك مصر ١٤ جائزة متنوعة، وتتصدر هذه الجوائز، جائزة أفضل بنك لترتيب عمليات إعادة الهيكلة في أفريقيا Best Restructuring House in Africa للعام الثاني على التوالي عن نتائج أعمال عام ٢٠٢٤، وقد تنوعت الجوائز التي حصدها البنك هذا العام لتشمل مجالات متعددة تعكس ريادة بنك مصر على مستوى مختلف قطاعات الاقتصاد والسوق المصرفي، حيث حصل البنك على جائزة أفضل عملية تمويل بالعملة المحلية في شمال أفريقيا، جائزة أفضل تمويل هيكلي في أفريقيا أقل من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، جائزة أفضل صفقة تمويل في قطاع النقل البحري في أفريقيا، جائزة أفضل صفقة تمويل في القطاع السياحي في أفريقيا، جائزة أفضل تمويل مشترك في أفريقيا، جائزة أفضل صفقة تمويل في قطاع الاستثمار العقاري في أفريقيا، جائزة أفضل صفقة تمويل في قطاع التنمية الزراعية في أفريقيا، جائزة أفضل تمويل هيكلي في شمال أفريقيا، جائزة أفضل عملية إعادة تمويل في شمال أفريقيا، جائزة أفضل تمويل مستدام في أفريقيا، جائزة أفضل صفقة تمويل في قطاع البتروكيماويات في أفريقيا، جائزة أفضل عملية إعادة هيكلة في شمال أفريقيا، جائزة أفضل تمويل مشترك لهيئة حكومية في أفريقيا.

وتأتي هذه الجوائز لتكرس مكانة بنك مصر كمؤسسة مالية وطنية ذات تأثير إقليمي متنام، وتبرز قدرته على قيادة تمويلية متميزة للقروض المشتركة تحقق الأثر التنموي والاقتصادي وتلبي الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية الحيوية في مصر وأفريقيا، ودليلاً على التميز في توفير حلول تمويلية استراتيجية تتماشى مع مستهدفات الدولة في التنمية المستدامة.

ويعكس هذا التقدير الدولي الجهود المستمرة لبنك مصر في قيادة ترتيب وتسويق وتمويل عمليات القروض المشتركة لكافة القطاعات المحورية والتي من أهمها الاستثمار العقاري، الاتصالات، الكهرباء، البتروكيماويات، الأغذية، الغزل والنسيج، السيارات، المقاولات والسياحة وهو ما يؤكد دور بنك مصر في تقديم حلول تمويلية متكاملة وشاملة تعكس فهماً عميقاً لاحتياجات السوق، ورؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستدامة.

ويأتي هذا الإنجاز بالتوازي مع النجاح الذي حققته شركة سي آي كابيتال – المجموعة الرائدة في الخدمات المالية المتنوعة وأحد الشركات التابعة لبنك مصر، حيث حصدت شركة سي آي كابيتال سبعة جوائز هامة على مستوى القارة الأفريقية والشرق الاوسط وشمال افريقيا، بما يعكس نموذج التكامل الفعّال بين البنك وشركة سي آي كابيتال.

يمثل هذا الإنجاز تتويجًا لاستراتيجية بنك مصر في بناء منظومة مالية متكاملة تضم كيانات رائدة في مختلف الأنشطة، وعلى رأسها شركة سي آي كابيتال التي لعبت دوراً محورياً في تنفيذ صفقات مالية وأستثمارية متقدمة، حيث ساهم التكامل المؤسسي الفعّال بين أنشطة التمويل والاستثمار في تقديم حلول متكاملة للعملاء ودعم النمو الاقتصادي من خلال نموذج تشغيلي متطور يعتمد على الكفاءة، والابتكار، والاستدامة.

ويعد حصول مجموعة بنك مصر على هذا التقدير المرموق تأكيداً على نجاحه المؤسسي، وريادته في تقديم نماذج تمويلية رائدة توازن بين الأهداف الربحية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ويؤكد هذا الإنجاز أن مجموعة بنك مصر تعد شريك تنمية ومؤسسة تمويلية رائدة تسهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد وتحقيق الرؤية الاقتصادية لمصر وأفريقيا، من خلال تمويل مشاريع حيوية، وتحفيز القطاع الخاص عبر نموذج عمل يستند إلى التكامل، الحوكمة، والابتكار، وفتح آفاق جديدة للتمويل والاستثمار.

البنك المركزي المصري ومؤسسة "حياة كريمة" يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز جهود التنمية المجتمعية المستدامة وترسيخ ثقافة العمل التطوعي

وقّع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم مع مؤسسة "حياة كريمة"، بهدف تعزيز المشاركة التطوعية في دعم مشروعات التنمية المجتمعية المستدامة والتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر احتياجًا في مختلف المحافظات.

وقع مذكرة التفاهم عن البنك المركزي المصري، غادة توفيق وكيل محافظ البنك المركزي للمسؤولية المجتمعية، وعن مؤسسة حياة كريمة، عهود وافي رئيسة مجلس إدارة المؤسسة، وذلك بالمقر الرئيسي للبنك المركزي المصري.

يأتي ذلك في ضوء جهود البنك المركزي للمساهمة في النهوض بالمجتمع، وتعزيز الشراكة مع الجهات ذات الصلة لتيسير حياة المواطنين، حيث سيتم بموجب المذكرة توحيد الجهود لتنفيذ مبادرات متكاملة في مجالات العمل المجتمعي، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفي هذا الإطار سيقوم البنك المركزي بالمشاركة في الأنشطة التطوعية التي تقوم بها مؤسسة حياة كريمة من خلال الموظفين العاملين بالبنك لدعم المبادرات ذات الاهتمام المشترك.

ويتماشى هذا التوجه مع أهداف العمل التطوعي التي تشمل: تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في التنمية، تعزيز العدالة الاجتماعية، تحقيق التكافل بين فئات المجتمع، ونشر قيم الرحمة والالتزام والمسؤولية، تأكيداً على أهمية هذه الشراكة التي تمثل انطلاقة نحو نموذج متكامل يجمع بين التنمية المجتمعية واستغلال العنصر البشري في آن واحد، ويعكس قدرة المؤسسات الوطنية على إحداث أثر حقيقي ومستدام في حياة المواطنين.

وفي نفس السياق، أطلق البنك المركزي المصري مبادرة موازية "معًا نصنع أثرًا" لتعميق مفهوم التطوع المؤسسي داخل القطاع المصرفي، باعتباره أحد ركائز التنمية المجتمعية المستدامة، وذلك بهدف تعزيز ثقافة العمل التطوعي بين موظفي القطاع المصرفي، وتحويل الطاقات البشرية إلى أدوات تغيير حقيقية تُحدث أثرًا ملموسًا في تطوير المجتمع والنهوض به.

المصرف المتحد يحصل على درع التميز من مؤسسة LSEG لتطبيقات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

منحت مؤسسة LSEG لحلول وتطبيقات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرف المتحد درع التميز على هامش فعاليات المؤتمر السنوي الذي عقد بالقاهرة في مايو ٢٠٢٥ الماضي. وجاء هذا التكريم تقديرًا لمسيرة التعاون المثمرة التي استمرت لأكثر من ١٧ عامًا منذ بداية عام ٢٠٠٨. يُعتبر المصرف المتحد من أوائل المؤسسات المالية المصرية التي اعتمدت خدمات مؤسسة LSEG في الكشف على قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم عالميًا.

كما يستخدم المصرف مجموعة من الحلول والتقنيات المتطورة التي طورتها المؤسسة لفحص كافة الأطراف المرتبطة بالمعاملات المصرفية، لا سيما عمليات التجارة الخارجية، مما يسهم في توفير كافة أوجه الحماية والتأمين من التعامل مع أي أطراف محظور التعامل معها إقليميًا ودوليًا أثناء تقديم خدماته البنكية والرقمية المتميزة.

قامت هبة أبو النيل - مدير علاقات العملاء، وبسمة عسل - مدير خدمة كبار العملاء، وفانيسيا شمعون - رئيس مخاطر الأعمال بمؤسسة LSEG، بتسليم درع التميز إلى عبير عزت – رئيس قطاع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمصرف المتحد، وذلك بحضور كوكبة من المصرفيين والمتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى الرؤساء التنفيذيين ورجال المال والأعمال ونخبة من الإعلاميين.

أعربت عبير عزت عن سعادتها بهذا التكريم الذي يُتوّج جهود المصرف المتحد على مدار السنوات الماضية في أحد أهم التحديات العالمية، وهو مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأضافت أن المصرف المتحد بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، منها مؤسسة LSEG، قام بتأسيس أحد أفضل النماذج للوقاية ومكافحة هذه الظواهر العابرة للحدود.

قال أشرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد – إنه سعيد بحصول المصرف المتحد على درع التميز لأفضل الممارسات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي يعكس مدى التزامه المؤسسي بالأسس والمعايير الدولية، خاصة الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF والأمم المتحدة، مؤكدًا قدرة المصرف المتحد على التصدي للتحديات الراهنة.

وأضاف القاضي أن جهود المصرف المتحد لبناء هذه المنظومة الوطنية المتكاملة تمكنه من الكشف المبكر، والتحليل الفعال، والاستجابة السريعة للقوانين المصرية والدولية. كما أعرب عن حرص المصرف المتحد على مواصلة جهوده المتميزة في تدريب الكوادر البشرية وتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين كافة الجهات لتحقيق الأمن والاستقرار، والمحافظة على نزاهة النظام المالي الوطني والدولي.

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة LSEG تُعد من أهم المؤسسات الدولية في مجال تقديم المعلومات والخدمات والتحليل المالي. تقدم المؤسسة أدوات دقيقة وموثقة تساعد المؤسسات المالية على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات وتحليلات متقدمة. وتسهم هذه الخدمات بشكل مباشر في تعزيز كفاءة العمليات وتحقيق الامتثال، مما يساهم في نمو ونجاح المؤسسات المالية في العديد من المجالات.

رغم التحديات الراهنة

مصر تستأنف خطة الإصدارات الدولية من الصكوك السيادية وتطرح الإصدار الثاني بمليار دولار

إصدار الصكوك السيادية بكوبون سنوي 7,875 % لأجل 3 سنوات

خبراء: تستهدف جذب شريحة من المستثمرين يفضلون التعامل من خلال الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء في الخليج أو خارجه

أعلنت وزارة المالية ، الأربعاء الماضي ، أنها نجحت في العودة للأسواق الدولية، واستئناف خطة الإصدارات الدولية من الصكوك السيادية، حيث طرحت الإصدار الثاني من الصكوك السيادية، المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بقيمة مليار دولار في صورة طرح خاص خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أن «الإصدار الثاني من الصكوك السيادية جاء بكوبون سنوي بقيمة ٧,٨٧٥ في المائة لأجَل ثلاث سنوات؛ بما يتوافق مع مستهدفات تنويع الأسواق والأدوات والمستثمرين» .

وأضاف البيان أن الطرح يؤكد قدرة وزارة المالية على تحقيق المستهدفات المالية رغم التحديات الاقتصادية والسياسية المتغيرة، وكذلك تنويع أدوات ومصادر التمويل من حيث الأسواق، والعملات، وقاعدة المستثمرين، وتحقيق أفضل الشروط أيضاً.

وعن التوقيت، قالت وزارة المالية إن الطرح نجح «رغم التحديات الاقتصادية الراهنة المرتبطة بتصاعد وتيرة التوترات والنزاعات بالمنطقة، وهو ما كان له تداعيات سلبية على الأسواق كافة وعلى زيادة درجة عدم اليقين والمخاطر، وذلك بسبب التحسن الكبير في الأوضاع الاقتصادية المصرية، وتحسن معظم المؤشرات المالية والاقتصادية بشكل كبير وملحوظ» .

يأتي هذا الإصدار، بعد الإصدار الأول في فبراير ٢٠٢٣، في إطار البرنامج الدولي للصكوك السيادية، حيث يبلغ حجم البرنامج نحو ٥ مليارات دولار، كما يأتي الإصدار أيضاً ضمن خطة وزارة المالية في تنويع أدوات التمويل، وعملات وأسواق الإصدارات، وشرائح المستثمرين، وإطالة عمر الدين، وخفض تكلفة الدين الخارجي ومن ثم خفض تكلفة التمويل.

وقام بيت التمويل الكويتي بالاستثمار الكامل لهذا الطرح الخاص، ويعد من أكبر البنوك الإسلامية في العالم، بما يعزز سبل الشراكة والاستثمار بين الجانبين المصري والكويتي.

وأكدت وزارة المالية أنها «ملتزمة بخفض حجم الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بنحو من مليار إلى ملياري دولار خلال العام الحالي»، مشيرةً إلى أن المؤشرات الأولية تشير إلى «القدرة على تحقيق تلك المستهدفات».

وكانت تقارير إعلامية نقلت عن مصادر مسؤولة قولها أن الصكوك السيادية التي تتطلع مصر لطرحها في الفترة المقبلة تستهدف جذب شريحة من المستثمرين الذين يفضّلون التعامل من خلال الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، سواء في الخليج أو خارجه.

وأضافت المصادر أن كثيراً من المستثمرين لا يفضّلون السندات وأذون الخزانة، ويميلون للأدوات المالية ذات الثقة الشرعية ، مشيرة إلى أن الصكوك تعد إحدى المنتجات التمويلية التي تسعى وزارة المالية لتقويتها في مصر، خاصة أن الطروحات المستهدفة لن تكون الأولى من نوعها في مصر.

وأشارت إلى أن الصكوك تعد إحدى الأدوات المالية المستخدمة في جميع أنحاء العالم خاصة الدول الإسلامية، بهدف استقطاب نوعية معينة من المستثمرين ، مضيفة : "استخدام مصر للصكوك سيكون له طرق عديدة، الأمر مفتوح حالياً بأرقام أقدر من خلالها تشكيل الإصدارات حسب حاجة الدولة لتمويل مشروعات أو استقطاب استثمارات محددة.. الأمر متروك للدولة ولكل مستثمر يختار ما يناسبه بالطريقة التي يريدها» .

وقبل أسابيع أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قراراً جمهورياً بتخصيص قطعة أرض بمساحة ١٧٤ مليون متر من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة في البحر الأحمر لصالح وزارة المالية لاستخدامها في خفض الدين العام للدولة وإصدار الصكوك السيادية.

وأثار القرار جدلا واسعا بين من يرى في القرار خطوة نحو بيع أصول الدولة، وآخرين يصفونه بأنه توجّه اقتصادي استراتيجي لتحسين مؤشرات الاقتصاد وتعزيز قدرته التمويلية.

وحسب أحدث بيانات صادرة عن وزارة المالية، تمكنت الحكومة من خفض نسبة الدين المحلي إلى ٥٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ٦٢٪ في يونيو من العام ذاته، كما تراجع الدين الخارجي إلى ٢٢,٧٪ مقابل ٢٧,١٪ في منتصف العام.

وبلغ الدين الخارجي لمصر ١٥٥ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٤، انخفاضا من ١٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ على خلفية صفقة "رأس الحكمة" التي حصلت بموجبها شركة "إيه دي كيو القابضة" التابعة لحكومة أبو ظبي على المشروع مقابل ٢٤ مليار دولار، بالإضافة إلى تحويل ١١ مليار دولار من الودائع الإماراتية إلى استثمارات في مشاريع استراتيجية، مع احتفاظ الحكومة المصرية بنسبة ٣٥٪ من المشروع.

وبالاستفادة من تجربة رأس الحكمة، تعتزم الحكومة إصدار صكوك تصل قيمتها إلى تريليون جنيه، مما قد يسهم –وفق الرواية الرسمية– في تخفيف أعباء الدين العام وتعزيز الاقتصاد الوطني.

غير أن تساؤلات كثيرة تُثار حول إذا ما كانت هذه الخطوة تمثل حلا طويل الأمد أم بيعا تدريجيا لأصول الدولة، إلى جانب المكاسب والمخاطر المحتملة لهذه السياسة.

و أوضح الدكتور خالد الشافعي، رئيس مركز العاصمة للدراسات والأبحاث الاقتصادية، أن تخصيص ٤١ ألف فدان على البحر الأحمر لوزارة المالية يمثل خطوة تهدف إلى توجيه عائدات إصدار الصكوك لتقليل الدين العام، معتبرا أنها تجربة مشابهة من حيث المنهجية لمشروع رأس الحكمة.

وأشار الشافعي إلى أن مصر تسعى جديا لتقليص الدين المحلي تحديدا، مؤكدا أن الدولة تمتلك الإمكانات والأفكار الكفيلة بتحقيق هذا الهدف عبر تنويع مصادر التمويل والاستثمار في الأصول غير المستغلة، بما يعزز من قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وشدد على أن مثل هذه الخطوات تترك أثرا إيجابيا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال زيادة معدلات النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بما في ذلك الرقعة الزراعية والعمرانية، وهو ما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد المصري ككل، وفق قوله.

وردا على الجدل المتعلق ببيع الأصول، قال الشافعي: "نحن لا نتحدث عن بيع كامل لأصول الدولة، بل عن استثمار أجزاء منها، في وقت تواجه فيه البلاد تحديات اقتصادية كبرى، مثل تراجع عائدات العملة الأجنبية، وانخفاض إيرادات قناة السويس، فضلا عن التأثيرات الجيوسياسية الناتجة عن الحرب في غزة».

وأضاف أن الإجراءات الأخيرة تهدف إلى ضمان تحقيق تنمية مستدامة في ظل هذه الظروف الضاغطة، واصفا المسار الاقتصادي الجديد بأنه يحمل في طياته عديدا من الإيجابيات التي ستظهر آثارها على المدى المتوسط.

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي الدكتور محمد فؤاد أن التوجه نحو الصكوك ليس جديدا، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لكنه يتطلب -برأيه- سياسات واضحة لإيجاد موارد مالية مستدامة، بدلا من الاعتماد على حلول وقتية أو أدوات تمويلية مؤقتة.

و أشار فؤاد إلى أن مشروع موازنة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ تحدث عن تحسين إدارة الأصول غير المستغلة، دون الإشارة صراحة إلى تخصيص الأراضي، وهو ما زاد من الجدل الدائر حول هذه المسألة، التي ما زالت غامضة في نظره من حيث مدى شفافيتها وجدواها طويلة الأجل.

وأوضح أن التصكيك آلية مالية تهدف لتحويل الأصول أو التدفقات النقدية المستقبلية إلى أوراق مالية، من خلال "شركات ذات غرض خاص» ، مؤكدا أن هذا لا يلغي العبء المالي على الدولة، بل يغيّر فقط طريقة تسجيله في الموازنة العامة، حيث يُعامل كمصروف بدلا من دين.

وأضاف أنه "إذا أصدرت الدولة صكوكا بقيمة ٤ مليارات جنيه واستخدمتها لسداد ديون قائمة، فإن الدين المحاسبي سينخفض بالمقدار نفسه، لكن في المقابل، ستُسجل الصكوك كمصروفات، ما يعني استمرار العبء المالي على الدولة، ولكن ضمن بند مختلف».

وأشار فؤاد إلى أن الدين الخارجي لمصر بلغ ١٥٥ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٤، بعد أن تجاوز ١٦٠ مليارا منتصف العام، مقارنة بـ١١٥ مليار دولار فقط عام ٢٠٢٠، مما يعكس، حسب رأيه، اتجاها تصاعديا مقلقا يتطلب معالجات أكثر عمقا من مجرد تدوير للديون عبر أدوات جديدة.

وحول إذا ما كانت هذه الخطوة بيعا للأصول بشكل مباشر، أوضح فؤاد أن ملكية الأصل لا تنتقل لحامل الصك، بل تبقى في حيازة شركة الغرض الخاص، ولا يمتلك حامل الصك الأصل قانونيا إلا في حالة تعثر السداد، مما يجعلها أقرب لآلية تمويل مؤقتة منها إلى بيع مباشر.

لكنه حذّر من أن الأصول المخصصة ربما لا تدر دخلا بالضرورة، مما يترك وزارة المالية مسؤولة عن سداد قيمة الصكوك دون وجود تدفقات مالية تغطيها، معتبرا أن ذلك لا ينهي العبء، بل ينقله إلى بند محاسبي مختلف لا يقل ضغطا عن الدين المباشر ، ودعا الدكتور محمد فؤاد إلى ضرورة وضع سياسة واضحة وشاملة لملف التصكيك، تشمل: تحديد الجهة المسؤولة عن إدارته ، وخطة دقيقة لاستخدام العوائد ، وتحديد مصير المشروع في حال عدم القدرة على السداد، منعا لأي تعقيدات مالية مستقبلية.

وفي ضوء تصاعد الجدل الشعبي والإعلامي حول الخطوة الحكومية الأخيرة، أصدرت وزارة المالية المصرية بيانا رسميا أكدت فيه أن الهدف من تخصيص قطعة الأرض هو إصدار صكوك سيادية لتقليل الديون، وليس بيعها أو التنازل عنها، مشددة على أن ملكية الأرض ستظل في حيازة الدولة، ممثلة في الوزارة وجهات حكومية أخرى ذات صلة.

وأوضح البيان أن الوزارة ستستفيد من جزء من الأرض في الدخول بشراكات مع جهات حكومية وهيئات اقتصادية، بهدف خفض الدين عبر استبداله باستثمارات مشتركة تُحوّل الأرض إلى مشروعات خدمية وسياحية وعقارية، بما يوفر فرص عمل جديدة ويعزز العائد الاقتصادي والاستثماري للدولة المصرية.

ورأي الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، أنه في إطار جهود الدولة لخفض الدين العام وتنويع مصادر التمويل، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا بتخصيص قطعة أرض مملوكة للدولة في محافظة البحر الأحمر لصالح وزارة المالية، لاستخدامها في إصدار صكوك سيادية وتمويل مشروعات استثمارية من خلال أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقال إن القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية يأتي ضمن استراتيجية الحكومة لتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة دون المساس بملكيتها، بهدف توفير سيولة مالية مستدامة ومواكبة لتطورات السوق العالمية ، معتبرا أن الخطوة تمثل توجهًا ماليًا ذكيًا يعكس نضجًا في التعامل مع الأصول العامة. وقال نافع:

وأوضح نافع أن هذه الأدوات تمثل بديلاً تمويليًا فعالًا مقارنة بالدين التقليدي، إذ تتيح للمستثمرين الانتفاع بالعوائد دون امتلاك الأصول، مما يضمن الحفاظ على الممتلكات السيادية للدولة. كما أشار إلى أن هذا النوع من التمويل يتماشى مع توصيات سابقة بضرورة استثمار الأصول بدلا من بيعها .

من جهته، أكد الدكتور أحمد شوقي سليمان، الخبير المصرفي، أهمية التوسع في إصدار الصكوك السيادية خلال الفترة المقبلة، لا سيما في ظل الحاجة إلى موارد دولارية مستدامة لمواجهة تحديات الاقتصاد الكلي.

وقال شوقي : "الصكوك ليست مجرد أداة تمويل إسلامي، بل من أبرز المنتجات المالية الجاذبة للمستثمرين الخليجيين والدوليين، وتستخدمها بالفعل دول كبرى مثل إنجلترا وألمانيا."

وأضاف أن صكوك الإيجار – على سبيل المثال – تتيح للمستثمرين الانتفاع بعوائد المشروع دون امتلاك الأصل، ما يجعلها أداة آمنة تحافظ على سيادة الدولة، وتوفر في الوقت نفسه سيولة قابلة للتوظيف في مشروعات تنموية.

وكان وزير المالية أحمد كجوك، قد صرّح في وقت سابق بأن الحكومة تخطط لإصدار صكوك سيادية بقيمة ملياري دولار خلال عام ٢٠٢٥، في إطار استراتيجية أوسع لتنويع أدوات الدين وجذب شرائح جديدة من المستثمرين.

ناصر..

بنك التعمير والإسكان يُكرم ضمن أفضل ١٠٠ مؤسسة أداءً بالبورصة المصرية لعام ٢٠٢٤

كُرم بنك التعمير والإسكان، الأسبوع الماضي، ضمن قائمة أفضل ١٠٠ مؤسسة أداءً بالبورصة المصرية لعام ٢٠٢٤، وذلك خلال فعاليات الدورة العاشرة من قمة مصر للأفضل ٢٠٢٥.

وأقيمت فعاليات الدورة العاشرة من قمة مصر للأفضل ٢٠٢٥، تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء وبحضور نخبة من الوزراء والقيادات التنفيذية لكبرى المؤسسات والشركات العاملة في السوق المصرية.

ويأتي هذا التكريم ليجسد ثمرة رحلة نجاح متواصلة يقودها البنك بثبات وطموح، فقد تمكن البنك من تسريع وتيرة نموه وتحقيق معدلات نمو قوية وملحوظة على مستوى نتائج الأعمال لكافة القطاعات خلال عام ٢٠٢٤، وذلك وفقاً للمعايير والمؤشرات المالية والاقتصادية التي وضعتها القمة والمتمثلة في القيمة السوقية، والعائد الإجمالي، وتطور الإيرادات والأرباح، ومعدلات النمو التشغيلي، وغيرها من المؤشرات المالية والاقتصادية التي تعكس الأداء المستدام وقوة النمو.

حيث تمكن البنك من مواصلة التركيز على تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وإدارة التكاليف التمويلية بشكل استباقي، من خلال تبنيه لنموذج أعمال مرن ومبتكر نجح من خلاله في تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، مع الحرص على إدارة الموارد بفعالية لزيادة معدلات الربحية بشكل مستدام، والالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية، والذي أسفر عن نتائج ملحوظة في تحسين الأداء المالي.

وارتفعت صافي إيرادات التشغيل بنسبة ٦٧,٦٪ لتصل إلى مبلغ ٢٠,٥ مليار جنيه، إلى جانب تعزيزه للأصول الخاصة به ليبلغ إجمالي الأصول ١٧٩,٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٣,٤٪، وعلى خلفية هذا الأداء تمكن البنك من زيادة صافي الأرباح لتسجل ١١ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٨٣,١٪ بنهاية عام ٢٠٢٤، ليبرهن البنك بذلك على نجاحه في تطبيق استراتيجيته للخمس سنوات الماضية ومكانته الرائدة كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة التي تسهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

وقد تسلم التكريم حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، معرباً عن اعتزازه بمواصلة مصرفه تحقيق معدلات نمو قوية خلال عام ٢٠٢٤، مشيرًا إلى أن هذا الأداء يعكس متانة المركز المالي للبنك، ونجاحه في الحفاظ على مسيرة نموه المستدام بثبات وثقة.

وأكد غانم على مواصلة البنك اقتناص كافة الفرص الواعدة، وتحقيق مزيداً من النتائج القوية على المستويين المالي والتشغيلي، مستنداً إلى ما تحمله استراتيجية البنك الجديدة للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) من رؤى طموحة ومحاور واضحة للنمو والتوسع، وإيمانه الراسخ بقدرة البنك على تنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة ومرونة، بما يعزز ريادته في القطاع المصرفي رغم تحديات المشهد الاقتصادي المتغير.

البنك الزراعي المصري يستقبل وفدين من جمهوريتي صربيا و انجولا لتعزيز التعاون والاستفادة من خبرات البنك في التمويل الزراعي

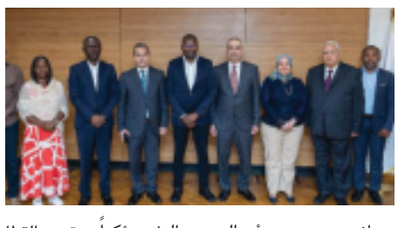

في إطار الدور الريادي للبنك الزراعي المصري في دعم وتمويل القطاع الزراعي وتعزيز التعاون الدولي، استقبل محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك، كلاً من وفد جمهورية أنجولا ووفد جمهورية صربيا، في زيارتين رسميتين هدفتا إلى تبادل الخبرات والاطلاع على التجربة المصرية في تطوير القطاع الزراعي.

فقد التقى أبو السعود، برفقة سامي عبد الصادق، وغادة مصطفى، نائبي الرئيس التنفيذي، بوفد رفيع المستوى من جمهورية أنجولا برئاسة الدكتور باولو كونسيساو، مستشار مجلس الإدارة بصندوق دعم التنمية الزراعية، وعدد من المسؤولين والممثلين عن وزارات الزراعة والغابات، والمالية، والصناعة والتجارة الأنجولية، وذلك بحضور الدكتور سعد موسى، المشرف على العلاقات الزراعية الخارجية، والدكتورة منى القصير، المدير العام بالعلاقات الزراعية الخارجية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

جاءت الزيارة لبحث سبل التعاون بين الجانبين، والاستفادة من خبرات البنك المصري في تمويل ودعم صغار المزارعين، وتحفيز الاستثمار الزراعي، بما يسهم في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وضم الوفد الأنجولي عددًا من الشخصيات البارزة، من بينهم المهندس جويا كاسيندا فاوستينو، رئيس قسم محطة التنمية الزراعية، والدكتور جواو سوندا، مستشار تمويل مشروع التنمية الزراعية، والدكتور تيلمو ألكسندر من وزارة المالية، والدكتورة نيلي أفيلينو من مكتب الدراسات والتخطيط، والدكتور كارلوس شيليكاس، رئيس قسم الزراعة بصندوق دعم التنمية الزراعية، والدكتور كارلوس جاما، والدكتورة تاسيانا إيفاريستو من وزارة الصناعة والتجارة.

وخلال اللقاء، أعرب الوفد الأنجولي عن تقديره العميق للبنك الزراعي المصري، واهتمامه بالاطلاع على آليات وبرامج إقراض صغار المزارعين، مشيرين إلى أن هذه التجربة تعد نموذجاً يُحتذى به في أفريقيا، ويمكن نقلها وتطبيقها في أنجولا لدعم القطاع الزراعي هناك.

من جانبه، رحب محمد أبو السعود بالوفد، مؤكداً عمق العلاقات التي تربط مصر بأنجولا، واستعرض الدور المحوري للبنك في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مشيراً إلى أن تبادل الخبرات يأتي تماشياً مع رؤية الدولة المصرية لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية الشقيقة.

وأوضح أن البنك نفذ استراتيجية تطوير شاملة شملت جميع قطاعاته، مع التركيز على التحول الرقمي وتعزيز قدراته كمؤسسة مالية متخصصة في تمويل المشروعات الزراعية والأنشطة المرتبطة بها.

وفي سياق متصل، استقبل البنك الزراعي المصري وفداً من جمهورية صربيا برئاسة دراجان جلامتشيتش، وزير الزراعة والغابات وإدارة المياه، الذي حرص على زيارة البنك خلال زيارته الرسمية إلى مصر، للاطلاع على التجربة المصرية في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز التعاون المشترك.

كان في استقبال الوزير الصربي، محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك، برفقة نائبيه الأستاذ سامي عبد الصادق، وغادة مصطفى، وحضر من جانب وزارة الزراعة الدكتور عادل عبد العظيم، رئيس مركز البحوث الزراعية، والدكتور سعد موسى.

وأعرب الوزير الصربي عن تقديره للجهود التي يبذلها البنك الزراعي المصري في دعم وتمويل الزراعة، مشيداً بالتطور الكبير الذي شهده البنك في مختلف قطاعاته.

وأكد محمد أبو السعود على أهمية تبادل الخبرات مع الجانب الصربي، مشيراً إلى أن البنك يسعى دائماً إلى تعزيز دوره التنموي، تماشياً مع توجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر والدول

المركزي : تعطيل العمل بالبنوك الخميس القادم بمناسبة ذكري ٣٠ يونيو

أعلن البنك المركزي المصري في بيان له، تعطيل العمل في البنوك كافة يوم الخميس الموافق ٣ يوليو.
يأتي ذلك بمناسبة ذكري ثورة ٣٠ يونيو، على أن يُستأنف العمل صباح يوم الأحد الموافق ٦ يوليو ٢٠٢٥.

مصرفيون يرصدون أثر «حصائل التصدير» علي الحصيلة الدولارية لمصر و دورها في تعزيز الاحتياطي النقدي

تعتمد مصر في حصيلتها من النقد الأجنبي للوفاء بالتزاماتها علي ٥ مصادر رئيسية وهي تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، إيرادات السياحة حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر ، إيرادات قناة السويس و حصيلة الصادرات

وبحسب بيان أداء ميزان المدفوعات الصادر على موقع البنك المركزي، فإن حصيلة مصر من تلك المصادر ارتفعت إلى نحو ٥٢,٣٣٥ مليار دولار بالنصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مقابل نحو ٤٤ مليار دولار بنفس الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

و جاءت أرقام الحصيلة من تلك المصادر علي النحو التالي

- تحويلات المصريين العاملين بالخارج: ارتفعت بنحو ٨٠,٧٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي إلى نحو ١٧,١ مليار دولار مقابل نحو ٩,٤٥ مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.
- إيرادات السياحة: زادت بنسبة ١٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي إلى نحو ٨,٧ مليار دولار مقابل نحو ٧,٨ مليار دولار بنفس الفترة عن العام السابق.
- حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر: ارتفعت بنسبة ٩,٧٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي إلى نحو ٦ مليارات دولار مقابل نحو ٥,٥٣ مليار دولار بنفس الفترة عن العام السابق.
- إيرادات قناة السويس: تراجعت بشكل حاد بنسبة ٦٢,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي إلى نحو ١,٨ مليار دولار مقابل نحو ٤,٨ مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.
- حصيلة الصادرات: نمت بنسبة ١٣,٧٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي إلى نحو ١٨,٧١ مليار دولار مقابل نحو ١٦,٤٥ مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.

الاحتياطي النقدي و الحصيلة الدولارية

تلك الحصيلة انعكست علي قدرة البنك المركزي في بناء احتياطي تاريخي من النقد الأجنبي ، حيث أظهرت بيانات البنك المركزي، ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى ٤٨,٥٢٥ مليار دولار بنهاية شهر مايو الماضي، مقابل ٤٨,١٤٤ مليار دولار في شهر أبريل ٢٠٢٥، بزيادة ٣٨١ مليون دولار. وتعتبر مستويات النقد الأجنبي المسجلة في مايو الماضي الأعلى منذ عقود.

وكان احتياطي النقد الأجنبي المصري ارتفع خلال شهر أبريل الماضي ليسجل ٤٨,١٤٤ مليار دولار مقارنة بـ ٤٧,٧٥٧ مليار في مارس ٢٠٢٥.

وتتعدى وظيفة الاحتياطي النقدي الأجنبي كونه حائط صد للصدمات الخارجية، حيث يمثل بمكوناته من الذهب والعملات الدولية المختلفة، في توفير السلع الأساسية وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية، في الظروف الاستثنائية، مع تأثر الموارد من القطاعات المدرة للعملة الصعبة.

زيادة الحصيلة الدولارية

خلال الأسبوع الماضي قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، إن السياسة النقدية المعتمدة من البنك المركزي تعتمد على نظام سعر الصرف المرن، مما يتيح توازنًا طبيعيًا في السوق بين الصعود والهبوط.

وأوضح في تصريحات له : "نجحت السياسة النقدية في القضاء على السوق الموازية، وتوفير الاحتياج الكامل من العملة الأجنبية، حيث أن مواردنا من النقد الأجنبي أصبحت متوافقة مع حجم احتياجاتنا للشهر الثالث على التوالي" .

وكانت الحكومة المصرية قد وضعت برنامج قومي لتعزيز الموارد الدولارية بعائدات مستهدفة بحدود ٣٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ بما يمثل قرابة ثلاثة أضعاف المستويات الحالية المحققة من النقد الأجنبي فى مصر، حسب وثيقة اتجاهات الدولة الاقتصادية.

ويعتمد جانب كبير من الاستقرار الاقتصادى للدولة المصرية فى المرحلة الراهنة على تعزيز المتحصلات من النقد الأجنبى فى ظل التبعات السلبية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى فى أعقاب الأزمة الروسية- الأوكرانية والتى أدت لخروج ما يفوق ٢٠ مليار دولار من الاقتصاد المصري.

بناء عليه يتم تكثيف الجهود لدعم المتحصلات من النقد الأجنبى من خلال مواصلة تبنى برنامج قومى لحشد الموارد من النقد الأجنبى لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصرى فى مواجهة الأزمات وتعزيز العوائد الدولارية من خلال:

١- رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية من نحو ١٦٪ متوسط الفترة من٢٠٢٢-٢٠١٧ إلى ما لا يقل عن يمكن الاقتصاد المصرى من بلوغ مستهدف تصديرى بحدود ٢٠٪ سنويا خلال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٤ بحدود ١٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠.

٢- رفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة ٢٠ ٪ سنويا لتصل إلى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠.

٣- زيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار فى العقار بنسبة ١٠٪ سنويا لتصل إلى نحو ١٩ مليار دولار عام ٢٠٣٠.

٤- رفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات متوقعة من تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة ٤ مليار دولار إلى نحو ١٠ ٪ سنويا لتبلغ مستهدف بقيمة ٢٦ مليار دولار فى عام ٢٠٣٠.

٥- تبنى سياسات لفتح أسواق جديدة لنحو مليون٪ مصرى فى المجالات الأكثر طلبا فى سوق العمل، ومن بينها الذكاء الاصطناعى وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتمريض والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من التخصصات، بما يسهم ٪ إضافة إلى عدد من السياسات الأخرى التى تستهدف زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى نمو قيمة التحويلات السنوية بنسبة ١٠٪ خلال الفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٤ لتبلغ بنهايتها نحو ٥٣٪ مليار دولار، وخاصة فى ضوء التقديرات التى تفيد بوجود نقص كبيرة فى عرض العمل فى كل من دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية وفجوة تقدر بنحو ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٤٠٪ تتنافس فيما بينها الدول النامية وال سيما الهند لسد هذه الفجوة.

٦- زيادة صادرات خدمات التعهيد بنسبة ١٠٪ سنويا لتصل إلى ١٣ مليار دولار فى عام٢٠٣٠.

٧- سيتضمن البرنامج القومى لتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبى العديد من التدابير الأخرى لتعزيز الحصيلة من النقد الأجنبى بما يشمل الاتى على سبيل المثال:

- تأسيس شركة مختصة بإدارة أنشطة تصدير وتأجير العقار فى مصر بالنقد الأجنبى بعائدات متوقعة ما بين ٢ إلى ٣ مليار دولار.
- تصدير العقار بالعملة الصعبة مقابل الحصول على الاقامة لمدة ٥ سنوات(Card Green).
- طرح صندوق استثمارى برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين بالخارج للاستثمار فى محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، والأوراق المالية المتنوعة على أن يصدر عن أحد البنوك الاستثمارية الكبرى ويديره مدير للصندوق يتمتع بخبرة دولية مرموقة.

ارتفاع حجم الصادرات

حققت صادرات مصر الوطنية، ارتفاعا ملحوظا خلال شهر مارس الماضي، حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٤ مليارات و٦١٥ مليون دولار، بينما كانت ٣ مليارات و٨٢٢ مليون دولار في الفترة المناظرة لها من العام الماضي ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ٧٩٢ مليون و٥٤٩ ألف دولار.

وقالت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن القفزة التي حققتها الصادرات الوطنية ترجع إلى الارتفاع الذى شهدته صادرات السلع نصف المصنعة والتي بلغت وحدها نحو مليار و٣٤٩ مليون دولار في مارس الماضي، مقابل ٧٣٨ مليون و١٧٢ ألف دولار في نفس الشهر من العام الماضي ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ٦١١ مليون و٣١ ألف دولار، يليها صادرات السلع تامة الصنع والتي بلغت نحو مليارى و٣٥٢ مليون دولار في مارس الماضي، مقابل ملياري و٥٨ مليون دولار في نفس الشهر من عام ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ٢٩٣ مليون و٦٢٢ ألف دولار.

وارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٢٠,٧٪، حيث بلغت قيمتها ٤,٦٢ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٥، مقابل ٣,٨٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها منتجات البترول بنسبة ٦,٣٪، والملابس الجاهزة بنسبة ٢٧,٧٪، ومعجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ١٩,٥٪، وبقول جافه بنسبة ٣٥,٢٪.

وكانت الإحصاءات الرسمية رصدت انخفاض العجز التجاري لمصر خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ بنسبة تتجاوز ١٩٪ ليسجل ٨,٧ مليار دولار مقارنة مع ١٠,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي ، وهو ما أرجعه خبراء إلى حدوث طفرة في الصادرات السلعية خاصة من الملابس والصناعات الهندسية والحاصلات الزراعية، وفتح أسواق تصديرية جديدة.

وصدّرت مصر منتجات سلعية بقيمة ١٢,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بنسبة نمو سنوي ٢٩,٨٪، ومنتجات بترولية بقيمة ٨٠٣ ملايين دولار بنسبة نمو سنوي ٠,٧٪، فيما بلغت واردت مصر من السلع غير البترولية ١٧,٦ مليار دولار بنسبة نمو سنوي ٤,٤٪، ومن المنتجات البترولية ٢,٦ مليار دولار نتيجة زيادة واردات الغاز الطبيعي لتصل إلى ١,٩ مليار دولار مقارنة بقيمة ٧٣٤ مليون دولار خلال الربع المماثل من ٢٠٢٤، وفق النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقال رئيس جمعية المصدرين المصريين، محمد قاسم، إن الصادرات المصرية قادت خفض العجز التجاري للبلاد خلال الربع الأول من ٢٠٢٥، بسبب نمو الطلب على المنتجات المصرية، إضافة لزيادة حملات الترويج للسلع المصرية في الخارج مما فتح لها أسواقًا جديدة.

وربط قاسم، استمرار زيادة الصادرات بالطلب العالمي على المنتجات المصرية، مُوضحًا أنه "من الصعب التكهن باستمرار نمو الطلب خلال الفترة المقبلة» .

بدوره ربط أستاذ التمويل والاستثمار، مصطفى بدرة، انخفاض العجز التجاري بتراجع حجم الواردات السلعية بشكل أساسي، مع زيادة صادرات مصر السلعية، "مما انعكس على نمو متحصلات البلاد من النقد الأجنبي خاصة خلال شهري فبراير ومارس من العام الحالي» .

وأوضح بدرة، أن "الصادرات المصرية زادت على مستوى الحجم والأسواق المستهدفة، إذ زادت صادات الحاصلات الزراعية خلال الربع الأول بشكل لافت، كما زادت عدد الأسواق المستوردة وكميات الصادرات خاصة لدول الخليج وإفريقيا، علاوة على زيادة حجم الإنتاج الصناعي بعد توافر مستلزمات الإنتاج ومكونات التصنيع خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مما انعكس على نمو الصادرات المصرية» .

وأشار إلى تأثير انخفاض العجز التجاري لمصر على استقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، وكذلك توافر النقد الأجنبي اللازم لتلبية احتياجات البلاد مما انعكس على عدم لجوء الحكومة للاقتراض من أسواق الدين الخارجية، إضافة إلى تشجيع جذب استثمارات أجنبية جديدة لزيادة الإنتاج الصناعي، واستغلال المساعدات الخارجية في تهيئة مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية.

حصيلة الصادرات

قال أحمد عبدالعزيز ، الخبير المصرفي، إنَّ الدولة تعتمد على حجم كبير من الواردات، سواء لمواد الإنتاج أو السلع والمنتجات الغذائية أوالمواد الخام، وغيرها، في مقابل ضعف الصادرات، مما يزيد من احتياجاتها للعملة الأجنبية لتمويل الاستيراد.

مشيرا إلي أن اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات يعد أحد العوامل الرئيسية لارتفاع سعر الصرف، حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، مضيفًا أن تحويلات المصريين بالخارج لا تزال المصدر الأبرز للحصيلة الدولارية، في ظل التأثيرات السلبية للتوترات الجيوسياسية على قطاعي السياحة وإيرادات قناة السويس.

وأضاف عبدالعزيز أن قدرة البنك المركزي على توفير النقد الأجنبي بمستويات مطمئنة يساعد على استقرار الأسعار ورفع قيمة الجنيه المصري، مما يدعم من استمرار النشاط الاقتصادي، مؤكدًا أن تعزيز التصدير وزيادة الإنتاج المحلي يمثلان الحل المستدام لزيادة الموارد الدولارية، إلى جانب تقليل الاستيراد وتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الحكومية، مما سيدعم نمو الاقتصاد وتحسين المؤشرات الاقتصادية كافة.

و طبقا لأراء المراكز البحثية و الخبراء فإن الرافد الأهم من الموارد الدولارية و الذي تعتمد عليه الحكومة هو رافد الصادرات و الذي يحظي بالأهتمام الأكبر و من ثم جاء إعلان البنك المركزي المصري خلال الأسبوع الماضي عن إضافة عدد ٦٥ سلعة إلى السلع التي يُشترط تنفيذ العمليات التصديرية الخاصة بها عن طريق أحد البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، وإثبات ذلك من خلال تقديم شهادة بنكية للجمارك المختصة.

ويأتي ذلك عملاً بصدور قرار وزير الاستثمار والتجارة الخارجية رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠٢٥ .

وبالإشارة إلى الكتاب الدوري المؤرخ ٢٨ أبريل ٢٠١٣، والمرفق به قرار وزير الصناعة والتجارة الخارجية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن إحكام الرقابة على حصائل تصدير بعض السلع، وكذلك الكتب الدورية اللاحقة الصادرة في ذات الشأن.

وأكد البنك المركزي للبنوك على الالتزام بالإجراءات الواردة في الكتاب الدوري المؤرخ ٢٨ أبريل ٢٠١٣، فيما يخص العمليات التصديرية الخاصة بالسلع التي تم إضافتها .

وتعليقا على ذلك ، قال أحمد زكي، أمين عام شعبة المصديرين بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن القرار الصادر عن وزارة الاستثمار بشأن إلزام المصدرين بإدخال الحصيلة التصديرية من خلال البنوك المصرية، هو قرار صائب ويأتي في خدمة الصادرات المصرية، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة التي تُهدد استقرار الأسواق.

وأوضح «زكي» أن القرار لا يتحدث عن تقديم تعهُّد فقط كما يظن البعض، بل يتعلق بإلزام فعلي لبعض المنتجات المضافة مؤخرًا بإدخال حصيلة التصدير عبر البنوك المصرية، أي أن المصدر مطالب بتنفيذ عملية الإيداع البنكي للحصيلة، وليس الاكتفاء بالتعهد الكتابي، وهو ما يُسهم في تعزيز الاحتياطي النقدي ودعم استقرار الجنيه.

وأشار إلى أن هذا الإجراء يُطبَّق بالفعل على بعض السلع الاستراتيجية مثل الحديد والأسمنت والسكر، وتمت إضافات جديدة مؤخرًا لضمان دخول الحصيلة بشكل فعلي إلى خزينة الدولة، وهو ما يعكس حرص الحكومة على حماية الاقتصاد الوطني في ظل اشتعال الأوضاع الإقليمية، خاصة مع تصاعد الحرب الإيرانية الإسرائيلية، والتدخلات العسكرية الأمريكية التي تدفع رؤوس الأموال إلى الهروب من المنطقة.

وأضاف أن القرار لا يُشكل عبئًا على المصدرين الشرفاء، بل يضمن لهم الحق في الدعم التصديري وفق اللوائح المنظمة، كما يُعزز الثقة بين الدولة والمصدر، ويُثبت للعالم أن الاقتصاد المصري يعمل بمعايير شفافة ومنظمة.

وأكد «زكي» ضرورة أن تكون هناك مرونة من البنوك وسرعة في إصدار الشهادات البنكية لتسهيل حركة الشحن وعدم تعطيل الصادرات، لأن المصدر المصري هو خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الوطني، وسفير مصر في الأسواق الخارجية.

ناصر..

البنك المركزي يعلن إضافة 65 سلعة لقواعد إحكام الرقابة على حصائل التصدير

«المصدرين»: قرار إدخال حصيلة التصدير في البنوك المصرية يعزز الاحتياطي النقدي

المصرف المتحد يستعرض تجربته الرائدة في التقاضي الإلكتروني بملتقى التجارب والممارسات الادارية الناجحة

شارك المصرف المتحد- الأسبوع الماضي- في ملتقى التجارب والممارسات الإدارية الناجحة الذي انعقد في القاهرة تحت عنوان «تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية»، بتنظيم من المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وتحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الملتقى يدعم استراتيجية "مصر الرقمية»

جاء الملتقى في إطار دعم استراتيجية «مصر الرقمية»، بهدف تبادل الخبرات والمعرفة حول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، وتحسين مستوى الشفافية والحوكمة داخل مؤسسات الدولة.

وخلال الجلسة الثانية من الملتقى، قدم محمد ممدوح – كبير المحامين ومدير إدارة التقاضي الإلكتروني بالمصرف – عرضًا شاملاً بعنوان: "كيف أعاد التحول الرقمي تشكيل منظومة التقاضي داخل القطاع القانوني بالمصرف المتحد».

وأوضح أن المصرف بدأ تنفيذ منظومة التقاضي الإلكتروني بالكامل منذ عام ٢٠٢٢، ليصبح أول بنك مصري يُفعّل هذا النظام أمام المحاكم الاقتصادية بشكل شامل.

إجراءات رقمية متكاملة دون الحضور للمحكمة

شملت المنظومة الرقمية داخل المصرف جميع مراحل التقاضي، من:

رفع الدعاوى إلكترونيًا

دفع الرسوم باستخدام بطاقات الائتمان

حضور الجلسات عبر الفيديو كونفرانس

رفع المستندات وتقديم الدفاع إلكترونيًا

استلام الأحكام دون التوجه للمحكمة

وذلك ضمن رؤية تسعى إلى تيسير الإجراءات وتقليل التكاليف وتعزيز كفاءة الأداء القانوني.

١٣ فائدة لتحول المصرف المتحد إلى التقاضي الإلكتروني

حدد محمد ممدوح ١٣ ميزة رئيسية للنظام الجديد، منها:

تبسيط الإجراءات القضائية

خفض التكلفة والازدحام

تعزيز الشفافية

تحسين الأرشفة القانونية

مرونة أكبر للمحامين والإدارات

تعزيز الحوكمة القضائية

وفي تعليقه على مشاركة المصرف، قال أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، إن التجربة تعكس نموذجًا ناجحًا في دمج التكنولوجيا بالعدالة، مؤكدًا أن المصرف بات من رواد التحول الرقمي في القطاع المصرفي المصري.

وأشار إلى أن هذا التوجه يدعم نموذج العدالة الذكية، ويُعزز ثقة المستثمرين في البيئة القضائية والاقتصادية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

أكد القاضي على أهمية دمج التكنولوجيا في المنظومة القضائية والإدارية للدولة، مطالبًا بتطوير بنية تحتية رقمية قوية، ووضع إطار قانوني وأخلاقي واضح لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في مؤسسات الدولة، بما يضمن حوكمة فعالة وعدالة مستدامة

مصر تسدد قرض تمويل «الضبعة النووية» بالروبل الروسي

خبراء : تطور نوعي في العلاقات المالية بين البلدين ويعكس توجّهاً روسياً متزايداً نحو تقليص الاعتماد على الدولار والعملات الغربية

في تطور جديد ، صدق الرئيس فلاديمير بوتين على ملحق الاتفاق المبرم مع القاهرة حول شروط سداد مصر قرض تمويل مشروع محطة الضبعة النووية التي تشيدها شركة "روساتوم" الروسية في مصر، بالروبل الروسي.

ويأتي هذا التعديل بعد توقيع بروتوكول حكومي مشترك بين البلدين في سبتمبر ٢٠٢٤، حيث أوضح نائب وزير المالية الروسي، فلاديمير كوليتشيف، أن التحول إلى الروبل جاء نتيجة الصعوبات المتزايدة في سداد القروض بالعملات غير المواتية، مشيرا إلى أن مصر التزمت بسداد جميع مستحقاتها حتى مطلع عام ٢٠٢٤، وتواصل الوفاء بالتزاماتها وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

وذكر أنه نظرا لصعوبة سداد القروض بالعملات غير المواتية، تحوّل الطرفان إلى تسوية الديون بالروبل، ووقعا البروتوكول الحكومي اللازم في سبتمبر من العام الماضي.

ووقعت مصر وروسيا في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ اتفاق تعاون لإنشاء محطة الضبعة للطاقة الكهرذرية بكلفة استثمارية بلغت ٢٥ مليار دولار قدمتها روسيا قرضا حكوميا ميسّرا للقاهرة.

والضبعة أول محطة للطاقة الكهرذرية في مصر، ويتم بناؤها في مدينة الضبعة بمحافظة مطروح على ساحل البحر المتوسط، على بعد ٣٠٠ كم شمال غربي القاهرة. وستضم أربعة مفاعلات من الجيل "+٣" العاملة بالماء المضغوط باستطاعة إجمالية ٤٨٠٠ ميغاواط، بواقع ١٢٠٠ ميغاواط لكل منها، ومن المقرر إطلاق المفاعل الأول فى ٢٠٢٨.

وتشيد شركة "روساتوم" عملاق الطاقة النووية الروسي المحطة بأفضل التقنيات عالميا، وبأعلى معايير الأمان والسلامة، التي أكدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما لها باع طويل في بناء عشرات المحطات في روسيا والعالم.

تعود بداية مشروع محطة الضبعة النووية إلى اتفاقية التعاون الموقعة بين مصر وروسيا في نوفمبر ٢٠١٥، والتي تهدف إلى إنشاء أول محطة للطاقة النووية السلمية في مصر، وذلك بمدينة الضبعة بمحافظة مطروح، على بعد نحو ٣٠٠ كيلومتر شمال غرب القاهرة.

ويُموّل المشروع عبر قرض روسي ميسّر تصل قيمته إلى ٢٥ مليار دولار، وتتولى شركة «روساتوم» الروسية تنفيذه، حيث يشمل بناء أربعة مفاعلات نووية من الجيل الثالث المطوّر (+٣)، بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ ٤٨٠٠ ميغاواط، بواقع ١٢٠٠ ميغاواط لكل مفاعل.

التحول إلى الروبل

وبحسب خبراء ، يمثل اعتماد الروبل الروسي في سداد قرض محطة الضبعة تطورا نوعيا في العلاقات المالية بين البلدين، ويعكس توجّهاً روسياً متزايداً نحو تقليص الاعتماد على الدولار والعملات الغربية، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة قد تمثل نموذجاً لتوسيع استخدام العملات المحلية في المعاملات الدولية، لا سيما بين الدول التي تسعى لتعزيز استقلالها المالي وتقليل انكشافها على تقلبات الأسواق العالمية.

وفي تصريحات له ، قال السفير جيورجي بوريسينكو، سفير روسيا الاتحادية في القاهرة، إن العلاقات الثنائية مع مصر شهدت ازدهارا كبيرا في السنوات السابقة، وتعد محطة الضبعة النووية رمزا لتطور العلاقات المصرية الروسية.

أضاف السفير الروسي، أن المنطقة الصناعية لقناة السويس من أهم العلاقات الاقتصادية، غير أن العلاقات السياحية قوية جدا بين البلدين ، وتابع أن القيادة المصرية تبذل قصارى جهدها لجذب الاستثمارات الروسية، لافتا إلى أن توطين الصناعات الروسية في مصر أصبح ضرورة، مشيرا إلى أن انضمام مصر إلى بريكس منذ البداية إضافة حقيقية لتحالف بريكس، باعتبارها دولة مركزية في العالم العربي.

شيماء مرسي

لتعزيز الشمول المالي داخل مراكز الشباب..

بروتوكول تعاون جديد بين وزارة الشباب والرياضة والبنك الأهلي المصري

وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون جديد مع وزارة الشباب والرياضة، يهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المصرفية داخل مراكز الشباب المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية.

حضر مراسم توقيع البروتوكول كل من: أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، هيثم زكي، رئيس قطاع القنوات البديلة بالبنك الأهلي المصري، إيهاب بشير، الوكيل الدائم لوزارة الشباب والرياضة إلى جانب فرق العمل من الجانبين.

خطة شاملة لتوسيع الخدمات البنكية في مراكز الشباب

ويستهدف البروتوكول تنفيذ استراتيجية شاملة لتوسيع نطاق الخدمات البنكية في عدد من مراكز الشباب، بما يسهم في دمج المزيد من الفئات ضمن المنظومة المصرفية، وبالأخص الشباب.

وزير الشباب: تحويل مراكز الشباب إلى منصات تنموية وخدمية

صرّح أشرف صبحي عقب التوقيع بأن هذا البروتوكول يأتي ضمن استراتيجية الوزارة لتطوير البنية التحتية لمراكز الشباب وتحويلها إلى مراكز إنتاجية وخدمية مستدامة، تسهم في دعم المجتمعات المحلية وتوفير موارد ذاتية.

وأكد أن البروتوكول يُعد نموذجًا ناجحًا للتكامل بين القطاعين الحكومي والمصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مضيفًا: «نعيد تعريف دور مراكز الشباب لتكون منصات متعددة الخدمات ثقافية ورياضية واجتماعية واقتصادية. نؤمن أن هذه الخطوة تلبّي احتياجات المواطنين بطريقة حضارية وعملية».

سوس: نستهدف الشباب وندعم التحول الرقمي

من جانبه، عبّر كريم سوس، الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري، عن اعتزاز البنك بتوقيع هذا البروتوكول، موضحًا أنه يمثل استمرارًا لسلسلة من الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات الدولة، وخاصة وزارة الشباب والرياضة، لتنفيذ مستهدفات الشمول المالي والتحول الرقمي.

وأشار إلى أن البنك يركز على الوصول إلى الفئات العمرية الأصغر والمناطق النائية، ويواصل تنفيذ خطة طموحة لتعزيز الانتشار البنكي عبر ماكينات الصراف الآلي والقنوات البديلة، لمواكبة التحولات التكنولوجية.

خدمات مصرفية متطورة وآمنة داخل مراكز الشباب

وأكد كريم سوس أن البنك الأهلي المصري ملتزم بتنفيذ البروتوكول وفق أعلى معايير الجودة والتشغيل، لضمان تمكين المواطنين من الاستفادة من خدمات مصرفية متطورة وآمنة، تعزز جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي.

وأوضح أن البنك سيتولى تركيب وتشغيل ماكينات صراف آلي عالية الكفاءة داخل مراكز الشباب، مع توفير خدمات الصيانة والتأمين بشكل دائم، بما يضمن تجربة مصرفية متكاملة وآمنة للمستخدمين.

تجدر الإشارة إلى أن هذا البروتوكول يُعد امتدادًا للتعاون المثمر بين وزارة الشباب والرياضة والبنك الأهلي المصري منذ عام ٢٠٢١، حيث أثبت هذا التعاون فاعليته في تحسين البنية التحتية المالية لمراكز الشباب.

وجاء هذا البروتوكول الجديد استثمارًا للنتائج الإيجابية التي تحققت خلال المرحلة الأولى، وهو ما شجّع الطرفين على توسيع نطاق التعاون جغرافيًا وفنيًا، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الشمول المالي التي تتبناها الدولة.

بنك مصر يتبنى رعاية ١٩ اتحاداً رياضياً دعماً للرياضة المصرية

في إطار دوره الريادي في دعم الرياضة المصرية، وتحت رعاية أشرف صبحي – وزير الشباب والرياضة، وبحضور هشام عكاشه – الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وقعت فاطمة الجولي – رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، عقود رعاية جديدة لعدد من الهيئات الرياضية.

شملت الرعاية:

اللجنة البارالمبية المصرية، التي تضم تحت مظلتها ١٥ اتحاداً رياضياً.

الاتحاد المصري للتنس.

الاتحاد المصري للكرة الطائرة.

الاتحاد المصري للشراع والانزلاق على الماء.

جاء التوقيع خلال احتفالية رسمية أقيمت يوم الاثنين الموافق ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، بحضور نخبة من قيادات وزارة الشباب والرياضة، وبنك مصر، واللجنة البارالمبية المصرية، وممثلي الاتحادات الرياضية المعنية.

رعاية بنك مصر لهذه الجهات الرياضية تؤكد التزامه العميق بدعم الرياضة المصرية، وتعكس إيمانه بقدرات الشباب المصري على تحقيق الإنجازات.

وقد سبق للبنك أن دعم اللجنة البارالمبية المصرية، ما أثمر عن نتائج بارزة تمثلت في ٧ ميداليات بارالمبية في دورة الألعاب البارالمبية باريس ٢٠٢٤.

كما شمل الدعم توفير الكراسي المتحركة والأجهزة التعويضية للأبطال البارالمبيين، مما ساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء والمشاركة المشرفة في البطولة الدولية.

تأتي رعاية بنك مصر:

للاتحاد المصري للتنس للعام السادس على التوالي.

وللاتحاد المصري للكرة الطائرة.

وللاتحاد المصري للشراع والانزلاق على الماء.

ويُعد هذا التوجه جزءاً من استراتيجية البنك في تعزيز المسؤولية المجتمعية، التي ترتكز على محاور رئيسية هي الصحة، التعليم، والرياضة.

ويعتبر دعم الشباب والرياضة من أبرز أولويات البنك، انطلاقاً من القناعة بأن "العقل السليم في الجسم السليم"، وبأن الشباب هم المحرك الرئيسي لتقدم الأمة.

أشاد أشرف صبحي – وزير الشباب والرياضة، برعاية بنك مصر، معتبرًا إياها نموذجاً مشرفاً للتكامل بين المؤسسات الاقتصادية والرياضية، بما يعزز جهود الدولة في دعم الاتحادات الرياضية، تماشياً مع رؤية القيادة السياسية في تمكين الرياضيين ودمجهم في الأنشطة المختلفة.

وأشار الوزير إلى حرص الوزارة على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الرياضي، وتشجيع الشراكات مع القطاع المصرفي لدعم اللاعبين والاتحادات، ما سينعكس بشكل إيجابي على الإنجازات الرياضية ورفع اسم مصر دولياً.

أعرب هشام عكاشه – الرئيس التنفيذي لبنك مصر، عن سعادته بالشراكة مع الهيئات الرياضية الخمس، مؤكداً أن هذا الدعم ليس مجرد التزام ضمن المسؤولية المجتمعية، بل إيمان راسخ بقدرات الشباب المصري.

وأوضح أن البنك يسعى لتوفير البيئة المناسبة والدعم اللازم للأبطال الرياضيين لتمكينهم من تحقيق أفضل النتائج، وتطوير المهارات، واكتشاف المواهب الجديدة، مؤكداً أن بنك مصر يرى في الرياضة قاطرة للتقدم والازدهار، كونها مدرسة في القيم والانضباط والعمل الجماعي.

سجل حافل في دعم الرياضة المصرية

يمتلك بنك مصر سجلاً ثرياً في دعم القطاع الرياضي، حيث شملت مساهماته:

رعاية منتخبات مصر لكرة القدم على مدار ثلاثة مواسم حتى نهاية كأس العالم ٢٠٢٦.

رعاية بطولة العالم العسكرية للفروسية (النسخة الخامسة والعشرون – قفز الحواجز)، التي أقيمت في مصر في مايو ٢٠٢٥، بمشاركة ٢٠ دولة.

رعاية البطولة العربية العسكرية الأولى للفروسية عام ٢٠٢٤.

المساهمة في تأسيس صندوق خيري لدعم الرياضة المصرية، بهدف تمويل الأبطال الرياضيين ومساعدتهم على تحقيق الإنجازات على المستويين العربي والدولي.

يحرص بنك مصر على تشجيع الشراكات بين قطاعات المجتمع المختلفة (الحكومي، الأهلي، والخاص) من خلال تقديم نموذج ناجح للتعاون يمكن تعميمه لاحقاً، إيماناً منه بدوره الحيوي في تنمية ونهضة المجتمع المصري على مختلف الأصعدة.

بقيمة ٢٥ مليون دولار

"الإمارات دبي الوطني – مصر" يوقع اتفاقية مع "الأوروبي لإعادة الإعمار" لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية اتفا

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 29 يونيو 2025 ● العدد 797

بعد إعلان التشكيل النهائي لمجلس إدارتها لدورته ٢٠٢٥–٢٠٢٩ ..

غدا .. أخر يوم لتلقي الاعتراضات على نتيجة انتخابات مجلس إدارة البورصة

أسفرت النتائج الرسمية لانتخابات مجلس إدارة البورصة المصرية، التي انعقدت الثلاثاء الماضي لدورة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، عن فوز هاشم السيد، ممثلًا عن شركة أودن، بمقعد الشركات المقيدة، وأحمد أبوالسعد، عن شركة أزيموت، بمقعد الشركات العاملة بعدد أصوات بلغ ٧٨ صوتًا، كما فاز شوكت المراغي، عن شركة بلتون، بمقعد السمسرة بعدد ٧٥ صوتًا، فيما فازت رانيا يعقوب، عن شركة ثري واي، بالمقعد الثاني للسمسرة بعدد أصوات بلغ ٩٠ صوتًا، بينما حسمت داليا السواح، عن شركة المجموعة المتكاملة، مقعد بورصة النيل بالتزكية.. وحصل هاشم السيد على ٨٩ صوتًا، في حين حصل منافسه إسلام نجيب، ممثل شركة المنصورة للدواجن، على ٨٦ صوتًا، بفارق ثلاثة أصوات فقط.. وجاءت أقرب النتائج في مقاعد الشركات العاملة والسمسرة، بحصول حاتم البنا، عن شركة زالدي، على ٦٥ صوتًا، يليه هشام قنديل، عن شركة الدولية، بـ٦٠ صوتًا، ثم راندا حامد، عن شركة عكاظ، بـ٤٠ صوتًا، ومحمد عصام، عن شركة بايونيرز، بـ٣٠ صوتًا، وحسن شكري، عن شركة إتش سي، بـ٢٥ صوتًا.

مصر تعزز حضورها الاقتصادي في قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية بأنجولا ٢٠٢٥ بحزمة اتفاقيات استثمارية جديدة

لقاءات متنوعة مع مسئولين بأنجولا والمغرب والجزائر وشركات أمريكية وعالمية

ضمن جهود الدولة المصرية لتعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية الدولية، شاركت مصر ممثلة بوفد كبير برئاسة المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام المصري، في النسخة السابعة عشرة من قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية، والتي عقدت خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يونيو ٢٠٢٥ ، في العاصمة الأنجولية لواندا .

وشهدت القمة حضورًا رفيع المستوى من عدد من رؤساء الدول والحكومات والوزراء من الدول الأفريقية، إلى جانب كبار المسؤولين من الحكومة الأمريكية.

تُعد قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية من أبرز الفعاليات الاقتصادية السنوية على مستوى القارة، حيث ينظمها «مجلس الشركات في أفريقيا» بالتناوب بين إحدى الدول الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية. وتستقطب القمة المديرين التنفيذيين لكبرى الشركات الأمريكية والأفريقية، إلى جانب كبار المستثمرين ورجال الأعمال من مختلف القطاعات.

عقدت نسخة عام ٢٠٢٥ تحت شعار: «مسارات الرخاء.. رؤية مشتركة من الشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا»، وركزت جلسات القمة على استعراض الفرص المتاحة لتعزيز التجارة والاستثمار بين الجانبين، ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي إضافة إلى مناقشة آليات تطوير التعاون و تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الأفريقية في مجالات متعددة تشمل مشروعات البنية التحتية، وقطاع الصحة، والتعدين، والطاقة، والزراعة، والتكنولوجيا.

وتُعزز هذه الفعاليات مساعي مصر ودول القارة الأفريقية لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات التجارة والاستثمار في مختلف المجالات الحيوية.

وعقد الوزير محمد شيمي سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي كبرى الشركات والمؤسسات الدولية المشاركة في القمة، بهدف دعم العلاقات الاقتصادية وتوسيع آفاق الشراكة مع الشركاء الأمريكيين والأفارقة على حد سواء.

وفي تصريح له على هامش الجلسة الافتتاحية لأعمال القمة، أكد المهندس محمد شيمي، أن المشاركة المصرية في قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية تأتي انطلاقًا من حرص الدولة على تعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية الدولية، وبناء شراكات اقتصادية مع مختلف دول العالم، ولا سيما تعزيز التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة والدول الأفريقية، بما يواكب توجهات الدولة نحو دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الأفريقية.

أوضح الوزير، أن هذه القمم تمثل منصات هامة لتعزيز الحوار البنّاء بين الدول، وترسيخ رؤية مشتركة تقوم على أسس التنمية المتوازنة والازدهار المشترك، مؤكدًا أن مصر تعمل على دفع التعاون مع دول القارة والولايات المتحدة إلى آفاق أرحب، عبر تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبادل الخبرات، واستثمار الإمكانات الهائلة والفرص الواعدة التي تتيحها الأسواق الأفريقية.

وزير قطاع الأعمال : المشاركة المصرية في القمة تأتي لبناء شراكات اقتصادية مع مختلف دول العالم ..

تقارب مصري مغربي

و في إطار حرص الدولة المصرية على تعميق علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية على المستويين العربي والأفريقي، التقى المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، بكريم زيدان وزير الاستثمار المغربي، وذلك على هامش مشاركته ممثلا عن مصر في قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية في العاصمة الأنجولية لواندا.

وأكد الجانبان خلال اللقاء على عمق العلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، وعبّرا عن تطلعهما إلى دفع التعاون الثنائي نحو آفاق أوسع، بما يخدم أهداف التكامل العربي والأفريقي.

وأعرب المهندس محمد شيمي عن الترحيب بالمستثمرين المغاربة الراغبين في التوسع داخل السوق المصري، وتقديم كافة التسهيلات والتيسيرات التي تضمن نجاحهم، خاصة في ظل ما يشهده مناخ الاستثمار من إصلاحات جذرية وتطورات إيجابية، وإقامة شراكات اقتصادية واستثمارية، تسهم في تحقيق تنمية مستدامة تخدم شعبي البلدين.

اللقاء تناول أيضًا نتائج منتدى الأعمال المصري المغربي الذي عُقد مؤخرًا في مصر، حيث تم بحث سبل البناء على ما تم التوصل إليه خلال المنتدى، من خلال التنسيق لزيارة وفد من الشركات المصرية إلى المغرب للاطلاع عن قرب على الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين. وتم خلال اللقاء استعراض مجالات التعاون المقترحة، والتي شملت: الصناعات المغذية للسيارات، صناعة الأدوية، الأسمدة والصناعات الكيماوية، السياحة.

تعاون مصري أنجولي

كما عقد المهندس محمد شيمي، وزيرقطاع الأعمال العام، لقاءات ثنائية مهمة مع عدد من المسؤولين الحكوميين الأنجوليين، شملت مارسيو دانيال، وزيرالسياحة، وكارلوس ألبرتو دوس سانتوس، وزيرالأشغال العامة والتخطيط العمراني والإسكان، إلى جانب أرماندو مانويل، رئيس صندوق الثروة السيادي، وذلك بهدف تعزيزالتعاون الاقتصادي والاستثماري بين مصر وأنجولا.

وأعرب وزيرالأشغال العامة والإسكان الأنجولي، خلال استقباله «شيمي»، عن ترحيبه بالزيارة، واشاد بعمق العلاقات بين البلدين، وبالإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها الشركات المصرية في مجالات البنية التحتية والمقاولات، مشيرا إلى الزيارة الناجحة التي قام بها مؤخرا جواو لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا إلى مصر.

وافاد بيان لوزارة قطاع الاعمال العام، بأن لقاء شيمي مع وزيرالسياحة الأنجولي، تم البناء على نتائج زيارة نائبة رئيس جمهورية أنجولا، لمصر أبريل الماضي، حيث أبدى الجانب الأنجولي اهتمامًا بالغًا بجذب كبارالمورين العقاريين المصريين للمساهمة في تطويرمشروعات سياحية وفندقية كبرى، إلى جانب إقامة مجمعات سكنية حديثة تعتمد على الخبرات المصرية في التطوير والتصميم.

وأشارالوزيرالأنجولي، إلى رغبة بلاده في استقطاب الشركات المصرية، العامة والخاصة، للاستثمار في قطاع السياحة، وتقديم حلول شاملة للضيافة والبنية التحتية السياحية.

وجرى عقد لقاء مع مسؤولي الصندوق السيادي الأنجولي، لبحث فرص التعاون وتبادل الخبرات في إدارة استثمارات الشركات المملوكة للدولة، وأوضح رئيس صندوق الثروة السيادي الأنجولي، أنه تم تأسيس الصندوق منذ ١٢ عامًا، ويتم التركيز على الاستثمار في مجالات التعدين والزراعة، والتصنيع الزراعي والأدوية، حيث تم التأكيد على رغبة الجانب المصري في إقامة تحالفات في مشاريع ذات أولوية تنموية لأنجولا.

لقاء مصري جزائري

وعقد المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، جلسة مباحثات ثنائية مع محمد عرقاب، وزير الدولة وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة الجزائري،

علي هامش فعاليات الدورة السابعة عشر لقمة الأعمال الأمريكية – الأفريقية، بالعاصمة الأنجولية لواندا،

وقد شهد اللقاء استعراض عدد من الملفات الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، مع التركيز على توسيع آفاق التعاون الاستثماري والشراكة في قطاعات الطاقة، التعدين، الأسمدة، والهيدروجين الأخضر.

وأكد الجانبان على أهمية الاستغلال الأمثل للإمكانات الطبيعية والموارد المنجمية في مصر والجزائر، بما يسهم في تعزيز سلسلة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، خاصة في مجال إنتاج الأسمدة.

كما تم بحث فرص التعاون في قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات، حيث شدد الوزيران على أهمية التكامل في مشروعات الطاقة بما يخدم أمن الطاقة الإقليمي ويعزز جهود التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

وفي ختام اللقاء، جدد الوزيران حرصهما على توسيع الشراكة المصرية الجزائرية، والعمل على تجسيد مشاريع استثمارية مشتركة تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة، بما يعزز التكامل الأفريقي ويخدم أهداف التنمية المشتركة.

شراكات دولية

وفي خطوة تعكس حرص مصر على تعزيز شراكاتها الاقتصادية الدولية، التقى المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام بعدد من كبرى المؤسسات المالية والشركات الأمريكية، لبحث سبل التعاون وجذب الاستثمارات إلى السوق المصرية، مؤكداً على جاذبية مناخ الاستثمار في مصر بفضل الإصلاحات الهيكلية والمشروعات القومية الواعدة.

شهدت القمة سلسلة من اللقاءات المثمرة لوزير قطاع الأعمال، حيث التقى بتمارا ماكسويل، نائب رئيس بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (EXIM Bank)، لبحث فرص تمويل مشروعات مشتركة ودعم الشراكات الاستثمارية، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة ، كما التقى بممثلي شركة Sun Africa الأمريكية، المتخصصة في الطاقة المتجددة، للتباحث حول تنفيذ مشروعات جديدة لتوليد الكهرباء من الطاقة النظيفة في مصر، بما يتماشى مع توجه الدولة نحو التحول الأخضر.

محمد محيي الدين

رئيس اقتصادية قناة السويس يلتقي ٣٠ سفيرًا من رؤساء البعثات الدبلوماسية المصرية لبحث الترويج للفرص الاستثمارية

استقبل وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفدا يضم ٣٠ سفيرا مصريا من المكلفين برئاسة بعثات مصر الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، في زيارة تهدف إلى التعرف على الإمكانات الاستثمارية والمشروعات القائمة بالمنطقة الاقتصادية، وتعزيز التعاون بين الهيئة ووزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج في دعم جهود الدولة للترويج للاستثمار في الخارج، وضمن خطة المنطقة للتواصل مع الدوائر الدبلوماسية المصرية، وتعريف ممثلي الدولة في الخارج بالمقومات الصناعية واللوجستية التي تتمتع بها.

وعبر "جمال الدين"، عن سعادته باستقبال الوفد باعتبارهم سفراء للفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، ونقطة ارتكاز في الترويج الدولي للمنطقة الاقتصادية كمركز صناعي ولوجستي إقليمي، خاصة مع نجاح المنطقة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة في توقيع العديد من العقود مع مستثمرين دوليين، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي على خطوط التجارة العالمية وحزمة الحوافز التي تقدمها للمستثمرين.

وأوضح رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن الدبلوماسية المصرية شريك رئيس في الترويج الدولي لمقومات المنطقة الاقتصادية، مشيرًا إلى أن المنطقة رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، تمكنت من تعزيز مكانتها كمقصد آمن وواعد للاستثمار.

واستعرض جمال الدين، إمكانيات المنطقة الاقتصادية التي تُعد أحد أبرز المشروعات القومية التي تتبناها الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمتد على مساحة ٤٥٥ كيلومترا وتضم ٤ مناطق صناعية تتكامل مع ٦ موانئ بحرية تطل على البحرين الأحمر والمتوسط، بما يوفر بيئة استثمارية تجمع بين الصناعة والخدمات اللوجستية، من خلال تطوير بنيتها التحتية وتوفير مناخ استثماري جاذب وضمان استقرار سلاسل الإمداد.

وأكد توطين المنطقة لصناعات استراتيجية في مجالات "الطاقة المتجددة، الأدوية، الصناعات الثقيلة، الصناعات التكميلية"، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتوطين الصناعة وإحلال الواردات.

الهيئة العامة للاستثمار تبحث جاهزية القطاع الخاص لتطبيق تعديل حدود الكربون الأوروبية

استضافت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مؤتمر «الاستدامة البيئية والصادرات المصرية: نحو اقتصاد منخفض الكربون» بحضور الدكتورة داليا الهواري، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، ومجدي النبراوي، رئيس قطاع تنمية الأعمال بالهيئة، والدكتورة أحلام فاروق، رئيس الإدارة المركزية لحماية وتحسين الصناعة والطاقة بجهاز شؤون البيئة، والمهندسة إكرام سعيد، رئيس وحدة الأداء البيئي بالهيئة العامة للمواصفات والجودة.

واستعرضت الدكتورة داليا الهواري رؤية الحكومة المصرية لزيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي، والتي تشمل زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، إلى جانب استكمال تطوير الخطة الوطنية للاستثمار المناخي، المعلن عنها خلال المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP٢٧)، والتي تستهدف جذب التمويل المناخي من صناديق الاستثمار الأخضر، خاصة في القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية.

واتساقًا مع جهود الدولة قامت الهيئة العامة للاستثمار بتفعيل مواد قانون الاستثمار التي تشجع الاستثمار في المشروعات المستدامة والخضراء، حيث يمنح القانون حوافز استثمارية للمشروعات التي تساهم في ترشيد استخدام الطاقة، والتحول إلى الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، كما ينص القانون على تشجيع الشركات على تبني برامج المسئولية المجتمعية والاستدامة البيئية.

وأكدت دكتورة داليا الهواري على أهمية جاهزية الشركات المصرية للالتزام بالمعايير البيئية الدولية للحفاظ على تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، ومنها آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التي سيبدأ الاتحاد الأوروبي في تطبيقها بدءاً من يناير ٢٠٢٦، وهي آلية يستخدمها الاتحاد الأوروبي لتحديد سعر عادل للكربون المنبعث أثناء إنتاج السلع كثيفة الكربون التي تدخل الاتحاد الأوروبي لتشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تخلق ميزة تنافسية مرتفعة للبضائع منخفضة البصمة الكربونية.وعلي الرغم من أن نحو ٢٠٪ من صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي قد تتأثر بصورة مباشرة بآلية تعديل حدود الكربون، غير أن الجانب الإيجابي يتمثل في أن مثل تلك الآلية تعد فرصة لتحفيز التحول نحو التصنيع المستدام منخفض الكربون وصادرات قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي.

واختتمت الدكتورة داليا الهواري كلمتها بالتأكيد على أن تحقيق الاستدامة البيئية، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية هو مسؤولية مشتركة تتطلب تعاونا وثيقا بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لأن إدماج معايير الاستدامة في استراتيجيات الأعمال لم يعد مجرد التزام بيئي، بل أصبح عاملا رئيسيا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، مشيرةً إلى الالتزام الكامل للهيئة العامة للاستثمار بدعم الشركات والمستثمرين في تبني الممارسات المستدامة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للاستثمار الأخضر في المنطقة.

مجموعة أرما تطلق خطة استثمارية في مصر بعد استحواذها علي "بسكو مصر"

أعلنت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه إطلاق خطة استثمارية طويلة الأمد في السوق المصرية، عبر مجموعة أرما، وذلك خلال السنوات الخمس المقبلة في عدة قطاعات مختلفة.

جاء ذلك في الحفل الذي أقامته مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بالقاهرة، بمناسبة بدء عملها رسميًا في شركة بسكو مصر، بعد أن استكملت جميع الموافقات التنظيمية لعملية الشراء والاستحواذ من شركة كيلافوفا.

وتشمل الخارطة الاستثمارية الشاملة المعلنة من مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه ومجموعة أرما توفير الآلاف من فرص العمل الجديدة في السوق المصرية خلال السنوات المقبلة، بما يسهم في دعم النمو الصناعي والاقتصادي في مصر.

وقال درهم عبده سعيد أنعم، رئيس مجلس إدارة مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه: «المجموعة التي تأسست في اليمن عام ١٩٣٨ كانت من أوائل المستثمرين في السوق المصري منذ عام ١٩٩٢ من خلال تأسيس مجموعة أرما.

سي أي كابيتال تتم صفقة إصدار سندات توريق لصالح أمان للتمويل الاستهلاكي بـ 665.5 مليون جنيه

أعلنت شركة سى آى كابيتال للخدمات المالية المتنوعة - إتمام صفقة إصدار سندات توريق لصالح شركة أمان للتوريق، حيث كانت شركة أمان للتمويل الاستهلاكي محيل ومنشئ المحفظة، بقيمة إجمالية ٦٦٥.٥ مليون جنيه.

يأتى إصدار شركة أمان للتمويل الاستهلاكى- حسب بيان صحفى - أمس - على ثلاث شرائح، الأولى بـ ٣٠٧ ملايين جنيه بفترة استحقاق ستة أشهر، والثانية بـ ٢٢٢ مليون جنيه بفترة استحقاق ١٢ شهرا، والثالثة بـ ١٣٦.٥ مليون جنيه بفترة استحقاق ٢٣ شهرا، وقد حصلت الشرائح الثلاث على تصنيفات ائتمانية متميزة من شركة ميريس – الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين، حيث حصلت كل من الشريحتين الأولى والثانية على تصنيف Prime ١ والثالثة على تصنيف A-.

الرقابة المالية تصدر ٧ موافقات لقيد متعاملين جدد في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي

قررت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها، الموافقة لـ ٧ جهات موزعين على ٥ بنوك وشركتي تداول أوراق مالية على توفيق أوضاعها، للقيد في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.

وتضمنت القائمة بنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك أبو ظبي الأول -مصر، وبنك مصر، وبنك ستاندرد تشارترد -مصر، وبنك بيت التمويل الكويتي – مصر، وشركة العربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية والسندات، وشركة أسطول لتداول الأوراق المالية والوساطة في السندات.

يأتي ذلك إعمالا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣٢) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تنظيم الموافقة على التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي، وقرار رئيس الهيئة رقم (٣٩٤) لسنة ٢٠٢٥ بشأن مد مهلة توفيق أوضاع التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.

كما تأتي هذه الخطوة استكمالاً للجهود المستمرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، الرامية لتنظيم وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية مع الحفاظ على استقرارها وسلامة التعاملات، وبالأخص السوق الثانوي لأدوات الدين الحكومية، حرصاً منها على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والأنشطة المالية غير المصرفية، وتعزيزا لمستويات الشمول المالي.

وتضمن قرار الهيئة رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٢٤، إنشاء سجل للبنوك من غير المتعاملين الرئيسيين للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية في السوق الثانوي، ويضم السجل كافة الشركات والجهات المؤهلة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية في السوق الثانوي، والتي تشمل البنوك المقيدة بسجل المتعاملين الرئيسيين.

وكذلك البنوك من غير المتعاملين الرئيسيين، والشركات المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات، وكذلك الشركات المرخص لها من الهيئة مزاولة نشاط صناديق الاستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

وتعد لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها، هي المعنية وفقا لقرار رئيس الهيئة رقم ٣٠٦٠ لسنة ٢٠٢٣، بالموافقة على تأسيس الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، والترخيص لها بمزاولة النشاط.

بدء تداول أسهم شركة «ڤاليو» في البورصة المصرية

افتتح أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية، جلسة التداول يوم الاثنين، الموافق ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، بحضور هبة الصيرفي - نائب رئيس البورصة المصرية، ومشاركة كل من: كريم عوض - الرئيس التنفيذي لمجموعة إي اف جي القابضة، ووليد حسونة - الرئيس التنفيذي لشركة "يو للتمويل الاستهلاكي» «VALU.CA»، وذلك ضمن فعالية "قرع الجرس" التي أقامتها البورصة المصرية احتفالا ببدء التداول على أسهم شركة "يو للتمويل الاستهلاكي" بعد قيدها بالسوق الرئيسي.

وهنأ أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية، قيادات الشركة بإتمام عملية القيد والطرح المبتكرة وبدء التداول.

وأضاف: نرحب بكافة الشركات من كافة القطاعات لزيادة عدد الشركات المقيدة لتعزيز جانب العرض، ونرحب بكافة الأفكار والحلول المبتكرة في إطار قواعد القيد والتشريعات الحاكمة.

وأوضح رئيس البورصة، في بيان، أن هذه الصفقة تعتبر آلية مبتكرة لاستيفاء شروط القيد في البورصة المصرية من حيث عدد المساهمين ونسبة الأسهم المطروحة وحرة التداول، حيث تم توزيع جزء من أرباح شركة مقيدة بالبورصة المصرية، وهي شركة "مجموعة إي إف جي القابضة» «HRHO.CA»، على مساهميها في صورة أسهم في رأسمال شركة أخرى –حديثة القيد- وهي شركة "يو للتمويل الاستهلاكي» «VALU.CA»، توطئة لبدء التداول على أسهم "يو للتمويل الاستهلاكي».

توقيع اتفاقية التزام جديدة للبحث عن البترول واستغلاله بمنطقة جنوب وادي السهل في الصحراء الشرقية

شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، توقيع اتفاقية التزام جديدة للبحث عن البترول واستغلاله في منطقة جنوب وادي السهل بالصحراء الشرقية، بين شركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول، وشركة "لوك أويل أوفرسيز إيجيبت ليمتد" الروسية.

وتتضمن الاتفاقية تنفيذ مسح سيزمي ثلاثي الأبعاد على مساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع، إلى جانب حفر ٦ آبار استكشافية خلال فترات البحث. وتندرج الاتفاقية ضمن المحور الأول لاستراتيجية وزارة البترول، الذي يهدف إلى توفير احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية بأقل تكلفة من خلال زيادة الإنتاج وتكثيف أنشطة الحفر والاستكشاف.

وتُعد منطقة جنوب وادي السهل من المناطق الواعدة بفضل قربها من مناطق التنمية وخطوط الإنتاج ومحطات المعالجة، ما يسهم في تقليل تكاليف الحفر والتطوير.

وتعكس الاتفاقية توسع شركة "لوك أويل" في السوق المصرية، بعد فوزها مؤخرًا بمنطقة تنمية وادي السهل ضمن مزايدة الحقول المتقادمة، فضلًا عن خططها لتنفيذ برنامج متكامل للاستكشاف والتنمية في منطقتي جنوب وادي السهل ووادي السهل، واستمرار أعمالها في منطقة غرب عش الملاحة، وشراكتها القائمة مع شركة "إيني" في منطقة مليحة المندمجة بالصحراء الغربية.

داليا احمد

رئيس اقتصادية قناة السويس يوقع عقد مشروع تركي لصناعة أقمشة الجينز باستثمارات ٢٠ مليون دولار

وقع وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عقد مشروع جديد لإقامة مصنع متخصص في صناعة خيوط وأقمشة الدينيم وهي المادة الخام لصناعة مختلف أنواع أقمشة الجينز بمنطقة القنطرة غرب الصناعة بالإسماعيلية، وذلك مع شركة تركية للمنسوجات.

يقام المشروع على مساحة ١٦,٧٠٠ ألف متر، باستثمارات قدرها ٢٠ مليون دولار بما يعادل نحو مليار جنيها ويوفر نحو ٥٠٠ فرصة عمل مباشرة، وحجم إنتاج يصل إلى ١٨ مليون طن قطعة أقمشة سنويًا، مع تخصيص ٥٠٪ من الإنتاج للتصدير الخارجي و٥٠٪ لتلبية احتياجات المصانع العاملة في مصر.

وقع العقد عاطف شبريكجى، رئيس الشركة بحضور عدد من قيادات المنطقة الاقتصادية وممثلي الشركة.. وأكد وليد جمال الدين، أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تواصل تكثيف جهودها خلال المرحلة الراهنة لجذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات التي تستهدف المنطقة توطينها ضمن استراتيجيتها، بما يحقق أهداف الدولة في تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات،

وأضاف أن المنطقة تسعى لتعزيز جاهزية المنطقة لمواكبة الطلب العالمي المتنامي على المنتجات والسلع، من خلال تطوير سلاسل الإمداد وربطها بشبكة الموانئ التابعة لها على البحرين الأحمر والمتوسط، إلى جانب ما تضمه من مناطق صناعية ولوجستية متكاملة.

المصرية للاتصالات توقّع مذكرة تفاهم مع KareXpert لإطلاق منصة صحية رقمية متكاملة

وقّعت الشركة المصرية للاتصالات مذكرة تفاهم مع شركة KareXpert المتخصصة في تكنولوجيا الرعاية الصحية والمدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، لإطلاق منظومة صحية رقمية متكاملة تُدار عبر سحابة مؤمَّنة مستضافة محليًا داخل مراكز بيانات المصرية للاتصالات. تجمع المنظومة بين نظام إدارة معلومات المستشفيات، والسجلات الطبية الإلكترونية الموحَّدة، وحلول دورة الإيرادات، بما يمنح المستشفيات رؤية موحَّدة لبياناتها السريرية والإدارية ويُعزّز كفاءة التشغيل وفق أفضل الممارسات العالمية.

تتميّز المنظومة بالاندماج السلس مع الأنظمة القائمة داخل المنشآت الطبية، وبمسار دفع رقمي موحَّد يُبسِّط إجراءات الفوترة ويُسرِّع تحصيل الإيرادات مع ضمان خصوصية البيانات والامتثال للضوابط التنظيمية.

كما توفّر الاستضافة المحلية المؤمَّنة سيادة كاملة على المعلومات الصحية، وتمكّن البنية السحابية من إضافة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء مستقبلًا.

ويشكّل هذا التعاون انعكاسًا لاستثمارات المصرية للاتصالات الضخمة في شبكات الألياف الضوئية ومراكز البيانات المؤمَّنة؛ إذ تُحوِّل هذه القدرات إلى حلول رقمية متطورة تعزّز قطاع خدمات الأفراد القطاعات التجارية والحكومية، وتدفع عجلة التحول الرقمي بما يتماشى مع رؤية وطموحات مصر ٢٠٣٠.

تم توقيع مذكرة التفاهم خلال فعاليات معرض ومؤتمر Africa Health Excon ٢٠٢٥ بالقاهرة، بالتزامن مع توقيع مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للعيون بالإسماعيلية، ليصبح أول جهة طبية تعتمد المنظومة الجديدة تمهيدًا لربطها بمنظومة التأمين الصحي الشامل، في خطوة تمهّد لرقمنة خدمات الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية.

«إيتيدا» تُعلن نتائج الدورة الـ37 من برنامج المشروعات المشتركة الممولة

أعلنت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) عن نتائج الدورة السابعة والثلاثين من برنامج المشروعات المشتركة الممولة، وهو أحد البرامج الرائدة التى تنفذها الهيئة فى إطار مبادرة التعاون بين الشركات والجهات البحثية (ITAC).

وتهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين الأكاديمى والصناعى من خلال دعم المشروعات المشتركة فى مجال البحث والتطوير بما يلبّى احتياجات السوق ويسهم فى دفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمى فى مصر.

وقام بتقييم المشروعات المقدمة عددٌ من الخبراء، ونتجت عملية التقييم عن اختيار ثلاثة مشروعات متميزة للحصول على التمويل ضمن هذه الدورة من البرنامج.

وتتمتع هذه المشروعات بمستوى عال من الابتكار، وإمكانات واعدة لتحقيق تأثير فعلى فى السوق.

واعتمدت اللجنة التوجيهية للمبادرة هذه المشروعات الثلاثة فى مايو الماضى.

بـ 641 مليون جنيه .. أسيك للتعدين تتقدم بعرض شراء للاستحواذ على 90٪ من أسطول للنقل البري

أعلنت شركة أسيك للتعدين "أسكوم" التابعة لشركة القلعة للاستثمارات المالية، موافقة مجلس إدارتها على التقدم بعرض شراء عبر إحدى الشركات التابعة لها والمملوكة لها بالكامل؛ للاستحواذ على ٩٠٪ من أسهم شركة أسطول للنقل البري التابعة لـ راية القابضة للاستثمارات المالية.

وأشارت الشركة، في بيانها المنشور على موقع البورصة، إلى أن إجمالي قيمة الصفقة المتوقع سيصل ٦٤١ مليون جنيه عبر شراء ٧٧,٩ مليون سهم بسعر ٨,٢ جنيه للسهم الواحد.

وأوضحت أسيك للتعدين، أنها تعاقدت مع شركة أرتشر كمستشار مالي مستقل لتحديد القيمة العادلة للأسهم، في حين تعاقدت راية القابضة مع شركة "فاكت" كمستشار مالي لها في الصفقة.

«إيجاس» تسند 6 مناطق جديدة لشركات عالمية للبحث عن الغاز الطبيعي

أسندت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» (٦) قطاعات جديدة، على عدد من الشركات العالمية مما يساهم في تعظيم الاستثمارات في مجالات البحث والاستكشاف، إذ من المتوقع أن يتم ضخ استثمارات جديدة بحوالي ٢٤٥ مليون دولار وحفر (١٣) بئر استكشافي جديد كحد أدنى خلال فترات البحث، وتشمل تلك القطاعات (٤) قطاعات بحث جديدة بالبحر المتوسط، كان قد تم طرحها في سياق المزايدة العالمية لعام ٢٠٢٤ من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج، بالإضافة إلى عدد (٢) قطاع أرضي بدلتا النيل وشمال سيناء.

مصر للطيران تحصل على جائزة "أفضل موظفي شركة طيران" على مستوي أفريقيا لعام 2025

التقى الطيار أحمد عادل، رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران، بمجموعات العمل من شركة مصر للطيران للخطوط الجوية المشاركة في تقييم سكاي تراكس من (قطاع العمليات - قطاع الضيافة الجوية - قطاع الشئون التجارية - الإدارة العامة للمحطات - الإدارة العامة للعلاقات العامة - الإدارة العامة للبحوث والتطوير - الأمن - السلامة والجودة)، بالإضافة إلي فرق العمل المختلفة من الشركات التابعة، حيث قدم لهم الشكر على جهودهم المتميزة وأدائهم المشرف والتي ساهمت في فوز مصر للطيران بأكثر من جائزة لعام ٢٠٢٥، وذلك كأكثر شركة طيران تطورا في أفريقيا (للعام الثاني على التوالي)، وأفضل طاقم ضيافة في أفريقيا، وأفضل وجبات مقدمة على الدرجة السياحية في أفريقيا.

كما احتلت مصر للطيران المركز الـ ٦٨ عالميا ض

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 29 يونيو 2025 ● العدد 797

الحكومة تلغي قرار تخفيض أسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية اعتباراً من يوليو

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، قرارًا بإلغاء القرار رقم ٧٨١ لسنة ٢٠٢٠، الذي كان يقضي بتخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية للأنشطة الصناعية على الجهود الفائقة والعالية والمتوسطة، سواء داخل أوقات الذروة أو خارجها، بقيمة ١٠ قروش لكل كيلووات/ساعة.

وينص القرار الجديد على بدء العمل به اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٥.

ويعني ذلك انتهاء العمل بالتخفيضات السابقة في أسعار الكهرباء المقدمة للقطاع الصناعي، في خطوة تشير إلى مراجعة سياسات دعم الطاقة في ظل المستجدات الاقتصادية.

في ذكرى ٣٠ يونيو

وزارة التموين: استراتيجية استباقية لتعزيز الأمن الغذائي واحتياطي مستدام من السلع

حافظت مصر من خلال استراتيجية استباقية لوزارة التموين والتجارة الداخلية وتوجيهات القيادة السياسية الدائمة بالحفاظ على الأمن الغذائي في توفير احتياطي استراتيجي آمن ومستدام من السلع الأساسية منذ ثورة ٣٠ يونيو المجيدة.

ووفق بيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية، فقد نجحت الوزارة خلال السنوات الماضية في تحقيق الأمن الغذائي، واستمرار تدفق الإمدادات للمقررات التموينية من الخبز المدعم والسلع الأساسية، وإدارة مخزون السلع الاستراتيجية بأساليب حديثة تعتمد على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية والتنبؤ بالأزمات لتلافي الاختناقات الموسمية.

وخلال الفترة الماضية .. سجلت الوزارة نشاطا مكثفًا ونجاحات متواصلة استطاعت تحقيق نقلة نوعية في منظومة الأمن الغذائي وتعزيز استدامة الحماية الاجتماعية، بما يتماشى مع توجيهات القيادة السياسية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وتشير بيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أن استراتيجية الوزارة قامت على عدة محاور منها استدامة الحماية الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين، حيث وفرت الخبز البلدي المدعم لنحو ٦٩,٥ مليون مواطن، بإجمالي ٩٤,٩ مليار رغيف سنويًا، مدعومًا بمبلغ ٩٨ مليار جنيه، بالاضافة إلى تقديم ٣٠ سلعة أساسية على البطاقات التموينية لحوالي ٦١,٥ مليون مستفيد، بإجمالي دعم للسلع التموينية بلغ ٣٦ مليار جنيه، ليصل إجمالي دعم الخبز والسلع التموينية في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى أكثر من ١٣٤ مليار جنيه.

وقامت الوزارة بتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة عبر ٤٠ ألف منفذ ثابت ومتحرك، بما في ذلك "بدالي التموين"، ومنافذ "جمعيتي"، والمجمعات الاستهلاكية، والسيارات المتنقلة.

كما نفذت مبادرات لتخفيض أسعار المنتجات الأساسية مثل اللحوم والبيض، وواصلت تنظيم المعارض الموسمية الكبرى مثل "أهلا رمضان"، و"أهلا مدارس" لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

وضم المحور الثاني تعزيز الاحتياطي الاستراتيجي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث ضمنت الوزارة احتياطًا استراتيجيًا آمنًا من السلع الأساسية يكفي لمدة لا تقل عن ٦ أشهر، ما ساهم في استقرار الأسواق وتلبية احتياجات المواطنين في أوقات الأزمات.

وبلغت كميات توريد القمح المحلي في الموسم ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣,٥ مليون طن، مع تنويع مصادر استيراد الأقماح إلى ٢٢ منشأ معتمدا، مما عزز استدامة الإمدادات وتقليل المخاطر الجيوسياسية.

وعلى صعيد المشروعات القومية لزيادة السعات التخزينية .. شهد المشروع القومي للصوامع تطورًا كبيرًا بالمضي قدما في اتخاذ إجراءات تنفيذية تهدف إلى زيادة السعات التخزينية من ٣,٤ مليون طن إلى ٦ ملايين طن، وتقليل نسب الفاقد.

توقيع عقد بناء سفينتين جديدتين من سفن الصب الجاف العملاقة من طراز KAMSARMAX

شهد الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل توقيع عقد بناء سفينتين جديدتين من سفن الصب الجاف العملاقة من طراز KAMSARMAX بين شركة الملاحة الوطنية -إحدى الشركات التابعة لوزارة النقل- وترسانة هانتونج الصينية، وفق بيان من وزراة الصناعة المصرية اليوم الثلاثاء.

وقع العقد محمد سليمان متولي العضو المنتدب لشركة الملاحة الوطنية، ومينج شينجون (Mr. Meng Chengjun)، رئيس مجلس إدارة ترسانة هانتونج الصينية.

وحضر مراسم التوقيع كل من اللواء أشرف اللوزي مساعد وزير النقل للهيئات والشركات، والدكتور عمرو مصطفى رئيس الشركة القابضة للنقل البحري والبري، والمهندس محمد فتحي معان وزير النقل للنقل البحري.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، إن هذا التعاقد يأتي في اطار تنفيذ توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بتحويل مصر الى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت واستعادة قوة الأسطول التجاري المصري، بوصفه أداة اقتصادية هائلة وركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.

كما يأتي هذا التعاقد استمرارًا للتعاون المثمر مع ترسانة هانتونج الصينية، التي تُعد من أكبر الترسانات العالمية المتخصصة في بناء هذا النوع من السفن، وتتميز بقدرتها على تنفيذ مشروعاتها وفقًا لأحدث التصميمات والتقنيات العالمية، وفق الوزير.

اسلام عبدالفتاح

٢,٢٤٣ مليار جنيه صافي أصول صناديق استثمار الذهب بنهاية مايو ٢٠٢٥

شهدت صناديق الذهب المرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية، إقبالا متزايدًا حتى نهاية مايو ٢٠٢٥، حيث بلغ إجمالي عدد الحسابات ٢١٠ آلاف حساب، بينما سجلت صافي الأصول مستوى ٢,٢٤٣ مليار جنيه بنهاية مايو، مقارنة بصافي الأصول في إبريل ٢,١٠٨ مليار جنيه.

وبالنسبة لتوزيع المستثمرين، استحوذ الأفراد على نحو ٦٣٪ من الحسابات، مقابل ٣٧٪ للمؤسسات والصناديق، كما أظهرت البيانات، أن الذكور يمثلون ٨٦٪ من المستثمرين، بينما تمثل الإناث ١٤٪.

وفيما يخص الفئة العمرية، تصدرت الشريحة من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عامًا بنسبة ٤٤٪ من إجمالي الحسابات، ثم الشريحة من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عامًا بنسبة ٣٤٪، وبلغت نسبة المستثمرين من عمر ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عامًا نحو ١٣٪، ومن فوق ٥٠ عامًا بنسبة ٤٪، بينما من هم دون ٢٠ عامًا نسبة ٤٪.

وبالنسبة لأكبر الصناديق من حيث الأصول وعدد الحسابات، تصدر صندوق "جولد AZ" التابع لشركة أزيموت مصر للادخار والاستثمار، بصافي أصول بلغت ١,٤٨ مليار جنيه، وعدد حسابات تجاوز ١٩٩ ألف حساب. ثم صندوق "صباباك – بلتون إيفولف" بصافي أصول قدرها ٥٩٨ مليون جنيه، وعدد حسابات ٢,٦ ألف، بينما جاء صندوق "الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية" بصافي أصول ١٦٥ مليون جنيه، وعدد حسابات ٨,٤ ألف.

لأول مرة منذ عقود

الاكتفاء من صناعة السكر علي رادار الاهتمام الحكومي

في وقت يواجه فيه العالم أزمات غذائية متكررة وارتفاعات حادة في أسعار السلع الأساسية، تقترب مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر لأول مرة منذ عقود، مدفوعة بزيادة غير مسبوقة في المساحات المزروعة من بنجر السكر، وبدء تشغيل عدد من المصانع الجديدة.

ويعد السكر من السلع الأساسية المدرجة على بطاقات التموين في مصر، إلى جانب الأرز والزيت، ويبلغ عدد بطاقات التموين حوالي ٢٢ مليون بطاقة، يستفيد منها نحو ٦٣ مليون مواطن.

وتعتبر مصر واحدة من أعلى الدول استهلاكا للسكر، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يستهلك الفرد في مصر سنويا ٥١,٤ كيلوجراما من السكر، أي ما يقرب من ضعف استهلاك المتوسط العالمي للفرد.

ووفقًا لتصريحات مسؤولي وزارة الزراعة، فإن الإنتاج المحلي مرشح لبلوغ ٣,١ مليون طن بنهاية ٢٠٢٥، وهو ما يغطي الاحتياجات المحلية البالغة نحو ٤,١ مليون طن.

وينهي هذا الأمر سنوات من اعتماد مصر على الأسواق الخارجية، ويدخل البلاد مرحلة جديدة من تعزيز أمنها الغذائي في هذا المنتج الاستراتيجي، وفقًا لمجلس المحاصيل السكرية.

استهلاك مصري

وفقًا لتقرير صادر عن وزارة الزراعة الأمريكية، فإن الاستهلاك المحلي من السكر في مصر ارتفع إلى ٤,١ مليون طن خلال موسم ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣,٩ مليون طن في الموسم السابق، نتيجة زيادة عدد اللاجئين وارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية.

وتسعى الحكومة لسد هذه الفجوة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، مع خفض الاعتماد على الواردات التي تُرهق الميزان التجاري وتستنزف النقد الأجنبي.

أزمات متعددة

وشهدت مصر عدة أزمات في سلعة السكر كان آخرها عام ٢٠٢٤ أدت إلى اختفائه وتضاعف سعره من نحو ١٨ جنيها للكيلو الواحد إلى ٥٥ جنيها وسط نقص حاد بالدولار وتراجع الإنتاج قبل أن يتراجع إلى ٣٣ جنيها.

وثمة تباعد ملحوظ بين تصريحات الحكومة المصرية وتوقعات وزارة الزراعة الأمريكية بشأن قطاع السكر، فالأخيرة تتوقع إنتاجا بـ٢,٦ مليون طن واستهلاكا بـ٣,٧٥ ملايين طن.

وبحسب تصريحات مصادر بوزارة التموين والتجارة الداخلية، فإن المساحة التي تم توريدها من القصب هذا الموسم بلغت ١٦٧,٥ ألف فدان، مقابل ١٩٧,٢ ألف فدان في نفس الفترة من الموسم الماضي، وتم إنتاج ٥٦٠,٢ ألف طن سكر قصب حتى نهاية مارس، مقارنة بـ ٥٦٩,١ ألف طن في نفس الفترة من العام السابق.

وتستهدف شركة السكر والصناعات التكاملية توريد ٦ ملايين طن من القصب بنهاية الموسم، لإنتاج نحو ٦٦٠ ألف طن سكر.

اهتمام حكومي

وتهتم الحكومة بصناعة السكر كأحد الصناعات الاستراتيجية المهمة، وتؤكد دوما أنها تعمل على استثمار الفرص الواعدة لنمو هذه الصناعة وتوسعها، سواء فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي للمحاصيل السُكرية وكذا الصناعات التكاملية الأخرى المرتبطة بها، وذلك في إطار سعي الدولة لتحقيق مستهدفات تعزيز الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار ، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، بمقر مجلس الوزراء بمدينة العلمين الجديدة، لبحث واستعراض فرص وتحديات صناعة السكر في مصر، وذلك بحضور الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، علاء الدين فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، غادة نور، مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية لشئون الاستثمار والترويج والطروحات الحكومية، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية، كما شارك في الاجتماع عبر تقنية الفيديوكونفرانس الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل.

ووجه الدكتور مصطفى مدبولي؛ خلال الاجتماع ، الوزراء المعنيين بعقد اجتماع مع المصنعين؛ وذلك لعرض استراتيجية الدولة في ملف صناعة السكر، سواء فيما يتعلق بكميات الاحتياجات وخلافه، للتوافق على خطة عمل محددة، تسهم في تحقيق أهداف الدولة في هذا الملف.

وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، تناول الاجتماع استعراض محاور استراتيجية الدولة لنمو صناعة السكر، وسبل دعم هذه الصناعة المهمة، وتعزيز دور مختلف مدخلاتها، فضلا عن تنمية مُختلف الصناعات القائمة والمرتبطة بصناعة السُكر، وما يتعلق بفرص تعظيم الاستفادة من هذه الصناعات ومُنتجاتها.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول أيضا الجهود المبذولة لتنفيذ خطط الإصحاح البيئي بمختلف مصانع السكر في مصر، في إطار الالتزام بالمعايير البيئية المطبقة في هذا الشأن، وتطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستدامة داخل هذه المصانع.

من جانبه أكد النائب محمود شعلان، عضو لجنة الزراعة بمجلس النواب، أن بحث مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي فرص تحديث صناعة السكر يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز القطاع الزراعي والصناعي في مصر، خاصة أن صناعة السكر تعتمد بشكل مباشر على المحاصيل الزراعية مثل البنجر وقصب السكر.

صناعة استراتيجية

وقالت النائبة إيفلين متي، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب، إن اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي لمناقشة فرص تحديث صناعة السكر في مصر، يعكس الاهتمام الكبير من الدولة بهذه الصناعة الاستراتيجية التي تمثل جزءًا هامًا من منظومة الصناعة الوطنية.

وأوضحت أن صناعة السكر ليست مجرد قطاع صناعي منفصل، بل هي حلقة وصل بين الزراعة والصناعة، وتلعب دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد المصري عبر خلق فرص عمل وتشجيع الصناعات التكاملية المرتبطة بها. وأضافت أن التحديث في هذه الصناعة يجب أن يشمل تحديث خطوط الإنتاج وتطوير البنية التحتية للمصانع لتصبح أكثر كفاءة واستدامة.

أمن غذائي

وأكد النائب علي الدسوقي، عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب، أن صناعة السكر تمثل إحدى الركائز الأساسية في منظومة الأمن الغذائي المصري، مشددا على أهمية العمل المستمر على تحديث هذه الصناعة لتواكب التطورات العالمية وتلبي احتياجات السوق المحلي.

وأضاف الدسوقي أن صناعة السكر ليست مجرد قطاع زراعي أو صناعي منفصل، بل هي منظومة متكاملة تشمل زراعة المحاصيل السكرية، والتصنيع، والصناعات التكاملية المرتبطة بها، والتي تساهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

وأوضح أن تطوير هذه الصناعة سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد، ما يدعم التوازن التجاري ويخفف الأعباء على ميزانية الدولة.

و يقول الدكتور مصطفى عبد الجواد، رئيس مجلس المحاصيل السكرية، إن إجمالي المساحات المزروعة ببنجر السكر بلغ ٣٠٤ آلاف فدان حتى نهاية أبريل ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن ثماني شركات قامت باستلام المحصول من هذه المساحات وهي: النوبارية، النيل، الفيوم، الدلتا، الدقهلية، أبوقرقاص، القناة، والشرقية.

واضاف أن كميات البنجر المنتجة بلغت نحو ٥,٦ مليون طن، ويتوقع أن تُسفر هذه الكمية عن إنتاج ٢,٥ مليون طن سكر هذا الموسم، مقارنة بـ ١,٥ مليون طن فقط في الموسم الماضي، نتيجة زيادة المساحة المنزرعة بنحو ١٨٠ ألف فدان.

من جانبه، كشف الدكتور أيمن العش، مدير معهد بحوث المحاصيل السكرية، عن فاقد يتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من محصول القصب خلال الموسم، موضحًا أن السبب الرئيس هو نقص العمالة المدربة على الحصاد.

وقال العش إن الطريقة المثلى لقطع القصب تتطلب جزه من سطح التربة مباشرة، مؤكدًا أن ترك "عقلة" واحدة فقط في كل عود قد يؤدي إلى خسارة عشرات الأطنان لكل فدان.

اسامة السيد

رئيس الحكومة يوجه الوزراء المعنيين بعقد اجتماع مع المصنعين لعرض استراتيجية الدولة في ملف صناعة السكر

الصناعة والطاقة والبنية الرقمية علي رأس أولويات الحكومة

نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء سلسلة من مقاطع الفيديو والإنفوجرافات عبر منصاته الرقمية، تحت عنوان "حصاد ١٠ سنوات من التنمية"، بهدف استعراض أبرز ما تحقق من مشروعات وإنجازات في قطاعات الصناعة والتجارة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب جهود الدولة في حوكمة القرار وبناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص.

وفي إطار اهتمام الدولة على التحول إلى الطاقة النظيفة، أوضحت المقاطع المصورة أن مصر حققت قفزة كبيرة في قدرات الطاقة المتجددة بنسبة زيادة بلغت ١١٠,١٪، لتصل إلى ٧٣٣١ ميجاوات في عام ٢٠٢٤. وسلطت الضوء على عدد من المشروعات الكبرى مثل مزارع الرياح في الزعفرانة وجبل الزيت وخليج السويس، والتي ساهمت بإنتاج نحو ١٣٠٠ ميجاوات من الكهرباء، إضافة إلى محطة أبيدوس ١ للطاقة الشمسية التي تم افتتاحها في ديسمبر ٢٠٢٤ وسجلت إنتاجية بلغت ٥٠٠ ميجاوات خلال فترة قصيرة، كما يعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية أحد أكبر المشروعات في هذا المجال بإنتاجية تصل إلى ١٤٦٥ ميجاوات وتوفير عشرة آلاف فرصة عمل، إلى جانب مساهمته في خفض ٢٠٠ ألف طن من الانبعاثات الضارة.

إنجازات صناعية

في قطاع الصناعة والتجارة، استعرض مركز المعلومات نتائج جهود الدولة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤، حيث تم إنشاء ٥٠٤٦ وحدة صناعية في ١٥ محافظة، إلى جانب إنشاء مدن صناعية جديدة على مساحة تقدر بنحو ٥٠٦ أفدنة، كما تم منح أكثر من ٨٥ ألف رخصة تشغيل صناعي و٧٤٣٣ رخصة بناء خلال السنوات الماضية، في ظل رؤية استراتيجية تستهدف دعم التنمية الصناعية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

وأكدت الإنفوجرافات أن الدولة تبنت نهجًا شاملًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمويل عدد من البرامج التنموية، من بينها تخصيص ٦ ملايين يورو لتعزيز التوظيف في المناطق المتأثرة بالهجرة، و٢ مليون دولار لتشغيل الشباب في دلتا النيل، و٢,٦٤ مليون دولار لمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة. كما تم دعم الاقتصاد الدائري عبر تمويل بلغ ٣,٢ ملايين دولار لتقليل استخدام البلاستيك، إلى جانب تنفيذ مشروع «GEIPP» بقيمة تجاوزت ١,٧ مليون يورو لتوفير بيئة صناعية صديقة للبيئة.

إنجازات الاتصالات

وشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا لافتًا، بلغ ١٦,٣٪، ليصبح الأعلى بين قطاعات الدولة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وتم توقيع اتفاقيات مع ٧٤ شركة محلية وعالمية لإنشاء ٨٥ مركز تعهيد وتوفير ٦٠ ألف فرصة عمل متخصصة خلال ثلاث سنوات. كما سجلت صادرات مصر الرقمية نموًا بنسبة ٢٦٪ بقيمة بلغت ٦,٢ مليار دولار، وارتفعت إيرادات القطاع إلى ٣١٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة نمو وصلت إلى ٧٥٪.

شراكة القطاع الخاص

وفي سياق متصل، كشف مركز المعلومات عن ارتفاع مساهمة شراكات القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، حيث بلغت التكلفة الاستثمارية لـ٦ مشروعات شراكة أكثر من ٢٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ووصل إجمالي عقود المشاركة مع القطاع الخاص خلال ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى نحو ١٩,٨ مليار جنيه. وأشارت البيانات إلى أن ٣٨٪ من الإجراءات التي نُفذت خلال عام ٢٠٢٤ ركزت على دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وبلغ إجمالي التمويلات الميسّرة للقطاع من شركاء التنمية نحو ١٠,٣ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، وارتفعت تمويلات القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى ٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ٢,٩ مليار دولار في العام السابق.

وأبرزت الحملة المعلوماتية دور مبادرة "صندوق مصر لإعداد دراسات مشروعات الشاركة" في تسريع تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث أسهمت في تقليص مدة إعداد دراسات الجدوى من عام إلى شهرين فقط، كما عززت مساهمة مصر في البنية التحتية المستدامة بتمويلات بلغت ٩ ملايين يورو من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار وبنوك تنموية أخرى.

إجراءات إصلاحية

وفي إطار جهود دعم الصناعة، اتخذت الحكومة ١٣٤ إجراءً إصلاحيًا بين مايو ٢٠٢٢ وديسمبر ٢٠٢٤، ركزت نسبة كبيرة منها على تشجيع الصناعة المحلية، حيث استحوذ القطاع الصناعي على نحو ١٥,٧٪ من الشركات الجديدة التي تأسست خلال العام المالي الأخير. وتم الانتهاء من تنفيذ وتسليم ١٤٧ منطقة صناعية، والتعاقد على ٢١٨ مشروعًا جديدًا بتكلفة استثمارية بلغت ٥,١ مليار دولار، بالإضافة إلى طرح ٢٦١٢ قطعة أرض صناعية في ٢٤ محافظة عبر منصة مصر الصناعية الرقمية في ديسمبر ٢٠٢٤، كما تم تخصيص ٣٠ مليار جنيه ضمن المرحلة الأولى من مبادرة دعم الشركات الصناعية ذات الأولوية، ما ساهم في توفير أكثر من ألف فرصة استثمارية في ١٧ منطقة صناعية بـ١٤ محافظة.

ضبط سوق الصرف

وفي إطار سعي الدولة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، كشفت مقاطع الفيديو عن مجموعة من الإجراءات الفعالة التي اتخذت لضبط سوق الصرف، منها ترشيد الإنفاق الدولاري، وتحرير سعر الصرف وفق آليات السوق، وتفعيل أدوات الصرف الآجل، وإتاحة خدمات الحوالات المالية من الخارج، والتعامل بالمشتقات المالية لتعزيز السيولة بالعملة الأجنبية.

كما أظهرت المقاطع المصورة أن مصر تشهد طفرة في تطوير بنيتها التحتية بمختلف القطاعات، حيث تمتلك حاليًا ١٠٠ محطة لتحلية المياه بطاقة ١,٢ مليون متر مكعب يوميًا، مع استهداف إضافة ٢١ محطة جديدة ضمن المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتحلية، إلى جانب ارتفاع تغطية الصرف الصحي إلى ٩٦٪ في المناطق الحضرية و٤٨٪ في المناطق الريفية بعدد ٥٨٨ محطة معالجة. أما في قطاع الغاز، فقد تم توصيل الخدمة إلى نحو ١٤,٩ مليون وحدة سكنية حتى نهاية ٢٠٢٤، بالتوازي مع تحديث الشبكة القومية للكهرباء، وتوسيع مشروعات النقل والطرق والسكك الحديدية في إطار خطة متكاملة لتحديث البنية الأساسية وتحسين جودة حياة المواطنين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

رضوى عبدالله

«معلومات الوزراء» : قفزة كبيرة في قدرات الطاقة المتجددة و إنشاء 5046 وحدة صناعية في 15 محافظة

توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز تنمية التجارة الداخلية ومجلس الدولة لإتاحة الاستعلام عن السجلات التجارية

وقع جهاز تنمية التجارة الداخلية التابع لوزارة التموين برتوكول تعاون مع مجلس الدولة، بهدف إتاحة خدمات الاستعلام عن السجلات التجارية أمام الجهات القضائية، وذلك في إطار دعم جهود الدولة للتحول الرقمي وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية.

وتم توقيع البروتوكول بين حسام الجراحي، مساعد الوزير لشئون الرقابة والمشرف على أعمال جهاز تنمية التجارة الداخلية، ومحمود أبو الدهب، نائب رئيس مجلس الدولة والأمين العام.

ويتيح هذا التعاون لمجلس الدولة الاستعلام المباشر من قاعدة بيانات السجل التجاري من خلال المحول الرقمي لتبادل البيانات الحكومية، تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يضمن سرعة ودقة تبادل المعلومات.

ويُمكن لمجلس الدولة من خلال هذا الربط الرقمي الحصول على عدد من الخدمات، مثل الاستدلال باستخدام الرقم القومي، للوصول إلى المنشآت والشركات التابعة للشخص المعني.

الاستعلام عن بيانات السجل التجاري باستخدام الرقم الموحد، أو الرقم الضريبي، أو رقم القيد ومكتب السجل التجاري ومستوى القيد. وأكد شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية أن البروتوكول يُجسد تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة، ويعكس التوجه الحكومي نحو التيسير على الجهات القضائية في أداء مهامها بدقة وسرعة، مشيرًا إلى أن وزارة التموين مستمرة في دعم منظومة التحول الرقمي وتوسيع نطاق الخدمات الذكية التي تسهم في تحسين بيئة الأعمال وخدمة المواطن.

سيد الجارحي

خلال الاجتماع السادس والعشرون للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية

وزير الصناعة: تشكيل لجنة مصغرة تضم الجهات المعنية للتصدي لمحاولات التهرب الجمركي

ترأس الفريق كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، الاجتماع السادس والعشرين للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، بحضور كل من اللواء محمد صلاح الدين وزير الدولة للإنتاج الحربي، ومحمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وياسمين فؤاد وزيرة البيئة، ومنال عوض وزيرة التنمية المحلية، وشريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وكريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، واللواء مختار عبداللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، وناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وطارق الهوبي رئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء، إلى جانب ممثلي الوزارات والهيئات أعضاء المجموعة الوزارية، وعدد من قيادات وزارتي الصناعة والنقل.

وفي مستهل الاجتماع، أشار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، إلى زيارته لمنطقة أبورواش الصناعية، وإطلاعه على التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية بالمنطقة (٨٠٠ منشأة حاليا ومخطط وصولها إلى ١٠٠٠ منشأة بعد التوسعات المستقبلية)، وتركزت التحديات بالمنطقة في ضعف المرافق الأساسية (مياه الشرب -الصرف الصحي- الكهرباء- الغاز) بالمنطقة؛ مما ينعكس سلبيا على سير العملية الإنتاجية بهذه المنشآت.

وأكد الوزير، ضرورة تضافر جهود جميع الوزارات (وخاصة وزارتي الإسكان والري) والهيئات المعنية؛ لرفع كفاءة المرافق بالمنطقة، وإقامة محطة المياه والصرف الصحي التي حصلت المنطقة على التصديقات والموافقات اللازمة لإقامتها، وتوفير الاعتمادات المالية المطلوبة، بالتنسيق مع محافظة الجيزة لإقامة المحطة، وزيادة الطاقات اللازمة للمنطقة بما يسهم في تعظيم عجلة الإنتاج بها، خاصة وأن بها مصانع كبيرة وكثيفة العمالة وأغلبها يصدر للخارج.

كما اتفقت المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، على إعداد وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية خطة لإقامة محطة المياه والصرف الصحي وعرضها خلال الاجتماع القادم للمجموعة.

واستعرض الاجتماع، الشكاوى المقدمة من عدد من الشركات المصرية المتخصصة في صناعة الفلاتر والمرشحات للتصدي لمشكلة التهرب الجمركي لما لها من آثار سلبية على الشركات المحلية.

وجرى استعراض آلية التسعير الآلي المتبعة في مصلحة الجمارك المصرية؛ لتحديد الأسعار الاسترشادية التي يمكن بناء عليها تسعير الواردات.

ووجه الوزير، بتشكيل لجنة مصغرة تضم ممثلي وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ومصلحة الجمارك المصرية وهيئة المواصفات والجودة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات واتحاد الصناعات المصرية وصاحب شركة؛ لوضع توصيات بشأن التصدي لمحاولة التهرب الجمركي، وسبل التغلب عليها بما يحافظ على الصناعة المحلية، ويحفظ موارد الدولة، ويحسن من جودة المنتجات المتداولة بالسوق المصري.

وخلال الاجتماع، استعرض موقف ٣ شركات صدرت لها الرخصة الواحدة لإقامة مصانع أعلاف وتدوير الكاوتش وتعبئة وتغليف المواد الغذائية، واستنفذت البرنامج الزمني لإقامة المصانع.

خلال لقائه بأعضاء غرفة الصناعات الغذائية

حمدي عزام : برنامج التنمية الزراعية (ADP) يتلقى طلبات تمويل بـ١,٧ مليار جنيه و يستهدف ضخ ١٠ مليارات جنيه

أعلن حمدي عزام، مدير برنامج التنمية الزراعية (ADP) التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تلقى البرنامج طلبات تمويل بقيمة ١,٧ مليار جنيه خلال العام الجاري، من إجمالي مستهدف يبلغ ١٠ مليارات جنيه، مشيرًا إلى أن قطاع الصناعات الغذائية يأتي في صدارة القطاعات المستهدفة، نظرًا لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي وسلاسل القيمة والتشغيل والتصدير.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الصناعات الغذائية برئاسة المهندس أشرف الجزايرلي، ضمن جهود الغرفة لتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والأطراف المعنية، وتعريف الشركات الأعضاء بفرص التمويل والمبادرات التنموية المتاحة.

وأوضح عزام، أن البرنامج، منذ إنشائه عام ١٩٩٢ ضخ تمويلات تجاوزت ١٢,٨ مليار جنيه، استفاد منها أكثر من ٤٣٨ ألف عميل في جميع المحافظات.

ويستهدف البرنامج دعم الأنشطة الزراعية والتصنيعية ذات القيمة المضافة، وبالأخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في تصنيع وتعبئة الحاصلات الزراعية، الأغذية المحفوظة، الألبان، العصائر، الزيوت النباتية، اللحوم والدواجن، الأعلاف، التبريد والتغليف والنقل المبرد.

وأضاف أن البرنامج يضم تحت مظلته ١٦ بنك بتمويل متاح للأفراد والشركات، بقيم تبدأ من ٢ إلى ٣ ملايين جنيه للمشروعات الصغيرة، وتصل إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت المتوسطة والكبيرة، بفائدة تنافسية تتراوح بين ٩,٥٪ و١٢٪، مع فترات سماح تصل إلى عام.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مع ظهور دورهم المؤثر في الحرب الإيرانية الأسرائيلية..

كيف فطنت ثورة ٣٠ يونيو لمحاولات زرع الخونة لاختراق الشعوب و تدميرها

ثورة ٣٠ يونيو جاءت تعبيرا عن إرادة شعبية واعية حمتها قوات مسلحة وطنية استشعرت الخطر الداهم حين حاولت جماعة الإخوان تغيير هوية الدولة المصرية وتفكيك مؤسساتها

تحل الذكرى السنوية لثورة ٣٠ يونيو وقد أصبح واضحا، بعد مرور أكثر من عقد من الزمان، أن ما جرى لم يكن مجرد حراك شعبي رفض حكم جماعة دينية حاولت اختطاف الدولة، بل كان تحولا استراتيجيا في مسار الوطن، أخرج مصر من نفق مظلم كاد أن يعصف بكيانها السياسي والاجتماعي، ووضعها على طريق الاستقرار والمواجهة الحاسمة مع التحديات الإقليمية والدولية التي ما زالت تتسارع حتى اليوم، لقد جاءت ثورة ٣٠ يونيو تعبيرا عن إرادة شعبية واعية، حمتها قوات مسلحة ومؤسسات وطنية ، استشعرت الخطر الداهم حين حاولت جماعة الإخوان تغيير هوية الدولة المصرية، وتفكيك مؤسساتها، وتوريطها في صراعات إقليمية تخدم أجندات لا تمت لمصالح الشعب المصري بصلة.

فخلال عام واحد من الحكم، كشفت هذه الجماعة عن نواياها ورغبتها في إضعاف مؤسسات الدولة، وتهميش القضاء، والسيطرة على الإعلام، واستعداء الجيش، والارتهان لقوى خارجية، مما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري، لذلك إذا ما تأملنا المشهد الإقليمي الراهن، ندرك حجم ما كانت ستواجهه مصر لو لم تنجح ثورة ٣٠ يونيو في استعادة الدولة من براثن الفوضى، فيكفي اليوم أن ننظر إلى ما حل ببعض الدول المجاورة التي انجرفت في دوامات الاحتراب الداخلي، وانقسام الكيانات، وتفكك المجتمعات، نتيجة غياب الدولة المركزية أو سقوطها في يد تيارات دينية متطرفة أو مليشيات مسلحة ، لقد تفادت مصر هذا السيناريو الكارثي، لا بفضل الصدفة، وإنما بفعل يقظة شعبها وجيشها ومؤسساتها.

وتأتي ذكرى ثورة ٣٠ يونيو في وقت تشهد فيه المنطقة تصعيدا خطيرا، بدءا من الحرب المستعرة في غزة، ومحاولات تفجير المنطقة بأكملها عبر جر قوى إقليمية كبرى إلى صدام مباشر، مرورا بالتوترات في البحر الأحمر، وانكشاف مشاريع التغلغل الإقليمي في بعض الدول العربية، ووصولا إلى تهديدات الأمن المائي بسبب تعنت بعض الدول في ملف سد النهضة. وفي خضم هذا المشهد المضطرب، تبرز مصر كقوة توازن إقليمي فاعلة، تمتلك قرارها المستقل، وتسعى للحلول الدبلوماسية، وتحافظ على أمنها القومي.

هذا الدور المحوري الذي تقوم به الدولة المصرية، وبحسب إجماع الخبراء والسياسيين والاقتصاديين والبرلمانيين ، ما كان ليتحقق لولا سنوات من البناء المؤسسي والمشروعات القومية الضخمة التي أعقبت ثورة ٣٠ يونيو، لقد انطلقت الدولة المصرية بقيادة سياسية واعية ممثلة في الرئيس السيسي ، في مسيرة غير مسبوقة لإعادة بناء بنيتها التحتية، وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، ما مكنها من الصمود في وجه أزمات عاتية، أبرزها جائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية العالمية، والحرب الروسية الأوكرانية، وتداعياتها على أسعار الغذاء والطاقة.

ثقة دولية

لقد استطاعت مصر، بعد سنوات من الإصلاحات الاقتصادية القاسية، أن تعيد ثقة المؤسسات الدولية، وتجذب استثمارات ضخمة، وتطلق مشروعات تنموية عملاقة مثل العاصمة الإدارية الجديدة، ومحور قناة السويس، وشبكة الطرق القومية، وتطوير العشوائيات، وتوسيع مظلة برامج الدعم الاجتماعي مثل "تكافل وكرامة". هذه المشروعات لم تكن مجرد أرقام على الورق، بل انعكست على حياة ملايين المصريين، وساهمت في خلق بيئة أكثر استقرارًا ونموًا.

أمن قومي

كما لم تهمل مصر ملف الأمن القومي، بل أعادت بناء قواتها المسلحة وتحديث تسليحها، لتكون قادرة على حماية مصالحها في كل الاتجاهات الاستراتيجية، من الحدود الغربية إلى الجنوب إلى البحر الأحمر، بما يعكس فلسفة ثورة ٣٠ يونيو القائمة على ترسيخ مفهوم الدولة القوية العصرية، لذلك ثورة ٣٠ يونيو باتت محطة مفصلية أعادت تعريف مصر كدولة لها هوية راسخة، ومؤسسات قوية، وخيارات استراتيجية مستقلة. وإذا كانت التحديات الإقليمية اليوم تزداد تعقيدًا، فإن التجربة المصرية تؤكد أن الشعوب التي تحسن قراءة التاريخ، وتتمسك بوحدتها، قادرة على مواجهة كل ما يعترض طريقها من تهديدات.

كما نجحت ثورة ٣٠ يونيو في الحفاظ على كيان الدولة، وأعادت الاعتبار للإرادة الشعبية، ومهدت الطريق لمشروع وطني لا يزال في طور التقدم رغم التحديات، يحمل حلمًا بمصر أكثر استقرارًا وعدالة وقدرة على المنافسة، في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء.

إعادة تصحيح المسار وإخوان الخيانة

ستظل ثورة ٣٠ يونيو إذن حدثا متجددا في الزمن، لا ينطفئ بريقه ولا تتقادم مفاعليه؛ فلم يكن مُجرّد هبّة شعبية عابرة استعادت بلدًا وأعادت تصويب مسار إدارتها، بقدر ما كانت ترسيمًا جديدًا لواقع سياسي ظل يعاني قبلها لعقود، وتفتحت جدرانه بين وهن ومؤامرات ومساع للاختراق، حتى وصل إلى العام ٢٠١١ عاجزًا عن المواصلة وعن الرجوع؛ ما يسّر لبعض التيارات المشبوهة أن تُفعّل مُخططات وأجندات خاصة بها، أو مُتّصلة بدوائر فوق وطنية، أرهقت الدولة وعظمت آلامها، وعلى رأس المتورطين وقتها حلت جماعة الإخوان الإرهابية.

لم يكن الحدث الذى اندلع قبل اثنتي عشرة سنة بسيطا ولا عابرًا، كما لم يكن مُجرّد انتفاضة شعبية لإنهاء مسار مُختل تولّد من رحم أحداث يناير ٢٠١١، ورفع فصيلاً متطرفًا فوق ما يستحقّ أو يليق بمصر؛ لحدّ أن صار البلد بكامله مُهددا فى هويته ووجوده ، بل كانت الثورة إصلاحًا بأثر رجعى، وعودةً ضرورية لسد الثقوب عند منابع التاريخ.

تاريخ جماعة الإخوان الإرهابية منذ بداية نشأتها كان يحمل مؤشرات واضحة علي قيام كيان معاد للوطن ، حتي أن مؤسسها حسن البنا ومنذ البداية تقرب من القصر الملكي ومن سلطات الاحتلال عارضا خدمات أتباعه في مواجهة القوى الوطنية الساعية للتحرر والاستقلال، حتي أنه حصل من المحتل نفسه علي الدعم ، وحصل على دعم من شركة قناة السويس «بإدارتها الفرنسية وقتها»، وأسس جناحًا مسلحًا أسماه «النظام الخاص»، تولّى من خلاله إنفاذ رؤية التنظيم بأحط السبل وأكثرها خشونة، ومنها إطلاق مسار من الاغتيالات والحرائق وعمليات الإرهاب والتفجير.

> ●جماعة الإخوان تاريخ من الخيانة والعداء للوطن ومؤسساته وخلال عام واحد من حكمها لمصر كشفت عن نواياها ورغبتها في إضعاف مؤسسات الدولة والسيطرة على الإعلام واستعداء الجيش والارتهان لقوى خارجية

وحتي بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اصطدمت الجماعة بقادة الثورة ومؤسسات الدولة ، وكان المنعطف الأكبر عندما حاولت اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية، وتأكد لاحقًا أنها وثيقة الصلة بالجريمة من أعلى مستوياتها، وليس بأيدى المنفذين فحسب، كان مرشدها حسن الهضيبى على علم بالمسألة، كما كان البنا من قبله مُشرفا على صحيفة إجرام التنظيم، ومثلما ظل المرشدون جميعًا من بعدهما شركاء مباشرين فى التخطيط وبناء المسارات العدائية تجاه الدولة والمواطنين، من التلمسانى وأبو النصر ومصطفى مشهور والهضيبى الصغير، إلى مهدى عاكف ومحمد بديع والقائم بالأعمال بعده محمود عزت وورثته الحاليون بشكل غير رسمي.

صحيفة سوابق التنظيم الإرهابى تفوق الحصر وتضم علي سبيل المثال : قَتلُ الخازندار وأحمد ماهر وكثيرين غيرهما ، وقضية تنظيم سيد قطب الذى سعى لتفجير القناطر الخيرية وإغراق الدلتا، ومن بعدها الفنية العسكرية ومحاولة الانقلاب على نظام السادات، ثم الاتصال الوثيق بعملية قتل السادات، وإلى استدعاء القتلة فى احتفالات أكتوبر ٢٠١٢، ثم إطلاق أضخم موجة إرهاب مفتوحة على بلد بكامله بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وبعد ٢٠١١ وصلت الجماعة إلي السلطة ، وكانت سنةً واحدة قضتها الجماعة فى السلطة، كانت كافيةً لفَضح صورتها الحقيقية، وإبراز سوء نواياها وما تُضمره للبلد وأهله، تحالفت مع كل جماعات التطرف والإرهاب، وفتحت خطوط اتصال مع قوى خارجية مُعادية، وبدأت التجهيز لجيش موازٍ يستند على أكتاف ميليشياتها القائمة، ومارست هجمةً مفتوحة على كل الخُصوم والمناوئين، بدأت بالتشهير والتكفير والابتزاز، ووصلت إلى العنف والقمع وإراقة الدم، فقُتل عشرات المصريين فى الشوارع على أيدى الإخوان، وكان المشهد الأبرز والسَّقطة الدامغة بسقوط الصحفى الشاب الحسينى أبو ضيف أمام عصابات الجماعة فى محيط قصر الاتحادية.

أسرار وتفاصيل معركة الشعب والجيش لتحرير هوية الدولة المصرية في 30 يونيو

ذكري ثورة 30 يونيو تأتي في وقت تشهد فيه المنطقة تصعيدا خطيرا ومحاولات لتفجير المنطقة بأكملها و مصر تبرز كقوة توازن إقليمي فاعلة تمتلك قرارها المستقل وتحافظ على أمنها القومي

بدا واضحًا لعموم المصريين أنّ ما كانوا يسمعونه عن الجماعة الإرهابية أقل من الحقيقة بكثير، وأن مسألة التعايش معها، فى السلطة أو خارجها، تبدو مستحيلةً تمامًا .. كان العريان والبلتاجى وخيرت الشاطر وغيرهم يُجاهرون بعناصر خطّتهم لابتلاع الدولة، وقد أطلقوا عليها مُسمّى «التمكين» كاسم حركى مُراوغ، بينما تسرح ميليشياتهم فى الشوارع، وتنغلق قبضتُهم على البلدَ كهُويّة ومؤسّسات، وعندما أبدى العوام الخائفون غضبهم من سلوكيات الجماعة، وتمرّدوا عليها، ودعوا للتظاهر فى ٣٠ يونيو، صعّدت من تهديدها، واستبقت التظاهرات بالاعتصام فى ميدانى رابعة ونهضة مصر، ووصلت لأعلى مراحل الوقاحة واستعراض القوة بالتلويح بسحق مُعارضيها ورشّهم بالدم لو فكروا أن يرشّوا نظامهم بالماء، على ما قال المتطرف المنحط صفوت حجازى.

مضت الثورة فى طريقها بقوة الإرادة وطاقة الغيظ الوطنى الصافى. نجحت حملت تمرّد فى جمع ملايين التوقعات، وتدفقت كل هذه الأعداد إلى الشوارع؛ فوجدت دعما من المؤسسات الصلبة التى قررت الانحياز للإرادة الشعبية فى مواجهة فصيل تكشّف للجميع أنه الأقل وطنية والأكثر إجرامًا، ورغم الكلفة الباهظة التى سددها المصريون بعد يونيو ٢٠١٣، ولسنوات طويلة من المواجهة مع الجماعة وإرهابها المفتوح؛ فقد أنجزوا غايتهم المهمة بإنقاذ الوطن أوّلًا، وبتصحيح خطيئة التاريخ وسدّ الفجوة التى انفجرت فى وجه مصر منذ تأسيس البنا لعصابته.

هكذا لا يكون الاحتفال مجرّد احتفاء بعُلوّ الإرادة الشعبية فحسب، ولا بالإجهاز على مُخطط لتركيع الدولة وتصفيَة مُقدّراتها؛ ولكنه رسالة بأنه لا يصح إلا الصحيح مهما طال أوان الخطأ، وبأنك قد تخدع بعض الناس لردح من الزمن؛ إنما لا يمكن أن تخدع الجميع طوال الوقت. وما زرعه حسن البنا بنيّة سيّئة وعقلٍ مُجرم، حصدته الجماعة بعد عقود لأنها ظلّت على عهده فى العنف وكراهية مصرَ والمصريين.

جيش وشعب واحد

مع اقتراب الذكرى السنوية لثورة ٣٠ يونيو، نستعيد روح هذا اليوم الذي مثّل لحظة فارقة في تاريخ الوطن ،، ونسترجع معها مشاهد خروج ملايين المصريين إلى الشوارع في واحدة من أكبر الحركات الشعبية في تاريخ مصر الحديث معلنين رفضهم لحكم جماعة الإخوان الارهابية ومطالبين باستعادة الدولة من براثن مشروع كان يهدد بتفكيكها وإضعاف مؤسساتها.

لم تكن ثورة ٣٠ يونيو مجرد حركة احتجاج ضد الإخوان بل كانت تعبيرًا حركى مُراوغ، بينما تسرح ميليشياتهم فى الشوارع، وتنغلق قبضتُهم على البلدَ كهُويّة ومؤسّسات، وعندما أبدى العوام الخائفون غضبهم من سلوكيات الجماعة، وتمرّدوا عليها، ودعوا للتظاهر فى ٣٠ يونيو، صعّدت من تهديدها، واستبقت التظاهرات بالاعتصام فى ميدانى رابعة ونهضة مصر، ووصلت لأعلى مراحل الوقاحة واستعراض القوة بالتلويح بسحق مُعارضيها ورشّهم بالدم لو فكروا أن يرشّوا نظامهم بالماء، على ما قال المتطرف المنحط صفوت حجازى.

وكما كانت ثورة ٢٥ يناير لحظة كسر حاجز الخوف كانت ٣٠ يونيو لحظة كسر احتكار السلطة باسم الدين ، ولأن الجيش المصري لم يكن يومًا بعيدًا عن ضمير هذا الشعب، فقد انحاز إلى إرادته مُجسّدًا دوره التاريخي كحامي لإرادة الأمة وضامن لوحدة الدولة

ومنذ ٣٠ يونيو دخلت مصر مرحلة جديدة عنوانها: "ترسيخ الدولة الوطنية" ، وبدأت معركة استعادة مؤسسات الدولة وبناء بنية تحتية قوية وفتح مسارات الإصلاح الاقتصادي رغم التحديات الإقليمية والدولية بل ومحاولات مستمرة من قوى خارجية لإشاعة الفوضى من جديد.

وقد يرى البعض أن المعركة السياسية اليوم أصبحت أكثر تعقيدًا والأدوات المستخدمة صارت أكثر تطورًا ولم تعد أدواتها آلات الحرب الجبارة فقط ، بل أيضاً أصبحت شائعات وحروب نفسية وضغوط اقتصادية ، وهنا يبقى الوعي الشعبي هو الحصن الأول وتبقى ذكرى ٣٠ يونيو تذكيرًا دائمًا بأن الشعب المصري حين يقرر فإن إرادته تنتصر .

حكاية شعب وقائد

حكاية شعب مصر العظيم لا تكمن في ماضيه العريق فقط بل في قدرته على الصمود والتحديات أمام كل الصعوبات التي تواجهه وسلاحة كلمته وصوته وابتسامته التي لا تفارق وجهه، شعب يؤمن بالكرامة ويعرف دقة معناها لذلك لا يستريح حتى الإنتصار ، ولذلك صنع ثورة عظيمة في يوم عظيم ٣٠ يونو ٢٠١٣ ، كانت لحظة فارقة في التاريخ السياسي الحديث، حيث كان الشعب المصري بطل الحكاية دوره محوريًا في نجاحها وصناعة القرار السياسي وقتها وبعدها.

خرج الملايين من الشعب المصرى في صباح هذا اليوم المشرق ٣٠ يونيو في مظاهرات حاشدة رافضة لحكم دكتاتورية الإخوان المسلمين وسياسات التقسيم والترهيب التي مارستها الجماعة. مطالبين بتغيير المسار السياسي. لقد نجح الشعب واستجابة مؤسسات الدولة وخاصة الجيش الذى حقق مطالب شعبه بإعلان خارطة طريق جديدة.

ولعبت وسائل الإعلام المصرية ومتمثلة القنوات الخاصة التي كان لها دورًا في كشف تجاوزات الجماعة الإخوانية وحكمها الديكتاتورى، بمتزامن مع خطة النشطاء السوشيال ميديا لتنظيم المظاهرات والاحتجاجات ونشر الفيديوهات عبر وسائل التواصل الاجتماعى التي ساهمت في تعبئة الرأي العام.

وبعد نجاح ثورة ٣٠ يونيو، بدأت المشاركة الشعبية في الظهور ومدة يدها إلى صنع قرارها بنفسها، وكان ذلك في الحوارات المجتمعية حول الدستور (٢٠١٤) التي شارك في أعدادها كافة أطياف المجتمع المصرى عبر الجلسات العامة داخل مجلس النواب، مما أعطى شرعية أوسع وأدق للتغييرات الدستورية التي لامست حياة الشعب المصرى.

كما أعد الشعب المصرى دستوره بنفسه، ساهم أيضًا في اتخاذ قرارات مواجهة العنف الإرهاب التى خلفته الجماعة الدموية الإرهابية، حيث دعم الشعب دولته في مواجهة اعتصامات الإخوان في رابعة وميدان النهضة، وشارك في الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والبرلمانية بأعداد كبيرة حاشدة، مما عزز مسار الشرعية الجديدة ، وواصل الشعب دعمه لقيادته السياسية التي انحازت لإرادته ووقف الشعب خلف قائده الرئيس عبد الفتاح السيسي وهو يبني الجمهورية الجديدة ، ويسير بسفينة الوطن وسط الأمواج العاتية التي تعصف بالمنطقة والعالم ، وآخرها ما شهدناه في الحرب الإريانية الإسرائيلية ، ومن قبلها العدوان الصهيوني على غزة ، وقد رأينا قائدا يدعم حقوق الشعب الفلسطيني ولا يتوانى عن تقديم كل أشكال الدعم والمساندة له .

وبحسب أحمد عاشور عضو مجلس النواب فإن ثورة ٣٠ يونيو ليست مجرد ذكرى عابرة، بل هي رمز للوعي الوطني والالتزام بمستقبل أفضل، فقد نجحت هذه الثورة في استعادة مسار الدولة نحو الاستقرار والتنمية، بعد فترة من الاضطرابات التي هددت أمن الوطن وسلامة مواطنيه، و لقد كانت رسالة قوية بأن الشعب المصري لا يقبل بديلاً عن الكرامة والحرية والعدالة.

وأضاف النائب احمد عاشور إن أهمية خطورة المسار الذي كانت تسلكه البلاد. فقد بات واضحًا أن مشروع الجماعة الإرهابية لم يكن مشروعًا وطنيًا بل أداة لتنفيذ أجندات خارجية تسعى لاختراق الدولة المصرية من الداخل.

وكما كانت ثورة ٢٥ يناير لحظة كسر حاجز الخوف كانت ٣٠ يونيو لحظة كسر احتكار السلطة باسم الدين ، ولأن الجيش المصري لم يكن يومًا بعيدًا عن ضمير هذا الشعب، فقد انحاز إلى إرادته مُجسّدًا دوره التاريخي كحامي لإرادة الأمة وضامن لوحدة الدولة

ومنذ ٣٠ يونيو دخلت مصر مرحلة جديدة عنوانها: "ترسيخ الدولة الوطنية" ، وبدأت معركة استعادة مؤسسات الدولة وبناء بنية تحتية قوية وفتح مسارات الإصلاح الاقتصادي رغم التحديات الإقليمية والدولية بل ومحاولات مستمرة من قوى خارجية لإشاعة الفوضى من جديد.

وقد يرى البعض أن المعركة السياسية اليوم أصبحت أكثر تعقيدًا والأدوات المستخدمة صارت أكثر تطورًا ولم تعد أدواتها آلات الحرب الجبارة فقط ، بل أيضاً أصبحت شائعات وحروب نفسية وضغوط اقتصادية ، وهنا يبقى الوعي الشعبي هو الحصن الأول وتبقى ذكرى ٣٠ يونيو تذكيرًا دائمًا بأن الشعب المصري حين يقرر فإن إرادته تنتصر .

وقال عضو مجلس النواب إن ثورة ٣٠ يونيو ستظل نقطة مضيئة في تاريخ مصر الحديث، تذكرنا دائما بأن إرادة الشعب هي القوة التي لا تقهر، وأن المستقبل يبدأ بيد شعب واع متحد حول قيادته الوطنية.

وفي ذات الصدد، أكدت النائبة هند رشاد أمين سر لجنة الاعلام والثقافة بمجلس النواب أن ثورة ٣٠ يونيو كانت علامة فارقة في مسيرة وطننا، حيث عبر المصريون فيها عن رفضهم لكل أشكال الظلم والاضطراب، ورفعوا شعار استعادة الأمن والاستقرار كحق أصيل لكل مواطن، فهذه الثورة كانت تعبيرا صادقاً عن حب الوطن ورغبة الشعب في بناء مستقبل أفضل يضمن حياة كريمة لكل أبنائه.

وأضافت النائبة هند رشاد في تصريحات صحفية أن أهمية هذه الثورة تتجسد في قدرتها على توحيد الصف الوطني، وتعزيز اللحمة الاجتماعية، وهو ما أسس لبيئة مناسبة لتحقيق الإنجازات التنموية التي نراها اليوم في مختلف القطاعات، مؤكدة على إن مسيرة الإصلاح التي تبنتها القيادة السياسية بعد الثورة، تمثل خطوة حاسمة نحو بناء مصر الحديثة التي تستحقها أجيالنا القادمة.

وفي هذا السياق، شددت على ضرورة الاصطفاف الوطني الكامل خلف القيادة السياسية، التي تعمل بكل جد وإخلاص على تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إن دعم الشعب لهذه القيادة هو الضمان الحقيقي لاستكمال مسيرة التنمية والنهضة.